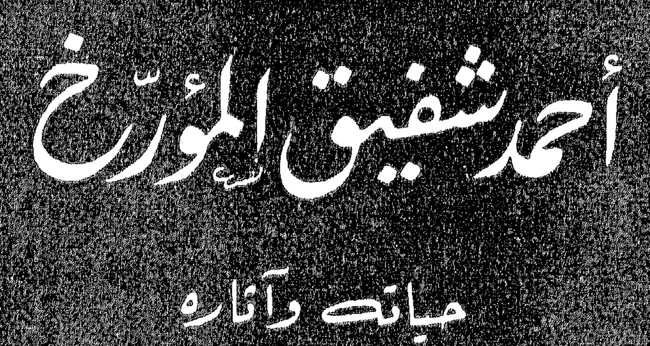


أحمد شفيق المؤرّخ

حياته وآثاره

الدكتور عبد العزيز رفاعي



المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

اهداءات ٢٠٠٣
أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني
الإسكندرية

أحمد شفيق المؤرخ

حياته وآثاره

تأليف
الدكتور عبد العزيز رفاعي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر
الدار المصرية للتأليف والترجمة

مطبعة مخيمر تليفون ٩٠١١٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يذخر التاريخ العربى بالامجاد ، كما يحفل بالاعلام الذين برزوا فى شتى فروع المعرفة وألوان النشاط فى كثير من ميادين الحياة ، من بين هؤلاء كان أحمد شفيق ، ذلك الذى ذخرت حياته بالنشاط وبرز بصفة خاصة فى كتابة المذكرات التاريخية ، بما أسهم فى حركة التاريخ الحديث ودعمه بالمصادر ، وبما خلف من آثار أخرى أفادت ذلك التاريخ والثقافة العربية عموما .

بدأ حياته فى أسرة مصرية متوسطه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتربى فى أحضان العائلة الخديوية لصلة والده بها ، فنال قسطا وافيا من التعليم فى فرنسا ، ولما عاد بدأ يتهيأ لعهد جديد تدرج فيه إلى المناصب العليا فى عهد عباس .

ولقد غدا فى الصدر الأول من هذا القرن حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، من أظهر الأسماء ، يتبوأ منصبا كبيراً من مناصب الدولة ، وكان يمتاز عن بقية رجال الدولة بنشاط دائب ونزاهة لايعلق بها الريب وثقافة غربية ظهرت بواكيرها فى كتابه « الرق فى الاسلام » الذى نشره بالفرنسية .

ولما قامت الحرب العالمية الأولى شرد شفيق بسبب صلته بالخديو عباس ضمن من شرد فى الأرض ، وتضعضعت صحته وضعف بصره فلما تنكر له عباس شرع فى العودة إلى مصر .

وحسب الناس أنه سيركن للراحة لما أصابه من ضعف ولكنهم شاهدوا رجلا يستعيد نشاطه من جديد منذ أن بدأ يستقر فى مصر بالوان جديده تحمل طابع مرحلة جديده فى حياته تجلت عليها سمات خبرات مرحلته الأولى ومدى التأثر بها .

تحرز فى مصر من طرق باب السياسة إلا فى حذر، لسابق صلته بعباس وأخذ يشتغل بالتحرير فى جريدة الليبرتيه بما ينفع بلده ، ثم ينغمس فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيدير أحد البنوك تارة ويشتغل فى مجالس إدارات بعض الشركات تارة أخرى ، ثم لايلبث مع هذا أن يجدد نشاطه فينهض بالرابطة الشرقية ويدير مجلتها ويدعو لمهرجان شوقى وغير ذلك ، ولم يكد ينتهى من ذلك حتى نهض بالكتابة والتأليف للتاريخ المصرى الحديث .

كان قد شغف بكتابة التاريخ بعد أن نبه فى نفسه فجر حياته « تاريخ الجبرتى » ميلا طبيعيا لكتابة المذكرات ، فلما وجد أنه لم يقتف أحد أثره ، شاء سد الفراغ بتدوين المذكرات ، وقد أهتم بتدوينها طوال فترة طويله امتدت من ١٨٧٣ — ١٩٢٩ اهتمامه بشخصه وبيته ، وكان لتاريخ حياته وتوليته المناصب العليا للدولة وما عرفه من أسرار السياسة طوال هذه الفترة ، عون له على ذلك ، كما كان لامانته وذكائه أهمية أضفت على مذكراته قيمه تاريخية كبرى ، حتى غدت من أكبر المصدر لتاريخنا الحديث .

وكما اختمرت فكرة كتابة المذكرات فى فجر حياته بحادث عرضى ، اختمرت فى ذهنه فكرة كتابة الحوليات السياسية بعد ذلك فى فجر حياته بحادث عرضى أيضاً ، فقد أثارتها قراءته لمجلة العالمية الفرنسية ، حتى تمنى أن يكون لمصر مثلها ، فلما عاد إلى مصر بدأ ينفذ الفكرة .

أخرج حوليات مصر السياسية — أشبه بدائرة معارف تاريخية سياسية — فى عشرة أجزاء قوامها مجمل لتاريخ مصر من عهد محمد على إلى قيام الحرب العالمية الأولى وتفصيل للأحداث السياسية بعد ذلك حتى سنة ١٩٣٠ فأسدى للتاريخ المصرى الحديث بذلك مصدراً تاريخياً هاما ، كما ألف تاريخ قناة السويس وكتابا آخر بالفرنسية فى تاريخ مصر الحديث ونفوذ الأجنبى فيها ، وما أن فرغ من ذلك حتى أخذ يفكر فى أن يحقق للناس حلمه الوحيد ، ويخرجه فى حياته بنشر مذكراته فى نصف قرن فبعد أن ظل يكتبها طوال نصف قرن ، بدأ فى نشرها من سنة ١٩٣٤ فى أربع مجلدات .

وأخذ يخلد للراحة فى منزله « بروضة شفيق » بشبرا ينثر هنا وهناك بضع مقالات ثقافية وإجتماعية إلى أن توفى سنة ١٩٤٠ .

فى هذا الـكتاب محاولة لدراسة سيرة أحمد شفيق المؤرخ والترجمة له بابراز معالم حياته وما بذله وما افاده من آثار تاريخية .

وإذ ترتبط هذه الآثار فى قيمتها بحقيقة صاحبها وظروف حياته . ونوع ثقافته وشخصيته — عموما — ثم ما جاء بها من حقائق تاريخية هامة فقد قسمنا من أجل ذلك البحث إلى بابين : تناول الباب الأول التعريف بمراحل حياته وما اكتنفه من ظروف بسبب اضطلاعه بالأعمال السياسية واتصاله بدخائل الأمور .

وتناول الباب الثانى دراسة آثار المترجم سيما مذكراته الشخصية وأهمية ، هذه الآثار التاريخية كمصدر تاريخى .

آملين بهذا كله خدمة التاريخ العربى الحديث والافصاح عن خير مصادره ، فيما برز فيه المؤرخ من آثار وآراء .

والله ولى التوفيق

المؤلف

دكتور عبد العزيز رفاعى

أول مايو ١٩٦٤



الباب الأول

حياة أحمد شفيق

نشأ في بيت من بيوت الطبقة المتوسطه يحمل في نفسه ميلا لكتابة المذكرات والتاريخ وقد شحذ فيه ذلك الميل الطبعي ومكنه من التعبير عنه بيئته التي عاشها في مطلع حياته وهو يشهد أحداث ختام القرن ١٩ وطلائع القرن العشرين ويتأثر بتطورها متدرجا في الوظائف ثم ما ناله من الثقافة الغربيه الحديثة في التاريخ وعلوم السياسه وغيرها وكان تعيينه وتدرجه في المناصب العليا ، السبيل الذي مكنه من التعبير عن استعداده الطبيعي لكتابة التاريخ وقد أخذ يشتغل به مبكرا في إطار ما اتصف به في ذاته من النزاهة والاعتدال ، مما جعله علما من أعلام العرب المؤرخين عن مصر الحديثه .

الفصل الأول

نشأته وحياته الدراسية

ولد أحمد شفيق فى ١٨ مايو سنة ١٨٦٠ فى أخريات سنى سعيد ونشأ بمنزل والده حسن موسى حيث أمضى حياته الدراسية الأولى .

نشأ في بيت من بيوت القاهرة المتوسطة لايحسب من أفقرها ، لأن الفقير فى القاهرة — إذ ذاك — لم يكن كوالد شفيق يقتنى الجوارى البيض أو يعمل موظفا حكوميا يوم كان ذلك العمل محدودا ثم مقصورا على فئة خاصة من الشعب ، من المقربين والمنتسبين للأسرة المالكه وللعناصر الغريبة عن مصر من أتراك وجركس وأرمن وأوربيين .

فقد شغل والده حسن موسى عدة وظائف هامه فى عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق منها باشكاتب مديرية الشرقية ورئيس قلم الدعاوى بمعية سعيد ونائب قلم التحرير العربى بالداخلية وغير ذلك من الوظائف الهامة ، وقد فتح الفتى عينيه فى مطلع عهد إسماعيل ليشهد والده رئيسا لقلم العرضحالات فى الرأى ثم رئيسا لقلم الإدارة بالمالية بعد ذلك ، وقد استقال منها بسبب عدم موافقته لسياسة إسماعيل المفتش ، ثم نقل لوظيفة باشكاتب بيت المال ثم وظيفة مفتش بالحقانية ولعل الذى رشحه للوظائف المالية لم يكن تقربه من الأسرة الخديويه فحسب ، بل ومعرفته التامه بالطرق الحسابيه التى كانت معرفتها وقفا على الأقباط دون المسلمين ، وكانت آخر وظيفة تقلدها فى عهد توفيق هى مأمور مالية الدقهلية وقد بقى بها حتى توفى فى مايو سنة ١٨٨٣ .

ولا يحسب ذلك البيت الذى نشأ فيه أحمد شفيق من أغنى بيوت القاهرة ، لأن القاهرة كانت إذ ذاك تحوى من هم أغنى من ذلك البيت ، فقد كان بها — إذ ذاك — صفوة القوم وعليتهم فى مصر كلها ، من الأثرياء وأصحاب الجاه والنفوذ من الأتراك والشركس

والإقطاعيين ، وكبار رجال الدولة والقادة القدامى ، هذا فضلا عن الأجانب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم سادة .

نشأ أحمد شفيق إذن فى بيت متوسط من أبوين فاضلين ، وكانت والدته شركسية من معاتيق السيد على البكرى .

وكان البيت يقع فى شارع اللبودية فى حى السيدة زينب ، وكان وقتئذ يمثل قلب العاصمة وكان مرموقا من سكان القاهرة ، وكان يسكن على أطرافه فى باب الخلق وعابدين والخرنفش أعيان العاصمة وسراتها .

وإذا كان والده من المقربين للأسرة الخديويه وحاشيتها ، فإنه بجانب ذلك كان من المقربين لعظماء العاصمة ، فكثيرا ما كان يزور بعضهم فى المواسم والأعياد ، ومن ثم كان لمثل بيت شفيـــق حظوته من الرعاية والتكريم لدى هؤلاء جميعًا ، وعلى رأسهم الأسرة الخديوية .

فى هذا البيت المتوسط ، نشأ أحمد شفيق وشب ليجد الظروف مواتية للترقى فى مدارج الحياة ، مميزا على من كان على شاكلته ، بقدر تميزه بالعطف الذى كان يوليه من كانوا على صلة بأبيه من رجال الاسرة الخديوية أو الوزراء .

وشب الفتى ليبدأ برعاية والدته عهد الدراسة الأولى فى صدارة حكم إسماعيل ، وإذا كان لابد له أن يتعلم فقد كان لابد له أن يجوز عهد الدراسة الأولى ككل مصرى فى الكتاب ، وقت أن كان ذلك الكتاب يمثل كثرة يرعاها بالإدارة أفراد من الشعب بجانب قلة من المدارس الابتدائية والثانوية الرسمية ، ولكن لم يكن كهؤلاء الذين يقفون عند ذلك القدر من التعليم ، بل كان أوفى حظا لعطف رجال « المعية » عليه مما أضاء له سبل التدرج فى المدارس الرسمية ، رعاية لخاطر والده .

ودخل شفيق فى سن لم يدركها ، كتابا يقع أمام منزله ، ثم انتقل منه إلى مكتب على أفندى التركى وكان أمام منزل مرعشلى باشا بحارة التمساح فى حى عابدين ، فمكث به مدة انتقل بعدها إلى مكتب مصطفى فاضل أمام جامع بشتك بشارع درب الجماميز ، وكان

من زملائه السابقين فى المكتب بطرس غالى .

كانت المكاتب تحفظ القرآن الكريم ويتعلم فيها الناشئة مبادىء اللغة العربية والحساب ولكن كانت بعض المكاتب تهتم بتعليم اللغة التركية كما حدث فى مكتب مصطفى فاضل وكان ناظره تركيا .

وكانت بعض المكاتب سيما فى القاهرة ، تجد عناية خاصة ، فكان المتبع مثلا أن تعرف بعض إدارات الأوقاف الخيرية لتلاميذ الكتاتيب الأهلية هدايا فى شهر رمضان كالكساوى من الشاهى والجوارب والأحذية الحمراء ويطوف التلاميذ بقيادة مدرسيهم، الشوارع وبأيديهم أو على أكتافهم الهدايا التى وزعت عليهم ويرتلون بعض أناشيد تشتمل على دعوات طيبة لأصحابها .

ولم يكن كل فرد يترك الكتاب فى مصر بعد أن يتم دراسته فيه فى المدة المقررة ، لينتقل إلى مرحلة أعلى من التعليم ، اللهم إلا إذا كان الأزهر الشريف . فى ذلك الوقت . أما مدارس الحكومة الرسمية فقد كانت على قلتها موقوفة على أبناء الأثرياء والمقربين من الأسرة الخديوية .

وبفضل رعاية توفيق أخذ الفتى يتدرج فى الكتاب إلى هذا اللون من التعليم المدنى الحديث ، فى مدارس الحكومة ليرى التعليم فى صورة أرقى وأحدث .

وأراد توفيق كولى للعهد أن يعطف على أبناء المقربين منه فاختار عشرين تلميذا من أبناء الموظفين فى دائرته ، وكان من بينهم عم المترجم محمد موسى لتعلموا على نفقته فى مدرسة المبتديان فكان شفيق أحد هؤلاء ، ومن ثم انتقل إلى مدرسة المبتديان وكان مكانها إذ ذاك مقر المدرسة السنية الآن ، وقد حظى شفيق مع من حظى من أقرانه ، بعناية توفيق فكان يشغل فراغه أحيانا بدعوة التلاميذ للنزهة يوم الجمعة بسراى القبه حيث يتناولون طعام الغداء ويقوم من بينهم من يمثل بين يديه ، وكان يمنحهم « قراطيسا من الفضه الجديدة » .

وقد حظى هؤلاء بفضل هذا العطف ، بامتياز التعليم فى مدارس الحكومة .

وكان التعليم فى هذه المدارس إذ ذاك فى البداية داخلياً كله ، على نفقتها ، وكان يصرف للتلاميذ المأكل والملبس بالمجان ، وكان الخبز من النوع المسمى « صامولى » وكان أسمر اللون يصرف منه ثلاثة أرغفة مع الخضار واللحم والأرز وأحياناً الحلوى وكان أكثر ما يقدم العدس والفاصوليا .

أما الملبس فكان فى فصل الصيف سروالا أبيض من التيل وفوقه جاكتة بحزام من الجلد له قفل من النحاس ، وفى الشتاء يرتدى التلاميذ نفس هذه الملابس وفوقها معطف طويل من الجوخ .

وكانت مواد الدراسة فى اللغات غير العربية ـ هى : التركية والفرنسية والانجليزية والألمانية والحساب والجغرافيا والتاريخ والهندسة ثم الرسم والخط الافرنجى والعربى وغير ذلك .

ونظراً لأن الطبقة الحاكمة الارستقراطية من الأتراك ، فقد عنى بتدريس اللغة التركية عناية الحكومة بتعليم اللغة العربية .

وكانت المدارس تأخذ بعض النظم العسكرية ، ولقد انشئت بعد ذلك الأقسام الخارجية بالمدارس وفرضت المصروفات أول الأمر على بعض التلاميذ بدون نظام معين كل بحسب قدرته المالية ، وبدىء بتنفيذ ذلك النظام فى مدرسة المبتديان والمدرسة التجهزية

مكث شفيق بمدرسة المبتديان عامين وفى نهايتهما انتدب ليمثل مدرسته فى حفلة الامتحان العمومى التى كانت تقام إذ ذاك بالمسرح المدرج القائم فى نظارة المعارف بسراى مصطفى فاضل بشارع درب الجماميز ، وكانت تلك الحفلة تعقد تحت رياسة ولى العهد ، وقد اختير الفتى لصغر سنه ثم لتفوقه فى الدراسة .

وأخذ الفتى يتدرج فى تعليمه فغادر المبتديان إلى المدرسة التجهيزية فبقى بها عاماً آخر ولكنه ما لبث أن نال عطف توفيق فنقله إلى مدرسة جديدة هى مدرسة القبة .

كان توفيق قد أنشأ مدرسة على مقربة من السراى هى مدرسة القبة وقد أمر بأن ينقل

إليها تلاميذ هذه البعثة الذين كانوا فى مدرسة المبتديان ، وكان شفيق حينئذ فى التجهيزية.

ولما أرسل توفيق يخيره بين البقاء فى مدرسته أو الانتقال إلى مدرسة القبة ، فضل الانتقال إليها ، وقد ظل بها حتى إتمام دراسته .

وقد حظى شفيق بالعطف من توفيق أكثر من سائر التلاميذ فى مدرسة القبة ، وكانت تقام فى المدرسة حفلة سنوية لتوزيع الجوائز على المتفوقين ، وقد نال جائزة هى كتاب « تاريخ الهند » فى ثلاثة مجلدات ضخمة باللغة الانجليزية ومعها رقعة عليها شعار ولى العهد مع كلمة الاهداء بخط يده .

وكما كانت حياة الفتى فى البيئة المدرسية الأولى فى عهد النشأة حياة استقامة وجد كانت حياته فى البيت حياة سوية واستقرارا وترابطًا واحترامًا لوالديه وأفراد أسرته بما مكنه من السلوك الحسن فى هذه الدراسة .

وكان احترام الأبناء للوالدين تقليدا أصيلا يقوم على الولاء الأبوى ، وكان ذلك وطبيعة المجتمع القائم أمرا متسقا مع فكرته الأساسية ، فقد كان المجتمع فى مصر إذ ذاك فى روحه مترابطا على أساس الرعاية أو التبعية الأبوية فكان الولاء للأسرة ولرب الأسرة يفوق أى ولاء وكان يدعمه الدين والموروثات .

كان شفيق يستمد علاقته بأسرته من روح مجتمعه . فكان يستيقظ كل صباح فيذهب إلى والده ويقبل يده ، ولا يجلس حتى يأذن له وكان أخوه الأكبر لا يجرؤ على التدخين فى حضرة أبيه وقد ظل كذلك حتى وفاته .

وكان والده فى تصرفاته يعرف معنى الرعاية فكان يوليه عطفه ويأخذه معه فى الاعياد لزيارة بعض كبار المصريين كرياض وغيره ممن يسكنون بالقرب منه ، ويوليه اهتمامه .

وكان الفتى ينال من العطف والتوجيه فى بيته كما ينال التوجيه والتشجيع فى الدراسة مما خلق منه تلميذا مجدا ، تنفتح أمامه سبل الدراسة فى يسر كلل آماله بالنجاح . وقد بقى بمدرسة القبة حتى استكمل بها عهد الدراسة الأول .

لم يستطع توفيق أن يوليه عطفه إبان عهد إسماعيل فلم يكن له فيه نفوذ

ولاسلطة على اداة الحكم إلا مايملكه فى نطاق دائرته ، ولم تكن علاقة توفيق بأبيه علاقة سوية فكان الوالد يزدرى ابنه ويراقبه ، ويوجه إليه اللوم كلما شاهده مخطئاء ويحقد عليه توليةولاية العهد على غير ما يبتغى وكان الابن يبادل أباه حقدا بحقد وكانت العلةأن والده كان قد أنجبه من إحدى الجوارى مما مكنه منولاية العهد بمقتضى سنه على غير رغبة أبيه .

وكان على شفيق أن يبدأ حياته العملية مع هذا بعد تخرجه من مدرسة القبة فى انتظار موعده مع القدر ليواتيه حظه من العلم بما يستكمل به مرحلته الأولى فى ذلك الوقت المحدد عندما ينفرد توفيق بالحكم .

على أن شفيق فى بداية حياته العملية مع هذا لم يحرم من عطف توفيق فقد أولاه عطفه بتعيينه فى عدة وظائف صغيرة ، لم تكن تقنع الفتى وقد شغلت الثورة العرابية توفيقا عن الوقوف بجانبه لاستكمال الدراسة .

فلما انتصر توفيق بتآمره مع الإنجليز على هذه الثورة وخيانته ، كان الطريق بعد الثورة قد مهد لشفيق للمطالبة بالتزود بالثقافة الغربية سعيا وراء الترقى فى المناصب العليا ، عندما تحلل الخديو مما كان يشغله .

كان شفيق إذ ذاك قد أمضى فى عمله — كأحد موظفى القصر الذين يتلقون الرسائل الفرنسية الصادرة من الديوان وإثباتها فى دفاتر الصادر — بضعة أعوام دون ترق وكانت سنة إذ ذاك ٢٤ سنة وكان قد طلب مرارا أن يعهد إليه بتلخيص الرسائل الواردة فكان رئيسه المباشر مسيو أدوان يأبى عليه وعلى غيره ذلك ، فسعى لدى رئيس القلم الافرنجى أولا ثم لدى خليفته دومترينو ولكن كان أدوان يقاوم ذلك السعى محتجا ، بعدم استطاعته القيام بالمهمة ، فلما يئس شفيق هو وزملاؤه من تحقيق الرغبة اتفقوا على أن يعدوا أنفسهم لعمل أفضل بمحاولة السفر لفرنسا للحصول على مزيد من الأعداد الثقافى باستئناف الدراسة فيها . وبدأ شفيق ، فتقدم ،فرجا دومترينو أن يتوسط لدى الخديو ليأذن له بالسفر ليتمكن من إجادته للغة الفرنسية فأبدى توفيق ارتياحا ولكنه أرجأ التنفيذ عاما اخرا لانتشار الكوليرا إذ ذاك فى مرسيليا سنة ١٨٨٤ ، وما أن جاء أول يوليو ١٨٨٥ حتى أذن له الخديو

وشرع شفيق فى الاعداد للسفر بعد أن عهد لرئيسه المباشر بتسلم مرتبه وإرساله إليه فى غيابه .

سافر شفيق إلى فرنسا فى ١٤ يوليو سنة ١٨٨٥ مع رئيسه دومترينو وأسرته ونزل الجميع فى نابلى ومنها واصل شفيق سيره إلى مرسيليا ثم إلى باريس ليبدأ عهداً جديداً .

وفى باريس تخير شفيق نوع دراسته فرأى أن يلتحق بمدرسة العلوم السياسية ولكن قبل أن يلتحق بها رأى أن يمضى فترة تحضير يتلقى فيها دروسا أرقى فى اللغة الفرنسية فأمضى فى هذه الدراسة التمهيدية ثلاثة أشهر التحق بعدها فى أول أكتوبر ١٨٨٥ بمدرسة العلوم السياسية ولكن دون أن ينقطع عن تلقى دروسه الخاصة ثم بعث إلى مصر كتابا يلتمس فيه مد أجازته وذلك بمقتضى شهادة صحية فمدت ثلاثة أشهر أخرى .

ولم تكن مدرسة العلوم السياسية هذه ذات صبغة (حكومية) بل كانت معهدا حرا فى منزلة علمية كبيرة إذ كان يتولى التدريس فيه أساتذة وعلماء إخصائيون وكانت الدراسة فيه تنقسم إلى أربعة أقسام : المالى ، والمستعمرات ، والادارى ، ثم السياسى ونظراً لسمعة هذا القسم الأخير العالية التى كونها خريجوه من تولى مناصب السلك السياسى فى فرنسا والوزارات ، فقد اختار التخصص فيه ، وقد انحصرت مواده فى دراسة التاريخ السياسى من ١٦٤٨ إلى ذلك العهد ثم تاريخ أوربا المعاصر والمسألة الشرقية ١٨٥٦ والجغرافيا والتجارة الخارجية والقانون الدولى العام والخاص وكانت المحاضرات تلقى بطبيعة الحال باللغة الفرنسية .

مضى شفيق فى دراسته بنشاط كعادته حتى جاز أول امتحان فلما انتهت أجازته المرضية أرسل فى طلب مدة بثلاثة أشهر أخرى ، فصرح له توفيق بأجازة بنصف مرتب فى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٦ ورغم ما أثاره ذلك فى نفسه من قلق لمساسه بإيراده فإنه لم يثنه عن الاهتمام بدروسه .

وأخذ يدبر الموقف كأمر واقع ، فراح يقتصد ما إستطاع ليوفر لنفسه وسائل العيش ولكنه ما كاد يمضى فى ذلك حتى بدد قلقه ورده إلى السكينة ، كتاب تسلمه

فى ١٢ أبريل من التشريفاتى الثانى بصدور الأمر إلى نظارة المالية بالاستمرار فى صرف مرتبه كاملا باعتبار أنه معين من قبل الخديو فى مهمة خارجية وأن مرتبه سيصرف إليه كله حتى عودته .

اعترته طمأنينة كبرى ، ثم أخذ يتقدم لامتحان السنة الأولى فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٦ فنجح فى ٧ علوم ورسب فى القانون الدولى وعندئذ قام بأداء امتحانه مرة ثانية .

ولما افتتحت المدرسة بعد عطلة الصيف فى منتصف أكتوبر سنة ١٨٨٦ بدأ يفكر فى وضع رسالتين يتقدم بهما للامتحان النهائى وأخذ يتردد فى الاختيارين بضع موضوعات إلى أن نصحه بعض أساتذة المعهد فى ١٤ فبراير ١٨٨٧ أن يختار موضوعاً تاريخياً وهو : سياسة فرنسا فى مصر ابتداء من عهد المراقبة الثنائية إلى عصرنا — ثم تقدم لامتحان الدبلوم فى ١٧ يونيو سنة ١٨٨٧ فنجح فى ذلك ، فلما علمت السراى بنجاحه أنعم توفيق عليه « بالرتبة الثانية »

وشاء شفيق بعد ذلك أن يستكمل هذا اللون من الدراسة بدراسات قانونية فالتحق بكلية الحقوق بجامعة باريس وادى الامتحان ونجح ونال شهادة الكفاءة فى الحقوق .

مشاهداته فى سنى الدراسة :

ولقد أتاحت له فرصة الأعوام القلائل التى قضاها فى الدرس فى باريس مشاهدة كثير من مظاهر الحياة فيها وآثارها مما ترك فى نفسه أثراً كبيراً وطور من مقاييس حياته ونظرته إليها كما تجلى فيما بعد ، فقد شاهد الحدائق الجميلة المنسقة والمنشئات الضخمة الحديثة كدار المسكوكات ومصنع سيفر للخزف والجمعية الجغرافية والكنائس ومجلس الشيوخ ومجلس النواب وكذلك تعرف على كثير من الشخصيات الكبيرة

كما شاهد فى سنى الدراسة — أيضاً — ملاهى باريس ومسارحها الجميلة وتعرف على جوانب المجتمع الباريسى واشترك فى الكثير من الحفلات وتعرف على الكثير

من الأسر الباريسية الكريمة من الطبقة الوسطى كما شاهد أعياد باريس وحفلاتها وقام بعدة زيارات رسمية فى عام ١٨٨٧ والمدة الباقية لمدة إقامته فى باريس كما قام برحلة للأقاليم الفرنسية .

وسعى إلى انجلترا ليقف على معالمها وفى لندن زار أشهر مرافقها ومنشئاتها ومتاحفها من كاتدرائية سانبول إلى دار البلدية وبنك انجلترا وبعض الكبارى وميدان الطرف الاغر ودار البرلمان وهايد بارك وحديقة الأسماك وغيرها .

ثم اعتزم صيف ١٨٨٧ زيارة ألمانيا فزار استراسبرج ثم بادن بادن وهايدلبرج والغابة السوداء وكولونيا وميونيخ .

وعرج إلى زيارة النمسا فطوف فينا وضواحيها ومنها اتجه إلى سويسرا فاستمتع بمناظرها الجميلة ثم رحل إلى إيطاليا فزار ميلانو وألم بمعالمها ومكتبتها وقد لفت نظره إذ ذاك إضاءة شوارع المدينة بالكهرباء ثم اتبع ذلك بزيارة جنوة وبيزا وروما ونابلى وفلورنسا والبندقية ومنها عاد إلى فينا ثانيا ثم سافر إلى بودابست وشاهد مدينة برلين ثم عاد منها إلى باريس فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨٨ .

ولم ينس ذلك السحر الذى تركته باريس فى نفسه فلما أكمل دراسته وشعر باقتراب مغادرته باريس والعودة منها إلى مصر شاء أن يلقى نظرة وداع على المدينة فعاد يتأمل مشاهدها ومناظرها وقد استرعى نظره هذه المرة وهو يدقق النظر فيها ، مجموعة الشوارع الكبرى التى تفصل المدينة عن ضواحيها ثم ميدان لاكونكورد وشارع الشانزليزيه والمخازن الكبرى ثم زار معرض باريس سنة ١٨٨٩ فأعجب فيه بالقسم المصرى لدقة تنسيقه .

وكان طبيعيا، وشفيق يلم بجوانب المجتمع الأوربى،أن تتأثر نظراته نحو الحياةوتنسكب فى ذاته معالم معايير حديثة تجدد ما كان قد رسخ فى جوانب نفسه من روح مجتمعه الشرقى ، فرسم ذلك وما اكتسبه من ثقافة غربية معالم طريق جديد . مكنه بعد ذلك من استكمال استعداده لكتابة المذكرات ، وتغذية التاريخ بمصادر جديدة .

وفى معرض باريس قابل «عباس» وأخاه وسار فى ركبهما ثم تابعهما إلى فينا ومنها سار إلى البندقية ثم أخيراً عاد إلى مصر وهو أكثر نضجا واكتمالا وثقة بنفسه وأكثر استعداداً لتولى الوظائف والتدرج فيها .

وفى القاهرة تقابل شفيق مع توفيق بجدد ولاءه له فنال منه كل عطف وتشجيع ولكن لم يكن موعده مع القدر السعيد قد حان بعد . كان حكم توفيق لا زال قائما وإن كان فى نهاية سنيه ، والاحتلال البريطانى كان يسيطر على البلاد ويعمل جاهدا بنظمه الجديدة وسياسته التى وضعها كرومر كى يستقر ، وقد أخذ شفيق يرقب الموقف وكان نجمه المتألق على ميعاد معه فى عهد عباس .

الفصل الثاني

تدرجه فى الوظائف

واطلاعه على دخائل السياسة

ما كاد حكم توفيق ينقضى ويبدأ حكم عباس ، حتى كان أحمد شفيق قد انتقل بنشاطه إلى دور جديد حافل من حياته ، كان سبيلا لتدرجه فى المناصب بما مكنه من الاطلاع على دخائل الأمور .

أمضى توفيق عهده يسلك إزاء الاحتلال سياسة الاستسلام والحرص على الابقاء على صداقة الإنجليز، لالضعف شخصيته فقط ، بل ولشعوره بما للاحتلال من فضل عليه فى توطيد صرح الخديوية على حساب الثورة العرابية ، وكان بهذا كله أعجز من أن يكون له اتجاه أو نشاط ينعكس على حاشيته لأنه مضى فى حكمه وفقا لسياسة الاحتلال فى مصر على وتيرة واحدة وفى تبعية تكاد تكون مطلقة .

وتولى عباس الحكم فتغير فى عهده الموقف السياسى برمته ، بما خلق فى الجو السياسى حركة فى ظل انفصال السلطة الشرعية كما كان يمثلها عباس ،عن السلطة الفعلية كما كان يمثلها الاحتلال ، مما استلزم الاعتماد على شفيق فى تصريف الأمور ، وبما هيأ له المزيد من الفرص للعمل والتدرج فى الوظائف وبالتالى الاطلاع على أسرار السياسة .

ولم يكن عباس على ضعف شخصيته يرى أن لاحتلال انجلترا فضلا فى توليته عرش البلاد بل كان عباس شابا نهل من ثقافة الغرب ، وكان يشعر بأن له حقوقا فى ملك مصر ، رأى — كما رأى جده إسماعيل — أن لا ينازعه فيها أحد سواه ، حتى ذلك الإحتلال ، فعزم على استردادها منذ أن وطئت أقدامه أرض مصر عائدا من فينا ، ليتولى منصب الخديوية ، وكان نهجه أن يستأثر

بالحكم كأمير شرعى للبلاد وإلافالمضايقات والمتاعب للاحتلال باستعداء كافة الوسائل حتى ينزل عن مطالبه وقد استثاره أسلوب الاحتلال الجارح ، كما كان ينظمه كرومر ، كما وجد عباس من دولتى فرنسا وتركيا من العطف ما سانده على مقاومته الاحتلال ، كما شحذ عزمه استعداد الشعب المصرى للوقوف بجانبه وإن اختلفت الأهداف .

وكانت هناك تركيا ، التى كانت تشعر بالصدمة لوجود انجلترا تنازعها فى نفوذها على ضفاف النيل ، وإن كانت إذ ذاك ترغب فى الإبقاء على علاقات الود مع انجلترا : وكانت هناك الدول صاحبة الامتيازات فى مصر وفرنسا التى خسرت نفوذها المتفوق فى وادى النيل فى ظل الاحتلال وكانت تتحين الفرص لإثارة المقاومة فى وجهه فى الداخل والخارج ، بالوقوف بجانب الباب العالى ضد الاحتلال وبجانب الدول الأجنبية وعلى رأسها الروسيا فى سياستها الاستعمارية فى أواسط آسيا والبلقان والشرق الأقصى لتحارب بذلك النفوذ الإنجليزى وتعرقل الإدارة المصرية فى مصر وقد ساعدها على ذلك ، تلك النظم الدولية التى كانت قد استقرت فى مصر كالامتيازات الأجنبية وصندوق الدين بل ولجأت لألمانيا عدوتها التقليدية ، لتثيرها ضد انجلترا ، وكان طبيعيا أن تقف بجانب المعارضة المصرية وأن يرحب عباس بالاستناد إليها للوقوف فى وجه الاحتلال .

وكان الشعب قد بدأ يصحو من غفوته فى بداية عهد عباس ، بعد أن أخذت وعود بريطانيا فى الجلاء تتكشف عن حقيقتها وقد تجلى ذلك الاستعداد بين ذلك الشعب الأبى يوم اصطدام الخديو مع الاحتلال للاطاحة بالوزارة الفهمية وإذ ذاك أخذ عباس يتقرب إلى الشعب وزعمائه عندما بدأ عمله فى مقاومة الاحتلال .

لقد خلق إذن تغيير الخديو دفة فى السياسة المصرية فكان من ولاء شفيق لعباس فى ظل ذلك مرحلة جديدة فى حياته كلها حركة ونشاط .

وبقدر مامضت حياة شفيق تعكس من خلال ولائه لتوفيق صورة عنه ، استطاع بنشاطه أن يعكس من خلال ولائه لعباس واستعداده لحمل اتجاهه السياسى صورة حياة

عباس بما أثاره فى نفسه من الاعجاب حتى غمره بالثقة انتهت بترقيته وبتدرجه فى المناصب الكبرى وتداخله فى أسرار السياسة .

كان أحمد شفيق كسائر موظفى السراى فى ولائه لعباس ، ولكنه كان فى ذلك ينزع عن طبيعة خاصة قوامها مزيج من حبه للخير والاعتدال والشعور والكرامة وقد أثر ذلك فى مقدار ذلك الولاء له فكان ولاء سلبيا فى كثير من الحالات من حيث اتجاه عباس وانحرافه عموما ، عن هذه المبادىء ، وإيجابيا فى إتجاه الخديو لمقاومة الاحتلال مثلا أو مع الصالح العام ، فلم يكن ولاؤه بهذا لعباس حرفيا دائما ، ولكن فى إطار هذه النزعة التى كانت ترتكز على هذا المزيج من المبادىء . وكانت تلك واضحة فى حياته الرسمية والخاصة على حد سواء بشكل أضفت على آثاره ثقة واتزانا .

بدأ شفيق فى ولائه لعباس إيجابيا عند ما شاء أن يكافح الاحتلال، فلم ينس شفيق أنه مصرى يمضى فى ولائه للخديوية ولكن فى إطار مبادئه ، ولما انتهى إليه من نضج ، وما لبث أن أصبح ولاءه للخديو سلبيا عند انحرافه عن الصالح العام ، فلما شعر شفيق بعد ذلك بثقة عباس تغمره أخذ نشاطه يتلون فى ذاتية جديدة وإيجابية من مبادئه فى كثير من المظاهر لتقويم سلوك الخديو بأسلوبه ، سيما حول المسائل الداخلية التى لم يكن للاحتلال فيها فرصة للتدخل ، وحول المسائل التى كان يحسها شفيق إحساسا مباشراً كالشرف والكرامة والعبث بالأموال وفى مثل هذه المسائل كان لولائه حد .

استعد عباس لمنازلة الاحتلال وقد أحس بأن الظروف كانت مواتية لذلك ، ولكن كان لزاما عليه قبل أن يشرع فى العمل أن يعد نفسه للموقف فكان أول عمل أساسى يقوم فى ذلك هو تنظيمه للحاشية وقد هيأ ذلك العمل منه لشفيق سبل التقيد عن اتجاهه بالتدرج فى المناصب والبروز بين الحاشية وزيادة نشاطه الرسمى .

شفيق وبداية الخطوات :

فرغ عباس من مراسيم ولايته ، وما استتبعه من استقبالات وقدم أحمد شفيق مقابلته عقب زيارته لضريح والده فى ١٩ يناير ١٨٩٢ فى مكتبه بعابدين ، فلقى منه

كل عطف وأبدى له استعداده للاقاته كلما سنحت الفرصة لذلك ، لأنه كان فى حاجة لمعرفة شئون مصر وقد ظل شفيق دائم التردد على عباس حتى عين فى « معيته » ولم يدم الأمر طويلا حتى لجأ إلى شفيق عندما شاء بداية العمل ضد الاحتلال ليستره فى إعادة تنظيم جهاز « المعية » وقد أصبح شفيق مرجعه الأساسى فى ذلك وفى غيره بعد ذلك .

أخذ عباس يسأل شفيقا عن أفراد ذلك الجهاز فيشير شفيق عليه بما يتصف به كل من المزايا فيزداد عباس تعرفا على أفراد « المعية » .

سأله عن حسين رشدى الذى كان يدرس الحقوق فى باريس ، فاطراه شفيق ووصفه بالذكاء والكفاية فأمر بعودته من باريس ليتولى إحدى الوظائف .

ثم استدعى الخديو شفيقا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٢ وأخبره بما ينوى إتباعه من التغيير والتعديل فى المعية ثم خيره بين البقاء سكرتيرا خاصا لناظر الخارجية ، أو الانتقال للمعية ، فأبدى رغبته فى الإسهام فى الأخير وفاء منه لوالده ، فاختير لرئاسة قلم الترجمة فى المعية فى ١٣ فبراير .

وقد انتهى البحث فى تغيير النظام القديم فى الدواوين الخديوية ، فوزعت الأعمال على ثلاثة دواوين ، وكان أحمد شفيق رئيس قلم الترجمة ، ومحمود فهمى رئيسا للديوان العربى ومحمد شكرى للديوان التركى ، ودمترونو رئيسا للديوان الافرنجى ، مع تعيين المسيو روليه ، سكرتيرا عاما للديوان الخديوى ، وقد كان روليه ، أستاذاً سابقاً لعباس وأستاذاً للاقتصاد السياسى بمدرسة العلوم الشرقية فى فينا ، ثم بقى السكرتير الانجليزى الخاص المتبقى من عهد توفيق ، كما أحيل إلى المعاش عدد من الياوران فى تواريخ مختلفة وعين بدلهم ، وتجدد قلم التشريفات بعناصر جديدة وتلا ذلك عدة تعيينات أخرى ، ثم بدأ عباس العمل بالتعرف أولا على موظفى الحكومة مستندا إلى أفراد معينه ، فصدر الأمر إلى رئيس الديوان العربى بأن يطلب من الوزارات بيانات عن المصالح الحكومية وعن طرق سيرها واختصاصاتها وأفراد موظفيها وأعمالهم ومرتباتهم ودرجاتهم فلما أبلغت ، درسها الخديو مع أفراد حاشيته ثم سمح الخديو لاعيان

البلاد بالاتصال به بناء على مشورة « المعيه » أيضاً لحدد لذلك يوما مخصوصا وقد اشترك أحمد شفيق في هذا كله بجانب اضلاعه بأعمال قلم الترجمة ، فكان يعرض على الخديو يوميا البرقيات العمومية التى ترد عن أحوال مصر باللغتين الفرنسية والإنجليزية وجميع ما ينشر في الجرائد العربية والافرنجية .

ولقد كان للحاشية آثارها فى تسيير دفة السياسة فى عهد عباس ، وكان شفيق يبدو بينها مرموقا كمرجع ومستشار لما كان يستحوذه من ثقة ومعرفة كما كان مركز روليه ذا أثر كبير بينها ، وكان ذلك استاذا لعباس وقد اصطحبه معه إلى مصر فوعده بمعاونته لاخراج الانجليز من مصر ، ونظراً لحداثة معرفته بأحوال البلاد ، شاء عباس أن يربط بين الرجلين ، موضع ثقته ، فنصح روليه بالاعتماد على شفيق وأن يتخذ منه صديقا ، وأن يسترشد بآرائه فلما لمس روليه من شفيق إخلاصه ، عرفه بما دار بينه وبين عباس من اتجاهات التعاون القائمة بين الطرفين فى مواجهة الانجليز وقد وقف الرجلان بجانب الخديو فى اخلاص وولاء كبيرين يمثلان قطبا رحى الحاشية .

ولقد عاونت الحاشية عباسا على السير فى مخططاته إلى مداها سيما ، فى صدارة حكمه ، كان منها إقالة النظارة الفهمية ذات الميول الإنجليزية التى شاء منها عباس استثنائه سنة جديدة ، غير سنة والده فى علاقته بالانجليز ، ولكنه ما كاد ينجز عمله معتمداً على معاونة كل من تركيا وفرنسا ويغير الوزارة ذات الميول الإنجليزية حتى اصطدم بالاحتلال فلما أخذ يتحسس القوى التى ظن أنها تقف بجانبه ، لم يجد بجانبه غير الشعب .

إذ ذاك اضطر إلى اختيار رئيس وزرائه بحيث يرضيه ويرضى الاحتلال وأن يستشير بريطانيا فى كل تغيير وغير ذلك من مظاهر التراجع .

لم ييأس عباس مع هذا من الاستناد إلى فرنسا وتركيا فى مواجهة الاحتلال فقد استطاعت فرنسا أن تنال من نظام الادارة البريطانية فى مصر فى أعقاب إقالة الوزارة الفهيمية بل وقام بعض رجالها بالاتصال بحاشية الخديو يوجهونها ويجددون عروضهم وعروض فرنسا بالوقوف بجانب عباس .

وكانت المسألة السياسية قد آثارت الرأى العام الفرنسى فطلب « دولنكل » فى مجلس النواب الفرنسى ، من زير الخارجية بعض المعلومات عن مصر فأجاب بأنه كلف السفير الفرنسى فى لندن بأن يطلب ايضاحات عن ذلك من اللورد « روزبرى » ويبدى اهتمام فرنسا بمسألة مصر ، وأنه إذا كان الخديو قد اخطأ فإنه لا يصح أن يقع الأذى على مصر من ذلك ، ثم أرسلت مذكرة إلى إنجلترا بالاحتجاج على التعدى على عباس لما وجه إليه من إنذار قدمه إليه « كرومر » .

أخذ الرأى العام الفرنسى بصفة خاصة يهتم بقضية مصر فبدأت حملات صحافة فرنسا على موقف انجلترا فى مسألة تغيير الوزارة الفهمية من صحف الديبا والطان والجورنال والفيجارو والجالوا . . . وغيرها وبين غمار هذه الأحداث ، كان أحمد شفيق يباشر هذه الأحداث ويمضى في تسجيلها بل يمارس طرفا منها فقد شاء أحمد شفيق أن يعزز العلاقات بين البلدين بمراسلات مع بعض الأصدقاء الذين كانوا على صلة بالحكومة الفرنسية إذ ذاك مما أسهم فى التمهيد لجعل القضية الوطنية قضية دولية .

بدأ أحد أصدقائه فى فرنسا يراسله حول حالة مصر ، ورأى الفرنسيين فيها ، محاولا تهيئة الجو وكانت الرابطة بين الطرفين رابطة ثقافة واحدة ، وكانت تلك أول رسالة تبعث الرجاء فى نفس عباس للاستمرار فى الثقة في فرنسا .

وقد وردت إلى شفيق رسالة في ٢٤ يناير ١٨٩٣ من زميله السابق في مدرسة العلوم السياسية مسيو « فران » يعلن فيها رغبته في التعرف على حالة مصر ويرى أن لا بد للخديو من أن يتذرع في أعماله بالحذر والشجاعة واشعار أوروبا بأن مصر غير راضية عن الحالة الحاضرة في ظل الاحتلال ثم قال « من المؤكد أن الخديو الحالى محبوب في فرنسا فإذا جاء اليوم إلى باريس فقد يستقبل بحفاوة كبيرة » .

ورد عليه شفيق برسالة جاء فيها ، بأن الشعب المصرى يعتبر — فى رأيه — مدينا لفرنسا بما تسديه من أوجه الدفاع عن قضيتها خصوصا الصحافة ؟! ثم عرض عليه سير الأحداث والأزمة الفهمية فتناولها من آثارها من أنها كانت أداة بعث الروح القومى

وإن مصر عبرت عن مدى كرهها عن هذا الاحتلال بما كشف عن خداع البريطانيين أمام أوروبا ، ثم قال شفيق فى صراحة : « وإنه من بواعث الفخر لى أن أكون قد قمت بالواجب المفروض على فى الظروف الحرجة التى كانت تحيط بنا » ويتجلى اتجاه الرأى العام الفرنسى بكثير من الوضوح فيما تلى ذلك من رسائل أخرى ، فقد جاء من أحد وكلاء رئيس مجلس إدارة شركة قناة السويس وهو المسيو « بوكار » استعداد المسيو « اميل برلون » رئيس تحرير إحدى الجرائد الفرنسية ، أن ينشر فى جريدته ما يبعثه شفيق من رسائل ، عن شئون مصر ثم أخذ يوضح له ما يؤكد لشفيق بجانب ما علمه من الرسائل الماضية ، حقيقة الرأى العام الفرنسى ومدى وقوفه بجانب مصر ، وقد أعلن أسف الشعب على موقف الحياد الذى كانت قد وقفته فرنسا من قبل إزاء مصر وأدى إلى احتلالها وأضاف قوله بأن الرغبة قد أصبحت متوفرة لإصلاح الخطأ وأن الرأى العام الفرنسى لم يكن بجانب مصر فى عهد توفيق لأنه لم يفعل شيئاً لمصلحة فرنسا وخضع لسلطان الانجليز كل الخضوع وغير ذلك من الشروح لموقف فرنسا ثم أشار عليه ، إذاعة هذه البيانات على الجمهور وأضاف قائلا له : « ومتى أصبح الجمهور فى جانبكم يمكنكم أن تعتمدوا على المساعدة الفعلية من جانب الحكومة » كان طبيعيا والولاء يربط شفيق بمولاه أن يحيطه علما بهذا كله ، وأن يشير عليه بالاعتماد على هذا المصدر فى نضاله مع الاحتلال وكان طبيعيا أن يجدد ذلك العمل الثقة فى فرنسا بل يمهد السبيل إلى نقل القضية إلى المجال الدولى بعد ذلك .

ومضى عباس فى استناده إلى القوى الخارجية دون ما بأس ومضى معه ساعده الأيمن أحمد شفيق ، واستجابة لمحاولة عباس تعزيز استناده إلى تركيا سافر فى هذا العام إليها ، عله يجد من السلطان عونا على الانجليز وقد وجد منه فقط عطفا شخصيا ورضاء على نهجه فى حكم البلاد .

فى هذا الجو الذى حاول فيه عباس أن يجدد فيه الثقة فى القوى الخارجية ، مضى عباس وفى ركابه شفيق وروليه ليتابع النضال ضد الاحتلال فى ملحمة أخرى هى مسألة الحدود .

شاء الخديو زيارة الحدود المصرية الجنوبية ليتفقد أحوال الجيش وليشهد بنفسه أحوال الوجه القبلى أثناء مروره وقد اصطحب معه من حاشيته لفيفا كان منهم « روليه » وأحمد شفيق. وكان الخديو يريد الاطلاع على بعض الاسرار الدقيقة كأعمال الاستحكامات أو المصاريف السرية وغيرها فى وقت كان الانجليز حريصين على كتمانها وقد صرح عباس قبل رحيله إلى الحدود إنه إذا وجد ملاحظات على الجيش فإنه لا يتأخر عن ابدائها .

ومضى الخديو برحلته فى ٩ يناير سنة ١٨٩٤ إلى منطقة وادى حلفا وعالج الموقف بأسلوبه ، في تفتيشه على الجيش ، وتمضى أحداث التاريخ فى إيجابية مع الخديو في مواجهة الانجليز مما أثار قلقهم الانجليز منه فيما بعد .

ولقد أبدى الخديو لقائد الكتيبة الانجليزية أسفه « لأن سير هذه الأورطة ليس حسنا كسير الأورطة الأخرى » كما أبدى نفس الملاحظة على الأورطة ١١ ولما صرح بذلك لكتشنر ظن ذلك أنه يوجه إليه انتقادا شخصيا ، فشاء الاستقالة ولكنه عدل عنها ، عندما عرف حسن نوايا الخديو ، على أنه مع هذا أبلغ كتشنر كرومر بالحادث ، فلم يسع الاخير إلا أن يجعل من الأمر مشكلة وفرصة يحمل بها مرة أخرى على الخديو لينتقص من قدره في مقاومة الاحتلال ، وقد اضطر الخديو للتراجع وسحب انتقاداته بفضل ضغط بريطانيا عليه ووقوف فرنسا وقوفا محايداً من المشكلة وتردد رئيس وزرائه فى ولائه له ، وانتهت المشكلة ، ولكن بعد إتهام الحاشية بالدس للانجليز وعلى رأسها أحمد شفيق ولم تكن حجة فرنسا فى الاحجام عن البر بوعدها وإيثارها السكوت عن المعاونة ، إلا أن الخديو قد تدخل فى مسألة إدارية وعسكرية دون ترو — ومع هذا أبدت استعدادها للعون إذا كان الخلاف حول مسألة سياسية . على أن الخديو مع هذا لم يثن عن عزمه على المضى فى سبيله وقد عمل شفيق على تغذيته بهذا الشعور بما جدد نية الثقة في فرنسا من جديد ففى ٤ مارس سنة ١٨٩٤ وصلته رسالة من بوكار بأنه حاول الحديث بشأن القضية المصرية مع رئيس مجلس الوزراء الفرنسى وأن هذا الحديث قد أسفر عن نتائج حسنة ، ثم حثه على الصبر وعدم اليأس ثم وصلته رسالة أخرى فى ٦ مارس

سنة ١٨٩٤ حثه فيها على الصبر حتى تجد مصر لها فى أوربا العون اللازم الذى تتطلبه القضية المصرية ثم كتب له فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ رسالة شكر إلى الخديو ومشفوعة بنسخة من مؤلفه « حورس » وكان ذلك عبارة عن رسالة تقوم على الدفاع عن قضية مصر باسم مستعار هو « حورس » وضعها على نفقته لتوزيعها فى فرنسا ومصر ثم أنبأه بأنه أشرك فى الحملة الصحفية التى شرعها اثنين من أصدقائه المبرزين .

وأسرع شفيق يعرض الأمر على الخديو ثم رد عليه فى ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ بأنه قدم رسالته ومؤلفه إلى الخديو وقدم إليه شكره لدفاعه عن قضية مصر فى مؤلفه ، وإن الخديو ممتن ، ثم أسدى شفيق له شكره باسمه وباسم مواطنيه لأنه بأساليبه أحيي الأمل الذى يتطلع إليه : وهو « أن يدرك الفرنسيون يوما مصلحتهم فيدافعون عن قضيتنا ، التى هى فى الواقع قضيتهم بالذات . . . » وقد أرسل إلى شفيق رسالة أخرى فى ٣ مايو سنة ١٨٩٤ يقول فيها : بأن مالقيته حملته الصحفية من النجاح جاوز حد المأمول وأن جريدتا « الديبا » ومجلة « العالمين » ينسجان على منواله ويأخذان بوجهة نظر كتابه فيما يتعلق بالقضية المصرية ثم نصحه بمحاولة لقاء « كوجدوان » المعتمد الفرنسى الجديد فى مصر .

وأخذ الموقف السياسى فى مصر يتغير بمقاومة الاحتلال ليتخذ أساليب أخرى واستقال رياض بمجرد شعوره بعدم ارتياح عباس إليه وأسرع عباس يكلف نوبار بتشكيلها ولما كان ذلك صنيعة من صنائع الانجليز جاء اختياره يرمز إلى ما اعترى عباس إذ ذاك من الكثير من معانى اليأس فى المضى فى المعارضة السياسية للاحتلال ولكن دون أن يفقد الأمل ، وحرصا على التعرف على حقيقة موقف تركيا منه فى مقاومته للاحتلال سافر عباس ومعه أحمد شفيق إلى تركيا إلا أنه لم يجد من الخليفة اتجاها بعونه فراح يتلمس العون من أوروبا فلجأ إليها بعد أن استأذن الخليفة فى زيارتها فى رحلة غير رسمية عله يجد بين رحابها متسعا يسانده فى أزمته وفى هذه الرحلة تجلى دور شفيق فى تسيير دفة نشاطه السياسى فقد غدا بجانب سيده أعظم ثقة ، فكما نجح شفيق فى الاسهام

فى نقل القضية إلى الرأى العام الفرنسى حاول هذه المرة وهو بأوربا التقريب بين الخديو وبين ألمانيا بالقيام بسفارة بينهما من أجل هذه القضية أيضاً .

ذهب شفيق بناء على أمر الخديو إلى السفير الألمانى لزيارته فدار بينهما حديث عن مصر وظروفها الأخيرة فأحاطه شفيق علما بها سيما بحادثة الحدود وشرح له مايضمره الإنجليز للخديو وتفاصيل الحالة المالية فى مصر ، كما دار الحديث حول شئون الرى والأشغال العمومية وتحمل مصر النفقات الكبرى فى سبيلها ثم سياسة التعليم فى ظل الاحتلال ولما زار السفير الخديو فى يخت المحروسة أنبأه بأنه أرسل التقارير لحكومته فى صالح مصر والخديو كما بدأ السفير متحفظا وبلاده لاتزال إذ ذاك دولة ناشئة حذرة فى علاقاتها بالدول حتى لاتثير عليها المتاعب ، لذلك لم يجد الخديو من الموقف عونا فعالا كما لم يجد من تركيا إلا الجحود وكانت علة تركيا فى ترددها هو خوفها من إنجلترا أن تثير فى وجهها المشكلة الأرمينية على أن شفيق لم يبد فى موقف سلبى بل رأى أن ينصح مولاه بربط مصر بالاستانة بأسلوب يقوم على وجود ممثل زكى قادر على أعمال الوكالة عن مصر حسب التعليمات التى تلقى إليه فاقتنع الخديو بذلك واتجهت النية لتعيين ذلك الوكيل ليقف التابع على أحوال المتبوع بسهولة .

ويعود الخديو إلى مصر بمزيد من اليأس ويأخذ نشاط شفيق السياسى فى التلون بتطور أساليب الخديو فى مقاومة الإحتلال عندما اتخذت تلك الأساليب إتجاه السرية فى النضال الداخلى ثم نقل القضية للمجال الدولى لكسب ثقة أوروبا للوقوف بجانبه .

لم يجنح الأمر إلى تفكير جديد والإعتماد فى تدبير ذلك فقد اقتضت الظروف بحكم التطور أن تنتهى مقاومة الاحتلال إلى إتخاذ السرية سبيلا .

كما كانت خطوات العمل لتنقل هذه القضية إلى المجال الدولى قد بدأتها رسائل شفيق من قبل ونتيجة للخدمات التى كان يقدمها بوكار لمصر فى فرنسا سعى شفيق عرفانا بالجميل لدى الخديو حتى أنعم عليه بالنيشان العثمانى الثانى .

أخذ عباس يعد للموقف وبدأ الموقف فى ظل ذلك التحول ، يتغير فى معالمه فلم

بنقص عباس الرجال الوطنيين للاضطلاع بشئ النضال فى الداخل والخارج ، وكان شفيق بجانبه يواليه بالنصح والتوجيه بما ينم عن استعداد لحمل هذا النشاط الجديد وقد مثل حلقة ربطته بالعاملين من أجل مقاومة الاحتلال بما مكنه من معرفة أسرار الحركة القومية .

كان الخديو قد تعرف على مصطفى كامل أثناء زيارته لمدرسة الحقوق كطالب نجيب جرىء وقد عضده على استكمال دراسته فى فرنسا فى العام التالى لتوليه ولما عاد مصطفى كامل سنة ١٨٩٤ قربه عباس إليه لأنه رأى فيه فى الوقت المناسب أفضل منظم للنشاط المعادى للاحتلال فى الخارج والداخل ، فساعده بالعون والمال وتعهدا سراً على تخليص البلاد من الاحتلال . وكان عباس إذ ذاك فى إعقاب حادثتى إقالة النظارة الفهمية والحدود وإحجام المحيط الدولى عن موالاته على إستعداد لأن يرحب بكل عون يأتيه من أجل الوقوف ضد الاحتلال فبدأ بالاتفاق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية تلقوا التعليم العالى فى مصر والخارج فشكلت فى أوائل سنة ١٨٩٥ فكان من بينهما أحمد شفيق ورولية ثم إسماعيل الشيمى ويوسف صديق ومحمد سالم من القضاه ثم نائب الجالية الفرنسية فى مصر وقد كان ذلك على إتصال بممثل فرنسا فى مصر « المركيزدى ريفرسو » وانضم إلى هؤلاء المستشاران القضائيان الأجنبيان والعضو الفرنسى للسكه الحديد .

وقد وكل لهذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر والقضية المصرية ضد الغاصبين بالكتابة فى الصحف الفرنسية فى مصر وباريس بأسماء مستعارة وبالخطب التى كان يلقيها مصطفى كامل فى مصر وأوروبا .

وأخذت العلاقات بين شفيق وبين مصطفى كامل تتوطد منذ أن بدأ الاخير نشاطه فى أوروبا ، فأخذ شفيق يتبع خطوات العمل الذى يقوم به مبعوثا للخديو . إلى أوروبا ، وكان على مصطفى كامل أن يتعاون مع الرجل الذى أختير لأن يتعاون معه فى الدفاع عن القضية المصرية فى فرنسا وهو دولونكل عضو البرلمان الفرنسى والمعروف بعدائه للاستعمار البريطانى .

وآخذ شفيق يمثل حلقة الاتصال بين الخديو ومصطفى كامل ينقل إليه رسائله ويبلغه مشاعره ويواجه الموقف فى نطاق خدمة بلده وفى إطار ولائه لمولاه .

كان مصطفى كامل قد استطاع وهو فى فرنسا التعرف على النائب الفرنسى دولونكل الطموح لخدمة بلاده على حساب النفوذ البريطانى فى مصر وقد تعاهدا معا على خدمة القضية المصرية يوحد بينهما وحدة النضال ضد الإستعمار البريطانى وكان مصطفى كامل يوقف شفيق على كل ما يتم ففى ٢٨ يناير وردت إليه منه رسالة تضمنت حديثا دار بينه وبين الأميرالاى « بيرنج » شقيق كرومر ، كان له مغزاه فى الكشف عن نوايا بريطانيا الخفية فى إطماعها فى مصر وكان طبيعيا أن يطلع شفيق الخديو على ذلك .

ونظرا لأهمية « دولونكل » دعى لزيارة مصر فجاءها فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٥ فاستقبله كل من مصطفى كامل وأحمد شفيق بالرعاية والترحيب الكبير ، وقد ألقى خلال المدة التى مكثها فى مصر خطابا بالقاهرة والاسكندرية وأدب له المصريون مآدب واستمع إلى أحاديثه أحمد شفيق فدعاه إلى نزهة للقناطر الخيرية ، حيث تناول مع بعض المصريين الطعام وتبادلوا الحديث حول المسألة المصرية .

وقد سافر مصطفى كامل إلى أوروبا لمحاولة كسب الرأى العام الأوروبى بجانب مصر فطوف بفرنسا وألمانيا والنمسا وكان يحيط شفيق بنشاطه أولا بأول ليبلغه للخديو ويتلقى منه توجيهاته ولم تنقطع رسائل مصطفى كامل أثناء قيامه فى أوروبا ، وقد حدث أن أحس مصطفى كامل بعدم إخلاص « دولنكل » فى عمله ، ومحاولته السيطرة عليه بما يأباه ضميره وكرامته فكتب فى ٦ يونيو كتابا من باريس إلى شفيق ، يكشف عن حقيقة ذلك الرجل بما زاد الموقف وضوحا لدى شفيق حول ذلك الموضوع فيقول مصطفى كامل بأن دولنكل « كان يعمل فى كل المسألة لإظهار إسمه ولنوال مركز خطير هنا ... » وقد ساءه أن يجعل منه آلة فى يده بما يتنافى وكرامته ثم يقول لشفيق فى رسالته « كونوا على ثقة من أننى لم أظهر له أدنى غضب بل بالعكس أنا استشيره فى الأمر ولا أرضى أن أبقى آلة لا تعمل » ثم أخذ يشكو له سوء تصرفاته الهادفة إلى منعه من التعارف بأى

أحد ثم أختتم خطابه بقوله « قبلوا أعتاب سيدى وردوا على حتى أطمئن على ما عندكم . »

أحيط شفيق بهذا علما ، وكانت قد وصلته أنباء أخرى تقول بوجود ذلك التنافر بين مصطفى كامل ودولونكل ورغبة من مصطفى كامل فى تعزيز ما جاء فى الرسالة السابقة ، كتب إلى شفيق فى ٢٧ يونيو رسالة أخرى جاء فيها بأنه يؤكد عدم وجود خلاف بينه وبين دولنكل مع تحسن العلاقات بين الطرفين وإنه كان فى زيارة له وتناول معه العشاء مع يوسف بك والهلباوى بك والشيمى بك وقد أبدى حرصه على الإبقاء على العلاقة بينه وبين دولنكل ثم قال مصطفى كامل فى خطابه «أنى أرضاءا لمولاى أذبح نفسى وأضحى بحياتى فلا تعتقدوا غير ذلك أبدا . . . » « فليرض على مولاى وليأمرنى بما يشاءفانى منه العبد المتواضع الصادق» ثم طلب فى خطابه من شفيق أن يزوده بالأوامر الخديوية والنصائح .

ومضت المقاومة فى الداخل تتخذ صورة النضال القومى حتى تحورت خيرا إلى اللون السرى ضد الاحتلال ، وفىالخارج ،كانت تبدو فى صورة النضال السياسى الدولى لتحويل المسألة المصرية الى قضية دولية لها أطرافها لترجيح كفة العناصر المعادية للاستعمار البريطانى واحتلاله مصر ، وبريطانيا تحاول مجاراة ذلك بتفتيت وحدة العمل الوطنى فى الداخل والخارج بوسائلها بكسب الاعوان فى الداخل وبعض رجال الدين والوقوف فى وجه عباس ثم محاولة عرقلة مساعى نشاط اللجنة السرية فى دعايتهافى الخارج ولكن مع هذا كله مضت المقاومة فى سبيلها ومضى شفيق من ناحية يمثل حلقة الاتصال بين جناحها الخارجى وجناحها الداخلى ليوقف الخديو بأمانة على سير الامور .

ويأتيه من الاخبار فى السراى ما يقول بأن ثمة محادثة تجرى بين انجلترا وفرنسا حول المسألة المصرية وأن انجلترا أبدت رغبتها لفرنسا فى عدم اشتراك الباب العالى فى هذه المفاوضات فيزيد اهتمام شفيق للموقف وتطلعا لقراءة الصحف فيتابع سير المسألة المصرية بين الصحف الفرنسية والانجليزية سيما بعد أن اشتركت فيه الصحف الروسية واهتمت به ألمانيا فيلمس مدى نشاط مصطفى كامل فيما نشرته إحدى الصحف له من

سؤال وجهه فى ٢ يناير ١٨٩٦ إلى « جلادستون » رئيس حزب الاحرار الانجليزى فيما يتعلق باحتلال مصر ورأيه القائل بضرورة الجلاء عنها بعد أن تتم بريطانيا العمل الذى من أجله احتلت البلاد . .

ويعود مصطفى كامل من رحلته فى أوروبا فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ ليقابل الخديو ولا يلبث أن يعود الى باريس فى أغسطس سنة ١٨٩٦ وإلى برلين وفينا ، فيتابع نشاطه السياسى وبعد أن يزور الاستانة يعود للاسكندرية فى ٢٥ منه ، وكان شفيق يتلقى أعماله طوال سنة ١٨٩٦ بل وفى السنوات التاليه لذلك وتابع نشاطه كحلقة اتصال بينه وبين الخديو .

وكما أسهم شفيق فى التنظيم السرى السياسى بأمانة ،كان له أيضا دوره فى التنظيم السياسى داخل الجيش الذى شكل فى مواجهة الاحتلال ،وقد اضطلع فى الدورين بما نمى فى الخديو ثقته فيه .

وقد حدث أن شكلت عقب حادثة الحدود جمعية سرية سنة ١٨٩٤ جاءت ثمرة تذمر الضباط المصريين من سياسة الاحتلال ضمت ضباطا مصريين برتب مختلفة وكان كل منهم يقسم يمين الجمعية بكتمان الاسرار التى تباح له بحيث لا يبوح لأحد إلا إذا كان ضمن اعضاء هذه الجمعية وقد قام أساس هذه الجمعية على الاخلاص للخديو كما كان العضو يقسم أيضا على ألا يدلى بأسرار هذه الجمعية ويتعهد بأن يكون منفذا لجميع الأوامر والتعليمات التى تصدر للجمعية من الخديو وقد أرسل أعضاء هذه الجمعية السرية للخديو عريضة أبدوا فيها استياءهم من وجود الجيش الإنجليزى فى مصر مع إعلان ولائهم لمصر والخديو

ويتلون نشاط شفيق باتجاهات الخديو فيأخذ طابع السرية هذه المرة فى مواجهة الإحتلال منذ أن بدأ يمثل حلقة الاتصال بين هذه الجمعية والخديو فكانت ترسل تقاريرها وخطاباتها بالشفرة المخصوصة التى اتفق عليها أحمد شفيق مع أعضائها وكانت تنقل ألوان مختلفة من معاملة الجنود المصريين ابان حملة دنقلة وتحركات الجنود وقد استمرت ترسل تقاريرها السرية حتى تجديد الحملة لفتح « دنقلة » واسترجاع السودان .

كان شفيق فى حقيقة الأمر يمارس اختصاصات المستشار الضالع فى معرفته بواطن الأمور السياسية ، والسكرتير الخاص وقد غدا محل ثقة عباس فلما مات روليه فى ١٠ ديسمبر سنة ٨٩٧ صدر الأمر فى ١٦ منه بتعيينه سكرتيرا خاصا محله ومن ثم زادت مكانته بين الحاشية ونفوذه ثم أعباؤه حتى غدا بعد ذلك الرجل الاول بعد عباس .

وقد مضى عباس — تعبيرا عن ثقته فيه يوكل له الاضطلاع بكبار الاعمال فتجلت قدرته فى ذلك عند ما اعتزم الخديو القيام سنة ١٨٩٨ برحلة إلى أوربا للاستشفاء فأمر شفيق بأن يسبقه فسافر للاستانة لزيارتها حيث أنعم عليه السلطان برتبة المتميز ثم انتقل منها إلى فينا ليوافى الخديو فيها وقد قام إذ ذاك بدور سياسى بين الخديو وبين ألمانيا كما كان له دوره فى باريس مما زاد من ثقة الخديو فيه.

وقام شفيق بسفارة بين ألمانيا والخديو فى محاولة لجذبها لتقف مع فرنسا فى النضال الدولى ضد الاستعمار البريطانى على أساس دعوة أمبراطور ألمانيا لزيارة مصر لكسب ثقته وكان الأمبراطور ميالا بطبعه لاذاعة اسم أسرته بين الشرق .

كانت ثمة محاولات تدور بين مصر وبرلين حول زيارته لمصر فى طريقه إلى فلسطين فى هذا العام وكانت سياسة الخديو ترمى إلى أن ينتهز الفرصة فيجتمع الامبراطور بأعضاء شركة قناة السويس سعيا إلى التقرب بين فرنسا وألمانيا ولما وضع برنامج هذه الزيارة حمله شفيق يوم ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٨ لعرضه على الأمبراطور عند زيارته له .

وسافر الخديو مع شفيق خفية إلى برلين ، ونزل الخديو فى أحد الفنادق أما شفيق فنزل فى فندق آخر وقد استطاع فى تنكره أن يقدم للمسئولين البرنامج ثم عاد إلى الخديو وقد جاءته رسالة من المركيز دى ريفرسو فى تاريخ ١٧ أغسطس يقول فيها أنه علم بزيارة الامبراطور لمصر وحينئذ « يستطيع أن يرى بنفسه الخطة التى يجرى عليها الانجليز تنفيذا للعهود الرسمية التى قطعوها . »

ولما تابع الخديو رحلته إلى باريس مصطحبا معه شفيق مثل ذلك حلقة إتصال بين إجتماع عباس وبعض السياسيين الفرنسيين حول برنامج زيارة امبراطور ألمانيا لمصر .

وكثيرا ما صاحب شفيق الخديو فى رحلاته إلى الآستانة وإلى أوروبا حاملا وجهات نظره ومدافعا عنها فى أمانة بل وفي رحلاته داخل القطر يواليه بالرأى والمشورة وكان الخديو كثقته به يرسله للآستانة ليكون بصحبة والدته يعمل على راحتها ويتحرى فى الآستانة الاتجاهات السياسية وما كان يدور حول مصر ومدى ما يصل للباب العالى عن أخبار مصر وكان شفيق ينظر إلى الخديو نظرة رعاية فكان يبدى نحوه نوعا خاصا من الإخلاص أثناء المرض ويضطلع بحل مشاكله الخاصة .

شفيق بين الايجابية والسلبية :

بدا شفيق من قبل متجاوبا مع اتجاهات الخديو عن استعداد فيما عرض عليه ، ولكن شفيق مع هذا مضى إلى حد كبير ، يتجاوب فى نطاق الولاء الحرفى له ، فلم يتقدم إليه مثلا للنصح بما يجب أن يكون عليه الخديو وعدم الاشتغال بالمسائل الصغيرة والاشتغال بالمسائل العامة كالتعليم والنهوض بالفلاح وإصلاح المحاكم الشرعية وغير ذلك ، وقد أخذ شفيق يتحول إلى سلبية من انحراف الخديو عن الصالح العام فلم يقف موقف الصمت من ذلك بل تقدم فى إيجابية من مبادئه هو ، عندما ارتفعت ثقة الخديو به وذلك فى نطاق المسائل الداخلية التى لم يكن الاحتلال متدخلا فيها ، كمسائل إصلاح الأزهر والأوقاف والمسائل التى تتعلق بأماناته وغير ذلك وفى هذا أخذ ولاؤه ينم عن شعور بذاته . ونشاطه ينمو بما وسع من أفقه كمؤرخ .

وقد حاول الشيخ محمد عبده فى إحدى مقابلاته لشفيق سنة ١٩٠٢ أن يرسم له الطريق إلى هذا السبيل ، بأن ينصح الخديو بعدم الاهتمام بالمسائل الصغيرة والاشتغال بالمسائل العامة فوافق شفيق على آرائه ووعده بالسعى جهد طاقته لتنفيذها ثم نصحه محمد عبده بألا يكون كلامه مع الخديو بشكل نصيحة له وكان شفيق يعلم أن عباس يستثقل كلمة النصيحة إذا ما تفوه بها بعض رجال حاشيته .

وتتجلى أولى محاولات سلبية شفيق من انحراف عباس ومحاولته تقويمه ، فى مسألة

فوضى الرتب التى كانت أصبحت سنة ١٩٠٣ موضع مساومات ومساع مختلفة ، حتى بلغ ذلك الموضع فى هذا العام درجة كبرى من الفوضى إذ كانت الرتب تباع فيها كالسلع، وكان لهذه التجارة وسطاء كثيرون ولكل رتبة سعر مخصوص وكثيراً ما كان يعتدى بعض الوسطاء على بعض ويختلس البعض ثمرة جهود الآخر .

فلما كثر اللغط والنقد على ذلك وانتقل ذلك بين رجال « المعية » ، أخذ شفيق يتحرك لعلاج الموقف ولكنه بدلا من أن يطرق الموضوع رأسا تدبر الموقف فى البداية حذراً وأخذ يدرسه بينه وبين بطرس غالى لما كان بينهما من صداقة متبادلة .

تحدث معه فى إحدى زياراته فأشار شفيق إلى بعض المسائل التى تؤخذ على الخديو وفى مقدمتها مسألة الرتب ، وأن الواجب على النظار أن يتولوا النصح للخديو بإخلاص ومع هذا فقد حاول بطرس الإفلات من الموضوع فقال « ولكن المحيطين بالخديو هم الذين يرتبون له ذلك» فرد عليه شفيق قائلا« أن هؤلاء يعملون ذلك لمصالحهم الشخصية وإن الواجب ألا يترك المخلصون للخديو من أمثالكم هذه المسألة حتى يستفحل أمرها » ومع هذا لم يفلح شفيق فى إقناعه فلم يسع فى ذلك السبيل عنده مرة أخرى ، وتشجع شفيق ورأى أن يقوم بنفسه بالمهمة ففاتح الخديو فى مسألة الرتب ولكنه وجد من الخديو امتعاضا من موقفه فقد أجابه قائلا « ياشيخ أنا عارف ما أفعله فليس لأحد فى القبة ولا غيرها دخل وأنا لى فئة خاصة يبحثون عن مستحق الرتب ويعرضون على بعضاً منهم وأنا أمنحهم » أصغى شفيق إلى ذلك وكاد يؤثر الركون ، مكتفيا بإعطاء النصيحة إذا ما طلبت منه أو إذا اقتضتها أعمال وظيفته وأمانته ولكنه لم يرض عن المضى فى سلبيته إلى مداها بل كانت لها حدودها فقد تجلى فى إيجابية جديدة من مبادئه ، فى بعض المسائل كما حدث فى مسألة إصلاح الأزهر وغيرها .

شفيق ودسائس الأزهر ضد المفتى :

ولقد تجلت إتجاهات شفيق السلبية من الخديو إزاء موقفه المعارض فى إصلاح الأزهر على يد المفتى بمعارضة موقفه معارضة سافرة وكذلك كان موقفه من الإصلاح إيجابيا بطرق

أخرى حملت معنى الولاء فى شكلها المرن ، الذى لا يغضب ولا يثير .

كان عباس قد استمع إلى نصح الشيخ محمد عبده فى العمل على إصلاح الأزهر فتعرض الشيخ للسير بحركة الإصلاح معتقدا منه أنه لا يعارضه فى تصرفاته ورغباته ، ولكن خاب ظن الخديو فى تقدير صلاته بالشيخ وميله إلى الحرية والاستقلال وانطباعه بقوة الشخصية ، سيما بعد أن أحس بأن كرومر كان يجله ويحترمه .

وأخذ الخديو يثير فى وجه المفتى المتاعب والدسائس ليعرقل مساعيه فى الإصلاح وقام الموالون للخديو بالتقرب إليه طمعا فى المزيد من الرضاء ، وكان على رأسهم السيد البكرى ، وقد أخذ ينظم دسائس الأزهر ضد المفتى .

وكلف الخديو أحمد شفيق بتسليم ما يعطيه إليه البكرى من أوراق ثم أمر الشيخ على يوسف بالاتحاد مع شفيق فيما أمره به فيما يتعلق بالبكرى ثم كلف الخديو أحمد شفيق بأن يتابع الموقف ويعرض عليه كل ما يحدث حوله .

ولما كان شفيق يميل إلى إصلاح الأزهر ويميل إلى الأستاذ الإمام تقديرا له . كانت إيجابيته عن ذلك بأسلوب جديد سيما فى مسألة كانت بعيدة عن تدخل يد الاحتلال .

وعلم شفيق بأن البكرى وعضو المحكمة الشرعية يسعيان لحمل بعض أعضاء مجلس إدارة الأزهر على الاستقالة ، ليستبدلوا بغيرهم من خصوم المفتى لمعارضة نفوذه .

وعلم المفتى بالمؤامرة ومرماها ، وشاء إخطار المسئولين وقد أحس بيد الخديو الخفية وهى تقف وراء المؤامرة .

وفكر شفيق فى حل ذلك الموقف الشائك بشكل يفوت على الخديو المؤامرات ضد المفتى ، ويقضى بالتالى على الدسائس فى الأزهر ، ولكن دون أن يعارض اتجاه مولاه سافرا .

رأى أن يزوره المفتى فى عابدين ، ويطلب منه إخطار الخديو برقيا بعلم المفتى بما يجرى فى الأزهر ، وأنه يعرض على اعتاب الخديو إستقالته من عضوية مجلس إدارة الأزهر ، وبهذا يستطيع شفيق أن يعرف الخديو بأن المفتى قد علم بالدسائس ولربما دفعه

هذا للتنازل عن خصومته له ، ولقد انتهى الموقف بموافقة المفتى بعرض استقالته على الخديو محتجاً بأنه لايريد إحداث متاعب له ببقائه .

وراح شفيق من ناحية أخرى يرسل للخديو رسالة يقول فيها بأنه لم يستقل أحد ممن فاوضهم البكرى ،ثم زار المفتى أحمد شفيق وحدثه عن عزمه على السفر ، فأرسل ذلك للخديو ، بأن الشيخ محمد عبده قد رأى من نفسه « أن يقدم استقالته إراحة لخاطر الخديو » .

وذهب المفتى وقدم استقالته للخديو فلم يقبلها ، غير أن ذلك لم يمنع الخديو من المضى فى الاعتماد على سعى البكرى فى الدس للشيخ محمد عبده ، بل وجاءت برقية إلى شفيق مرسله من المنتزه تبين أن المفتى بمقابلته الخديو لم يحصل على نتيجة ما وتحض شفيق على مقابلة البكرى وإفهامه باتمام المشروع المكلف به .

ثم حضر البكرى لزيارة شفيق ، بعد أن كانت الدسائس قد انكشفت وزادت فنصحه شفيق — لغرض خاص رآه — بأن يكتب للخديو بما يريد ويسلم ما يكتبه له لا رساله إلى الخديو . وكان شفيق يرمى من ذلك أن يحيط الخديو علما — بغير طريقه — بجهل البكرى بسفر المفتى ، ويطلعه على فكرته من طلب المساعدة من كرومر ، وهو الأمر الذى كان عباس يكرهه وبذلك يقضى على السيد توفيق محور هذه الدسائس ويقطع أسبابها .

ولقد وافق البكرى أن يكتب للخديو فعلا بما يريد ، فلما وصل الخديو سراى القبة عائدا من المنتزة وقرأ عليه شفيق رسالة البكرى ، لم يستحسن ما جاء بها من الآراء سيما ما دار حول استشارة كرومر .

ولما شعر البكرى بإخفاقه فى مهمته لم يسعه إلا إلقاء التبعة على شيخ الأزهر أمام الخديو ، وكان من آثار ذلك ان استاء الشيخ الأكبر وطلب الاستقالة ، وقد انتهت الدسائس ضد المفتى ، أثر تصريح صدر من عميد الاحتلال إذ ذاك ، بأنه يوافق على سياسة المفتى ، وإن لم يثن ذلك الخديو عن المضى فى خطته وذلك عن طريق بعض الصحف .

كان أحمد شفيق مواليا للخديو ، ولـكنه كان يدرك واجبه نحو إصلاح الأزهر لإيمانه بذلك ، ولما كان يحمل بين جنبيه إجلالا للأستاذ الأمام ، سعى لتمكينه من عمله فى إصلاح الأزهر بالقضاء على الدسائس وإن لم يحقق آماله .

ولم ينس أحمد شفيق أن يحقق ذلك فى الوقت المناسب ، وقد انتهز فرصة استقرار العلاقات بين الخديو والمعتمد البريطانى الجديد « جورست » فيما عرف من سياسة الوفاق وعاود إهتمامه بفكرة إصلاح الأزهر وقد عاون على إنجازها هذه المرة بعد وفاة الإمام .

بدأت الفكرة تعاوده منذ سنة ١٩٠٥ عندما عين الشيخ الشربينى شيخا للأزهر هذا العام ، فقد سبق أن تحدث معه الشيخ سليمان العبد — من كبار العلماء — أثر مقابلتهما الخديو فى شأن الأزهر وما يحتاج إليه من معونة أدبية ومادية ، وقد أبدى شفيق اهتمامه وعطفه على قضية الأزهر ، فلفت نظر شيخ الأزهر إلى حالة الفوضى التى تسود طلابه ونظمه وقال شفيق أنه يجب للسير بالإصلاح ، أن يقبل الشيوخ والطلاب النظام الحالى والانصراف إلى الدرس المنظم وأن تحدد نظم الدرس حتى توافق روح العصر .

وتوفى الشيخ وأعقبه فى المشيخة الشيخ حسونة النواوى ، فلما تأكد من اهتمامه بحالة الأزهر والأزهريين ورغبته فى العون على زيادة المرتبات بما يوافق كرامة العلم ، جاء لمقابلته عقب انصرافه من زيارة الخديو فأعاد ما دار بينه وبين الشيخ الشربينى ، فوعده النظر فى الأمر كما أبدى له ما يعترض تغيير النظم الأزهرية من الصعاب ، ثم تحدثا معا بعد ذلك .. واتفقا على البحث فى النظم التى يمكن إدخالها فى الأزهر والمعاهد الدينية وقد أبدى شفيق إستعداده لوضع مشروع فى هذا الصدد وما لبث أن عرض على الخديو ما دار من حديث ، فاستحسن تلك الفكرة ، ولـكى يستميل الخديو ليقف بجانب هذا الاتجاه ، قال للخديو « أننا بهذه الوسيلة يمكن أن ندخل الاصلاحات اللائقة بالأزهر ويكون للخديو أكبر فضل فى تحسين حالة التعليم فى المعاهد الدينية . . . » ومن ثم أخذ مجلس إدارة الأزهر فى تعديل القوانين المعمول بها فى الأزهر وأخذ شفيق يجتمع ببعض

شيوخ المعاهد ويراجع قوانين الأزهر حتى استقر الرأى على إصدار القانون اللازم .

وضع شفيق مشروعه ثم عرضه على الخديو فرأى أن يكون هناك ثلاثة مجالس إدارية أحدها للأزهر ، والثانى للمعهد الاسكندرى ، والثالث للمعهد الأحمدى ، ويكون هناك مجلس عال يجتمع فى الأزهر تحت رياسة شيخه، مع بقاء مواد القانون على حالها وقد ادخلت بعض التعديلات على المشروع ثم اجتمع شفيق فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بناء على أمر الخديو مع رئيس النظار وناظر الحقانية ومدير الأوقاف العمومية وقرىء القانون . وبعد المناقشة وتعديل بعض المواد ، تقرر عرضه على مجلس النظار . ولكن رؤى بعد ذلك أن تشكل لجنة لمراجعته يكون من أعضائها شيخ الأزهر والمفتى وشيخ المالكية والشافعية والحنابلة وأحمد شفيق ، ثم شكلت اللجنة وراجعت القانون ثم وافقت على المشروعات بعد تعديلات أخرى .

وقد استطاع أحمد شفيق بهذا خدمة الأزهر ، وقد مكنه من ذلك قدرته على إقناع الخديو لمساندة المشروع والاتصال بالعلماء من رجال الدين ، هذا فضلا عن أنه لم يكن بينه وبين أحد منهم حقد بل كان هدفه إسداء خدمة يؤمن بتحقيقها ، ونظرا لأنه كان يخشى تذمر بعض العلماء طلب أن تقرر اللجنة أن هذا القانون ليس فيه ما يتنافى وأصول الدين الإسلامى فتم ذلك .

على أنه مع هذا أبدى كثير من العلماء امتعاضا لعدم أخذ رأيهم فى القانون ، وحاولوا عرقلة سيره غير أن أحمد شفيق استطاع أن يوقف هذه الحركة بالاتصال بشيخ الأزهر، وإفهامه ما يترتب على موقف العلماء من استياء الخديو فلم يمض الموقف طويلا فى شد وجذب حتى استقر الحال وسكنت ثائرة العلماء بفضل لباقة شفيق وإرشاداته واتصالاته .

وصدر الأمر العالى بهذا القانون وانعقد المجلس الأعلى لأول مرة بمشيخة الأزهر فى ١٧ مارس تحت رياسة الشيخ حسونة النواوى ، إذ ذاك شعر أحمد شفيق بشىء من الرضا النفسى لأدائه واجبا كان مؤمنا بضرورة أدائه .

وهكذا حرص شفيق إلى حد كبير ، على سلبيته من انحراف الخديو وعلى الايجابية فى نظرته للصالح العام بما ينم عن نزعة جديدة استقلالية .

ولقد أخذت ثقة الخديو تزداد بشفيق بما زاده قدرة على الوقوف فى سلبية من انحرافاته ، وهو فى أمن من غضبه ، فقد بلغت تلك الثقة حدا أن وكل إليه فض المسائل الخاصة بالخلاف بين بعض أفراد العائلة الخديوية بل وبلغت الثقة به أن أحال إليه « كل الأعمال والمخابرات التى تحدث بينه وبين النظار وغيرهم » وآمره أن يتسلم أعمال القلم التركى .

فأصبح يتلقى الأوامر بهذا القلم ويقوم بتنفيذها لعدم ارتياحه للقائمين بذلك من رجال الحاشية ، وكثيرا ما كان الخديو يستشيره فى السفر للآستانة ، فيسدى إليه نصحاً يتبعه كما حدث سنة ١٩٠٤ بل وذهبت الثقة بشفيق حداً أن أسند إليه رئاسة الديوانيين الافرنجى والعربى ابتداء من أول يناير ١٩٠٥ ، ومن ثم ازدادت مسئولياته وسلطته بما نما من نزعته نحو العمل الإيجابى ، الذى بدا من قبل ضد سلوك الخديو المناهض لمبادئه ، ومحاولته علاجا كما تجلى من بعد فى علاقته بمصطفى كامل وكان موقفه من هذه العلاقة ، أنه لم يمض فى اتجاه الخديو إزاءها بل كان فعالا فى رتق ما انقطع بينهما فى إيجابية من الاصلاح .

كان شفيق قد بدأ هذه العلاقة من قبل كما رأينا ، عن تقدير لاتجاه مصطفى كامل الوطنى ، فلما تبدلت العلاقات بين عباس ومصطفى كامل واعتراها قطيعه بسبب انحراف عباس انحرافا وطنيا لم يرض مصطفى ، ورغبة الأخير فى العمل مستقلا عن عباس ، كانت نظرة شفيق إلى مصطفى كامل نظرة رجل يعرف مقداره ويحاول إعادة العلاقات بين الطرفين بما يجعل منهما قوة أقدر على تسيير دفة النضال الداخلى ضد الاستعمار .

كان أحمد شفيق صديقا معجبا بمصطفى كامل رغم انقطاع صلته بعباس سنة ١٩٠٤ فلم يستطيع أن ينسى أنه مواطن مصرى كما كان صديقا ومعجبا بشخص المفتى رغم العداء الذى كان قد استشرى بينه وبين الخديو وكما أنه لم يكن يستطيع أن ينسى فضل المفتى

على حركة التجدد الإسلامى ، حتى أنه لما توفى سار فى جنازته وتحمل غضب عباس حتى استطاع علاجه بأسلوبه ، وكذلك كانت علاقته بمصطفى كامل معتدلة عادلة ، يقف بينه وبين الخديو موقف الحياد المشرب بالعطف على ذلك الزعيم ، وقد انتهز حادث دنشواى الدامى فرصة خلق بها مجالا للجمع بين الصديقين القديمين .

كان الاحتلال يسير فى عهد كرومر بخطة كان لها فضل فى تثبيت أقدام الاحتلال وكانت سر بقائه سياسة قامت على الغموض والشد والجذب واستعمال السيف حيث لا ينفع السوط وكانت حادثة دنشواى الدامية المشهورة التى حكم فيها الاحتلال على أبرياء دنشواى من الفلاحين بالموت شنقًا وبأحكام قاسية أخرى لمجرد الدفاع عن أنفسهم ضد عدوان الاحتلال ، كانت الحادث الذى خرج به الاحتلال على هذه الخطة وبدأ بها بطبيعته الجارحة سافرا وكأنما إصابه مس من الشيطان ، بما أثار الروح القومى وغذاه ومكن زعيم الحركة القومية ، مصطفى كامل ، من النيل من ذلك الاحتلال .

ورغم ما كان بين مصطفى كامل وعباس من جفاء لاختلاف النظرة لمفهوم القومية المصرية فقد شاء شفيق تناسى ذلك فى سبيل إيجاد اتجاه موحد بينه وبين عباس لمكافحة الاحتلال ، وقد وجد الزعيم الوطنى من الخديو ما يسانده فى عمله فلما كاتب مصطفى كامل الخديو عن طريق شفيق اضطلع شفيق بالمهمة فى أمانة واستعداد حتى وافق عباس ، بل ومضى فى دعم هذه العلاقة وكان عباس رغم مهادنته الاحتلال — إذ ذاك — لايزال يأخذ على كرومر أسلوبه وجفاءه الجارح .

وانطلق مصطفى كامل فى نضاله فسافر إلى باريس ولندن وقام بحركة ضد كرومر بما أثار الرأى العام الإنجليزى وأدى لتغيير كرومر بمعتمد جديد وهو جورست .

وكان لشفيق دوره — أيضا — فى تعيين سعد زغلول وزيرا لوزارة المعارف رغم معارضة عباس له ، لصلته القديمة بالمفتى وليس لمجرد رفض رجاء لكرومر ، وقد استطاع شفيق بالتعاون مع طبيب « المعية » ومن أصدقاء مصطفى كامل ، العمل على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم بين سعد والخديو حتى عين وزيرا للمعارف وقد سر شفيق

عندما علم أن هذا الطبيب قد استطاع أيضاً أن يتوسط ويمهد السبيل للمقابلة بين الخديو ومصطفى كامل حتى تقابلا وقد اتفق الطرفان على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى ليتاندار الفرنسية والأستاندرد الإنجليزية ووعد الخديو بالمساعدة فى المشروع .

ولقد بلغ شعور أحمد شفيق بنفسه وإدراكه لثقة الخديو الكبيرة به حدا جعله يتصرف أحيانا على مسئوليته فى بعض المسائل ونشط نشاطا ثم عن تطور ولائه للخديو كما تجلى فى مسألتى الحركة الدستورية ومشروع مد امتياز قناة السويس وكان دوره فى الأوقاف أول خروج على ذلك الولاء التقليدى الذى ربطه مدة بعباس . ودليلا من أدلة أتزانه فى النظرة نحو الأمور.

ولقد كان لشفيق دوره الإيجابى الذى قام به فى سبيل الحركة الدستورية الناشئة على مسئوليته وذلك على أساس رغبته فى تنظيم وأحكام توجيهها وإن مضى ذلك وهو يطمئن إلى موقف الخديو منه وثقته الكبرى فيه .

كانت الإتجاهات الدستورية قد أخذت تنجلى بين الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، الهيئتين الاستشاريتين اللتين أوجدهما الإحتلال فى مصر بدلا من نظام الثورة العرابية النيابى، وذلك امتدادا للحركة القومية التى كان يتزعمها مصطفى كامل ، ومنذ أن انبثقت على يديه . وبقدر زيادة هذه الحركة كان مقدار انبثاق هذه الإتجاهات النيابية فى ساحة المجلسين ، وقد زادت نشاطا أثر ظهور الأحزاب السياسية فى نهاية عهد كرومر وبداية عهد جورست ، وذلك فى ظل سياسة الوفاق ، ورغم اختلاف أساليب الأحزاب الرئيسية إذ ذاك، حزب الأمة والحزب الوطنى وحزب الإصلاح على المبادىء الدستورية لقد كانت برامجها كلها لاتختلف فى محورها عن مناهضة الإحتلال والمطالبة بالدستور، ولما كان لكل منها نوابه المنتخبون فى المجلسين فإنه لم يكن يعوز النضال القومى كى يمتد إلى الهيئتين فى صورة النضال الدستورى فى داخل المجلسين من أجل إقرار الدستور والسيطرة على الإدارة الداخلية فى مصر ،غير تنظيم العمل بين النواب ، فى هذا الجانب سعى أحمد شفيق سعيا مستقلا بصفته الشخصية .

وكان من بين النواب أعضاء بارزون يعملون فى حماس كى تمنح مصر دستورا تشترك فيه الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور ، وكان الخديو لا يكره رغم سياسة الوفاق مثل ذلك الاتجاه ولكنه كان يرى أن يتبع فى تحقيقه أسلوبا معتدلا هادئا لا يعكر عليه صفو سياسة الوفاق ، ولم يكن يرى خيرا من إسماعيل أباظه ليسير فى هذا الطريق ، بعيدا عن الأحزاب فشجعه لتقديم مذكرة لوزير خارجية بريطانيا يطلب المزيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة .

وكان إسماعيل أباظة عضوا فى مجلس الشورى بل زعيما للكتلة المعارضة فيه وكانت هناك مناقشات بين أباظة وعلى شعراوى ، وقد شاء أحمد شفيق التدخل فى الأمر إذ كان يرى أنه من الخير اتحاد هذين الرجلين وأنصارهما بالمجلس حتى يكون لنفوذهما أثره فى تحقيق الهدف لذلك دعاهما إلى مأدبة فى ١٣ أغسطس بحضور الشيخ محمد شاكر وكان الغرض من ذلك إصلاح ما بينهما ، وقد دار الحديث حول الموضوع ، فأبدى لهما أنه لا يمكن لمصر أن تنال خيرا ، ما لم تتحد وتجتمع على رأى واحد ، لأنه يجب لكى يعطى للشعب نموذجا حسنا أن يبدأ بذلك كبار الرجال فى مجلس الشورى والجمعية العمومية ولما أدرك شفيق أن الرجلين كان يحملان لبعضهما بعض النقد والمجافاة ، طلب منهما التصافى ونسيان الماضى والعمل على وضع برنامج يتبعه مجلس الشورى فى طلب ما ترجوه البلاد ، ثم عقد اجتماعا ثانيا فى ٣ سبتمبر فلاحظ إذ ذاك أن ثمة نفور لا يزال باقيا بينهما وأنهما لم يعملا شيئًا فى الموضوع ثم زار شفيق أحمد يحيى فى ١٠ سبتمبر فحادثه فى جمع كلمة أعضاء مجلس الشورى وقص عليه ما حدث بين إسماعيل أباظة وشعراوى ، وطلب منه أن يجتمع بهما فوعد ببذل مجهوده للتوفيق ثم عقد اجتماعا فى ٢٤ سبتمبر بين أباظة وشعراوى والدكتور محمد علوى وأحمد يحيى وإبراهيم سعيد وإبراهيم مراد ، وتناقشوا فيما يجب عمله .

ودعى شفيق فى ٢٥ سبتمبر للعشاء مع أباظة وشعراوى ، فدارت بينهما مناقشة حادة فقد أخذ الأول يعير الثانى بانتمائه لحزب الأمة وأن مكانه فى مجلس النواب اسمى من

ذلك وكان أباظة قد دعى للانضمام إلى الحزب ورفض فى البداية ، وشعراوى يعير أباظة أنه بعد أن أغرته الاحزاب عاد لتأليف حزب جديد فتدخل بينهما وحاول الوفاق بينهما حتى اتفقا على الاتحاد بعد تدخل كبار الشخصيات واتفق الجميع على عقد المجلس بعد أن يجتمعوا أولا بأعضائه ويتفاهموا معهم « على عمل معين » ولقد أحاط شفيق الخديو علما بمسعاه من بدايته إلى نهايته ، وكان يدرك أنه بعمله الوطنى يرضى ضميره أن ذلك لا يغضب الخديو فى اعتقاده ولكن خاب ظنه فلم يرق الخديو فى نظره أن يتظاهر بهذا التدخل ، فدافع أحمد شفيق عن عمله وعده تدخلا منه بصفة شخصية .

على أن الاتجاه الذى بدأه شفيق لم يتوقف بل مضى فى سبيله فوعده أباظه فى عزم على تنفيذ الاتجاه الدستورى وقال بأن المجلس يجتمع فى ٣١ أكتوبر ويقرر طلب عمل قانون لإشتراك الأمة فى إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه ثم وعد بالسفر للاتصال باخوانه أعضاء المجلس ليرتب بين الجميع الخطة ثم قال « وينتظر حتى إجتماع الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩٠٩ فنؤيد طلبنا ، وبعدئذ أن لم تحرك الحكومة ساكنا نعتصب ولا نتوجه للمجلس » ووعد أباظة بحض زملائه فى المجلس على إنهاء ما هو باق تحت النظر من الأعمال نظرا لما علمه من إستياء الإنجليز من تأخير المجلس فى إنجاز الأعمال وعزمهم على إصدار مايضايق المجلس فى نشاطه .

ولقد قام المجلس فعلا واضطلع بهذا الإتجاه بزعامة أباظه وطالب فى نزعة معتدلة وبالطريق العادى دستورا للبلاد .

زادت ثقة الخديو مع هذا بشفيق وغدا مرموقا بين الحاشية والوزراء فلما استقالت وزارة مصطفى فهمى لمرضه وتولى بطرس غالى الوزارة فاتح ذلك الخديو ليعين شفيقا ناظرا للمالية بدلا من فخرى باشا عند امتناعه عن قبول هذا المنصب ولكن الخديو فضل إبقاءه فى الديوان لعدم الاستغناء عنه فلما امتنع فخرى عن قبول منصبه أشار شفيق على الخديو بتعيين أحمد حشمت — وكيل حزب الإصلاح — بدلا من فخرى ، وزيرا للمالية ، وكان من ثمار ثقة الخديو بشفيق وأخلاصه فى عمله أن أمر سنة ١٩٠٩

بزيادة مرتبه ٤٠٠ جنيها فى السنة من وفورات ميزانية ديوان الخديو فشكره شفيق لذلك الأنعام فرد الخديو « إن الحالة تغيرت وصارت أشغالنا كثيرة ولنا أسرار جديدة فأنا شخصيا لا أأتمن سواك عليها ولذلك رأيت أن تبقى عليها الآن وفى المستقبل كما كنت معينا من قبل » .

وكان شفيق بادئ النشاط فى مسألة أخرى وهى مسألة مد امتياز قناة السويس وقد تم استعداده فى توجيه هذا النشاط عن شعور وطنى .

ولقد تجلى شفيق فى أكبر المسائل الداخلية التى صادفها فى حياته الرسمية تقريبا ، فى ولائه السلبى منحرفا عن اتجاه الخديو فى سبيل الصالح العام فى مسألة موقفه من إصلاح الأوقاف فهو يطيع مولاه عندما عرضه عليه ولكنه يمضى فى إصلاح الأوقاف لأنه كان يؤمن بالإصلاح أداة ترضى ضميره وضمير الخديو ولكنه لا يقف ولا يكتفى هذه المرة بإسداء النصح والإرشاد لمن حوله فى سبيل الخير ولكنه يوجه النصح للخديو نفسه بل ويعارضه عندما أحس أنه يحاول استغلال وجوده فى الأوقاف على حساب أموال الأوقاف .

كان الخديو — كما مر بنا — متمسكا بشفيق بإبقائه فى المعية لوفائه له ولأمانته وثقته فيه ولكن الضرورة حملته على قبول ما كان يأباه من قبل بنقله إلى الأوقاف .

كان الخديو مهتما بالأوقاف ، فلما تبين أن الديوان مشرف على الإفلاس بسبب كثرة المطلوبات منه بناء على تقرير قدمه إليه وزيره عن حالته المالية جرت المحادثات بين شفيق — بناء على أمر الخديو — وبين النظار ، بحثا وراء تعيين مدير جديد لديوان الأوقاف يستطيع إصلاح هذه الحالة ورغم تمسك الخديو بإبقائه فى المعية فقد وافق فى النهاية على تعيينه فى ذلك المنصب فوجه إليه أمراً بالتعيين فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ فشكره على جميل ثقته وأبدى مشاعره عن إخلاصه له خارج المعية كما كان فى داخلها .

وتسلم شفيق عمله فى ديوان الأوقاف فجمع رؤساء الأقسام والأقلام ووكلاءهم وألقى

عليهم خطابا أبدى فيه استعداده لبداية عهد جديد فى الأوقاف من المساواة فى المعاملة والاستماع إلى الشكوى وإلغاء المحاباة والمحسوبية وغير ذلك .

وكان أول ما لاحظ فى الديوان أن الناس من طلاب الحاجات ، كانوا لا يصلون لغايتهم إلا بعد مشقة ، لهذا رأى حلا لذلك إنشاء « قلم » فى فناء الديوان باسم قلم الإستعلامات يعمل كواسطة بين الإدارة والجمهور وقد أنشىء ذلك مثلا وأخذ يؤدى رسالته .

أخذ شفيق يتفقد مرافق الأوقاف من المساجد وغيرها فيعنى بأمرها وقد شاء إدخال روح جديدة فى نظام الإدارة عندما قرر توزيع السلطة بين الموظفين ، وتوسيع اختصاصاتهم ، فجمع لهذا كبار موظفى الديوان وتدارس معهم فى الأمر فتقرر ، توسيع إختصاصاتهم بما لم يكن لهم من قبل .

ثم مضى شفيق يعبر عما أصبح له من نزعة مستقلة يتفقد مأموريات الأوقات فى الوجه البحرى للوقوف على ما كان ينقصها من إصلاح وغير ذلك من الشئون ثم عاد دائب النشاط يصلح من نظم التكايا ويضمنها سجلات تسجل فيها ما يتسلم من الصدقات منعا من التلاعب .

وأخذ ينظم طريقة استخدام الموظفين واتخذ طريقة جديدة لإعدادهم فى الدرجات الصغيرة وتدريبهم على العمل .

وقد دأب فى حماس على تفقد منشئات الأوقاف فى الصعيد ثم السودان فطوف أرجاءها سنة ١٩١١ وقام بتنظيم بعض أبواب الميزانية فيما يتعلق بالاحتياطى للمعاشات وتنظيم مواعيد سداد أقساط الإيجارات بما يتفق والوضع الجغرافى لكل منطقة ومواعيد المحصولات ، كما وضع نظاما لتحسين مساحة الأطيان الموزعة صيفا كما عنى بإصلاح أراضى الأوقاف .

وكان مما يشغل فكره دائما لائحة الديوان العمومية الصادرة سنة ١٨٩٥ فقد مضى عليها زمن طويل اتسعت فيه دائرة العمل وهى على حالها حتى أصبحت غير ملائمة . لما

تقتضى به حالة النمو والارتقاء ، فلما سعى فى سبيل تعديلها صدر أمر الخديو فى ١٦ مايو سنة ١٩١٢ بتشكيل لجنة عالية لهذا الوضع تحت رئاسة ناظر الحقانية .

أما اللوائح الخاصة بكل قسم فى الديوان فقد تم وضع بعضها مثل لائحة المساجد ولائحة الزراعات وغيرها ، ثم مضى ينجز سائر اللوائح الأخرى الخاصة بالأقسام الباقية حتى يتكون من مجموع هذه اللوائح لائحة الديوان الداخلية .

وشرع فى إنشاء الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ والخطابة كما قام بفرش المساجد الكبيرة بالبسط الثمينة وأدخل نور الكهرباء فى المساجد الكبرى فى المدن التى يتوافر بها الكهرباء .

وأنشأ قسم الصحة فأفاد فى نظام الأعمال الإدارية للمستشفيات والعيادات والملاجىء وغيرها ، مما كانت تديره الأوقاف ووضع نظاما جديدا للمخزن العمومى يضمن حفظ الوارد والمنصرف من الأدوات والأدوية لجميع الأماكن الصحية ، وشيد معهدا فخما لطلبة العلم بطنطا على النظام الحديث ، وكذلك معهدا لطلبة العلم بدمياط كما جدد الكثير من الجهاز الإدارى .

كانت المشروعات تتزاحم فى ذهن المترجم لدعم الديوان كما أثبت كفايته ولكنه أحيل على المعاش سنة ١٩١٢ .

طلب منه الخديو أن تشترى الأوقاف أرضا عن طريق الإستبدال وأراد ثمنا غاليا لها ولكن شفيق شاء تأليف لجنة لفحص الأرض وتقدير الثمن المناسب ولما وجده الخديو عسرا لا ينثنى أغراه بمنحه فائدة الصفقة فأبى أن يتصرف تصرفا غير قانونى ، مادام موجودا فى ديوان الأوقاف وكانت هذه الصفقة أرض المطاعنة سنة ١٩١٢ .

ولمس الخديو وغيره أن لا فائدة من كل المحاولات معه فتدخل فى الامر فأرسل له وكيل الخاصة الخديوية محاولا أن يثنيه عن تصرفاته وقال : « لا تفكر فى هذه الأشياء فإن الخديو ينوى أن يجعلك ناظرا فى وقت قريب » غير أن شفيق أبى أن يسلك سلوكا مضرا .

وترك الخديو المسألة مؤقتاولما لم ينفذ شفيق أمره ، سمحله باجازة يقضيها مع عائلته فى الآستانة ، بمجرد أنه التمسها من الخديو ، وقد بذلت محاولات لاتمام الصفقة ولكنها فشلت أيضا وأخيرا فكر بتغييره ليسهل عليه إنجاز بعض الصفقات المالية على حساب الأوقاف .

ولما عاد شفيق من أجازته استدعاه عباس لعابدين ، وهناك وجد محمد سعيد فقال الخديو لشفيق « طلبتك مع سعيد باشا لتفكر فى رجل غير أحمد خير باشا يدير الأوقاف الخديوية لأنه ليس من المجددين الذين يدخلون الاصلاحات والنظم الحديثة » ثم رشح الخديو شفيقا لهذا المنصب ، غير أن شفيق رجاه فى أن يظل في ديوان الأوقاف حتى يتم مشروعات إصلاحه فقال له « لقد عملت كثيرا وأصلحت كل شىء » ولما وجد من الخديو أصرارا على فكرته قبل المنصب الجديد مكرها .

وهكذا يثبت شفيق وجوده فى إصلاح نظام «ديوان الأوقاف» فى نهج وأسلوب جديد

ولقد ظهر أن محاولات إخراج شفيق من الأوقاف العمومية كان من أغراضها تنفيذ صفقة المطاعنة وشراء الأطيان بمبلغ خمسة وتسعين جنيها للفدان فى مقابل سمسرة قدرها ستون ألف جنيهاوقد كان الخديو هوالذى أخذ ذلك المبلغ وقد حدث أن علم كتشنر بهذا السر فصمم على جعل ديوان الأوقاف نظارة .

هكذا يمضى شفيق بنشاطه الرسمى يتخذ الايجابية ، فينشط عندما يمضى الخديو على مبادئه ويستحوذ شفيق على ثقة الخديو الكلية ، ويتدرج فى العمل الوظيفى حتى تكبر مسئولياته وسلطاته فيتلون بالسلبية من انحراف الخديو فى إطار ذلك الولاء ولكن فى إيجابية من الإصلاح سيما فى المسائل الداخلية التى لاتتناولها يدالاحتلال بالتدخل المباشر أو التى ينأى عنها ذلك لسلطان الرأى العام أو ما كان متعلقا تعلقا مباشرا بكرامة الرجل وسمعته ، وقد مضى الرجل فى هذا وذاك معتدلا يعبر عن محور شخصيته الذى لازمه طوال حياته فلم يعتسف الطريق وحده فيحاول بذلك نصحه برأيه الناضج فى غير هذه المسائل إلا لماما .

ومهما يكن الامر فقد تدرج شفيق فى الوظائف وكانت له شخصية فلم يكن فى حياته الرسمية ظلا لعباس تماما بل كانت له ذاتية يعبر عنها فى إطار نزعته المعتدلة ومبادئه بما أضفى على آثاره التاريخية التى كان يكتبها لونا من الثقة والاتزان .

فى فترة الحرب العظمى الأولى :

بدأ شفيق منذ انطلاق الحرب العظمى الأولى دورا جديدا من حياته وقد أخذ نشاطه يتلون بلون جديد من الناحية الموضوعية وبالمزيد من النزعة المستقلة بما ارتد على آثاره التاريخية ، وذلك بتغيير مركز الخديو ووضعه السياسى خارج القطر أبان الحرب العالمية الأولى وكان الخديو فى إحدى زيارته للآستانة سنة ١٩١٤ ونظراً لاضطراب الحالة الدولية وعدم ثقة بريطانيا فيه ، وفى وقت كانت قد أعلنت فيه الحرب على النمسا والمجر فجرت مصر فى ركابها ، ونظراً لاحتمال دخول تركيا الحرب بجانب ألمانيا حالت بريطانيا دون عودة عباس إلى مصر ، إذ ذاك لحق به شفيق ليقف بجانبه فى محنته فازداد اعتماداً عليه فى تصريف موقفه السياسى ومن ثم أخذ نشاطه الرسمى يتلون موضوعيا ثم يبدو أكثر إيجابيا فى ولائه لعباس ولاء امتزج بمعان جديدة ، من العطف على شخصه لإبعاده عن مصر وعن الشعور الوطنى الذى كانت تستثيره قضية مصر ولأن شفيقا فى هذه المرة كان أكثر استقلالا برأيه وبمركزه .

وكما بدأ أكثر إستقلالا في ولائه ، تلون نشاطه الرسمى فى إطار ذلك الولاء باللون السياسى البحت الذى تركز حول مصير الخديوية كما مثلها عباس وموقف مصر من الاحتلال بما أرتد على اتجاه آثاره التاريخية فغمرها بذلك الطابع وجعلها خصبة تحكى الموقف الخارجى إزاء مصر أبان هذه الحرب .

أخذ عباس فى مقره الجديد فى الآستانة ينشط ساعيا لإتخاذ كافة الوسائل لاستعادة مركزه فأخذ يكتل الجهود ضد بريطانيا فى البداية مستندا إلى تركيا وألمانيا وما لبث أن أخذ يتقرب إلى بريطانيا عندما يئس من الطرف الأول وأحس بعدم إخلاصه فى معاونته ، ومع هذا مضى سعيه عبثا .

بدأ شفيق يجمع حوله المصريين فى الآستانة فنظم عقدهم ، ولما أخذت تركيا تعد حملة لإنقاذ مصر من الحماية ، وشاء الخديو الإسهام فيها بناء على رغبة تركيا ، نشط أحمد شفيق فى الاعداد لها بشتى ألوان الاتصالات بين تركيا والخديو ، وأخذ ينتقل بين عواصم أوربا ، من إيطاليا وفينا والآستانة للقيام بالمقابلات والاضطلاع بالجهات السياسة التى كلفه بالقيام بها عباس حول الموقف بما أتاح له فرص التعرف على دخائل السياسة ومما انعكس على مذكراته ، فجعلها خصبة عن الفترة التى أمضاها خارج مصر إبان الحرب العالمية الأولى .

وقد نجح شفيق فى حل بعض القضايا الجزئية التى كانت معلقة ، ثم قابل شفيق بصفة شخصية سفير ألمانيا ليتوسط لدى المسئولين فى تركيا لإصدار إرادة « شاهانية » يصرح فيها بأن الحملة السائرة إلى مصر إنما تذهب لإرجاع السلطة الخديوية دون المساس بالامتيازات التى نالتها مصر من قبل ... فوافقه السفير وكلفه هو بالقيام بذلك بناء على أمره ، فلما أبلغ ذلك الصدر الأعظم ، وعده بذلك فى الوقت المناسب ، ولكن فى امتعاض .

ثم توجه — أيضا — إلى المسئول فى جمعية الاتحاد والترقى ، فتحدث معه فى ضرورة إصدار « إرادة شاهانية » تحدد مهمة الحملة لينتظم أهالى مصر ويزول خوف إيطاليا فوافقه .

وقد تردد بعد ذلك على السفير الألمانى إلى أن وعده أخيرا بما طلب ، وإن « الإرادة » ستصدر مختصرة موجهة إلى المصريين لتخلصهم من يد الإنجليز ، وإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه قبل الإحتلال ، ثم سافر إلى فينا ، فسر الخديو من صيغة هذه الإرادة .

وصدرت الإرادة ونصت — فقط — على تحديد مهمة الحملة ، من العمل على إرجاع حالة مصر لما كانت عليه قبل الاحتلال والاحتفاظ بالامتيازات التى خولتها لها الفرمانات وبهذا كانت وساطة شفيق قد نجحت نجاحا جزئيا ثم قام بعد ذلك بمحاولة التوفيق بين الخديو والصدر الأعظم .

وقد ظل واقفا بجانب الخديو يمنحه وقته وفراغه واستشاراته ، ويقوم بالنيابة عنه فى رحلاته إلى أوربا خدمة لأغراضه وهو منهذا وذاك يستجيب لطبيعته التى فطر عليها فى كتابة المذكرات التاريخية بما كان يشاهده ويسمعه ويمارسه فى حله وترحالة ونشاطه عموماً.

شفيق وتنظيم المخابرات مع مصر :

وحدث أن جاءت الخديو رسالة وبرقيه منالبارون مكس بسفره إلى فينا وعزمه على السفر بعد ذلك إلى الآستانة فاستصوب الخديو أن يسافر شفيق معه ، ويحصل على ما لديه من معلومات بصدد مهمته وأن يحضه على السفر للشام لإستطلاع الأحوال فيها ، وقام شفيق واضطلع بالمهمة وكانت ثمار اتصاله بالرجل بدء المخابرات مع مصر ، إذ حضر البارونواخبر شفيقا بأنه سيقيم بالآستانة عشرة أيام وبعدها يتوجه لدمشق ويقيم فيها لنشر الدعاية الإسلامية وتوزيع منشورات فى مصر ، ثم سافرا معاً فى ٢٧ منه للاستانة ولما خلا شفيق بالبارون قال له « إن مهمتى تنحصر فى نقطة واحدة هى جمع كلمة البلاد الاسلامية حول الخليفة ، على أن تكون كل مملكة مستقلة استقلالا داخلياً ولكنها ترتبط بهذا المركز ، وإن هذا الوقت هو أنسب الأوقات للقيام بالحركة لأن الدول فى وقت السلم تعاون هذه الفكرة أما الآن فلا يمكنها عرقلة المساعى .

ولتنفيذ ذلك المشروع ، فكر فى تشكيل هيئة باسم شيخ الاسلام بالاستانة للدعاية ، وإنشاء جمعية عربية لإذاعة هذه الفكرة فى البلدان الاسلامية ، على أن تطبع هذه الصحيفة فى دمشق وقد نصحه شفيق بإنشاء صحيفة باسم الاتحاد الاسلامى فوافق وصرح بأن لديه الأموال اللازمة ثم طلب من شفيق مساعدته فى تحرير بيان بأسماء المصريين فى الاستانة والشام وأثينا لانتخاب هيئة التحرير مع بيان ميولهم السياسية وثرواتهم كما طلب مساعدته فى انتخاب مندوبين فى روما ونابلى وأثينا لجمع المعلومات عن أحوال مصر وتشكيل قلمين للمخابرة أحدهما فى نابلى والثانى فى بيروت ، واستخدام بعضهم فى الاتصال بالمخلصين للخديو بمصر لاشعال الثورة وقت لزومها .

وإنه يعتقد أن بين أصحاب الطرق من يقدر على ذلك ولهذا طلب منه ما يأتى :

استخدام أرباب الطرق :

١ — كتابة تقرير عن مشايخ الطرق فى مصر وأمثالهم فى الشام والاستانة والحجاز.

٢ — البحث فى مصر عن أشخاص أمناء يمكن أن ترسل إليهم الخطابات والنشرات ونسخ الصحيفة المزمع إنشاؤها .

ثم زار شفيق ، البارون فى ١٢ إبريل ومعه الدكتور سيد كامل ، فقدمه له وكان قد حرر كشفًا بأسماء المصريين فى الاستانة والشام وأوروبا ثم تركه للاستمرار فى العمل مع البارون وبعد ذلك اتفقوا على وضع برنامج ، يأخذ كل منهم صورة منه ، وأعد فعلا فى هذا اليوم ، مقسما إلى عدة فصول تتلخص فيما يأتى :

تحديد مهمة الجمعية السرية فى مصر :

تتلخص مهمتها فى الحصول على أخبار صحيحة عن مصر والقيام بثورة عامة فيها تستمر حتى انتصار الحملة التركية .

نظام المخابرات فى الجمعية السرية بالاسكندرية :

١ — تكون المخابرات بين الوطنيين فى مصر والخارج بواسطة أحد المصريين بالإسكندرية حيث يكون للجمعية مركز سرى .

٢ — يتصل مركز فينا بمركز الاسكندرية وعليه إرسال التعليمات اللازمة والبحث عن مندوبين لإرسالهم إلى طرابلس وأثينا ونابلى .

٣ — يؤلف مركز بسفارة ألمانيا فى الآستانة يتصل به مركز فينا ويتلقى المعلومات التى أرسلت للاسكندرية ، وعلى السفارة الألمانية تزويد السلطات التركية والألمانية بالمعلومات .

٤ — يكون لدى المراكز الثلاثة شفرة وحبر خاص للمخابرات وبعدها مركز فينا باللغة العربية والأفضل وضع الشفرة بين أسطر الصحف .

وقد فكروا فى أن يكون عبد اللطيف المكباتى فى مركز الاسكندرية لأساليبه المرنة ، وعند رفضه رؤى أن يختار غيره معتمدا فى نابلى ، إذا قبل المكباتى أن يكون معتمداً فى الاسكندرية ، وفى حالة قبول الشمسى يقيم فى نابلى ويقابل جميع المسافرين الآتين من مصر لمعرفة أفكارهم عن حالة البلاد ، فإذا رفض المكباتى والشمسى يختار اسماعيل لبيب فى نابلى وهو صديق لأحمد حلمى ، ثم اختير إبراهيم صادق — الضابط السابق فى البحرية العثمانية — ليكون معتمداً فى أثينا وعلى محمد سلام — الضابط بالحربية — على الحدود الطرابلسية ليتسلم ما يرسل من أثينا ويسلمه لمعتمد الاسكندرية وعلى أحمد أبو على الضابط بالجيش العثمانى ليكون مراسلا للجهات الصحراوية .

وقد رئى أن يترك سفر المراسلين إلى طرابلس ، لتقدير إسماعيل لبيب الذى يتصل بأنور باشا ليأخذ منه خطابات توصية لشيخ السنوسيين وفوزى بك شقيق أنور باشا ولقد اتفقوا على طريقة المخابرة مع المكباتى لإستطلاع رأيه بالقبول أو الرفض كما فكروا فى طريقة أخرى لتوصيل الرسائل ثم توصيل النقود والمفرقعات فرئى أنه إذا أمكن عمل هذه الأشياء فى طرابلس فعلى مندوبهم هناك أن يتسلمها ويوصلها إلى أقرب نقطة فى الحدود المصرية ويسلمها لمن يعينهم مندوب الاسكندرية .

وإذا لم يمكن صنعها فى طرابلس ، فعلى مندوبهم فى أثينا أن يحصل عليها ويرسلها فى المراكب الشرعية المستعملة لإستخراج الإسفنج ويعهد بها إلى أشخاص موثوق فيهم من أهالى طرابلس ومن مسلمى كريت لإيصال هذه الأشياء إلى طرابلس ، أما خطابات أثينا ونابلى إلى الإسكندرية فلا يجوز إستعمالها لخطورتهما ، أما إرسال النقود إلى مصر فمركز فينا يقوم بتدبيره .

ورئى أن تقوم الدعاية فى مصر على الأمور التى تنفر المصريين وتستثيرهم ضد عدوان الإنجليز عليهم وعلى دولة الإسلام وعلى الإسهاب فى شرح سياستهم المخربة وإيقاظ الحمية الإسلامية فى النفوس ورأوا من المستحسن أن تقوم الطائرات بإلقاء المنشورات مرتين فى الشهر أو ثلاثا .

وبعد الاتفاق على أسس المشروع المتقدمة ، طلب البارون وضع ميزانية له فوضعها الدكتور سيد كامل وأطلع عليها شفيق وقد بلغت ٢٥٠٠ جنيها ، كان نصفها لمعاونة المندوبين في البلاد مدة إقامتهم وهى ثمانية شهور والنصف الآخر إحتياطى للنفقات اللازمة .

واجتمع شفيق فى جلسة مع البارون والدكتور سيد كامل وإسماعيل لبيب فطلب البارون تخفيضها ، فخفضت إلى ١٧٧٨ جنيه .

ثم عقدت جلسة أخرى حضرها مندوبا طرابلس وبعد ذلك أثينا وتولى شفيق « تحليفهم اليمين بالصدق فى الخدمة والإمانة فى العمل مع كتمان السر . »

وعاد شفيق إلى فينا تاركا للدكتور سيد كامل مع البارون إتمام العمل وقد أرسل ذلك تقريره عن المشروع متضمنا الخطوات التى تلت ذلك وكان أهمها أن البارون حادث أنور باشا فى المشروع فوافق عليه بالاجماع وقد أدخلت تعديلات كثيرة عليه سيما على ميزانيته حتى انتهت فى النهاية بالتضاؤل فبلغت ٨٧٨ جنيها . ولما رفض سفير ألمانيا الموافقة على المشروع وتحمل مسئوليته رفع الأمر للخديو ولقد قسم المشروع إلى سياسى وحربى وقد اتنا به إضطراب لأن أنور باشا كان غير مستريح لتدخل الألمان فى شئون الدولة العسكريه ، ونظراً لما لحق المشروع من تقلبات ، فكر إسماعيل لبيب فى عمل مشروع مستقل .

إلا أن التقرير ما لبث أن وصل فينا فى ٢٣ مايو .

وقد قبل الخديو المشروع المختزل وأن يكون تنفيذه بواسطة الألمان مع استخدام رجال الخديو ، فلما أشار بسحب الدكتور سيد كامل من خدمة البارون ردشفيق : « أن الأحسن إبقاءه لئلا يقال أننا نفضنا أيدينا من الألمان » فوافق محمد فريد بك على ذلك قائلا بأن وجوده مفيد ، فوافق الخديو على رأى الأغلبية .

على أن الخديو لم يكن راضيا تماما عن بقائه متحالفا مع الأتراك ، فلم يكن ليأمن جانبهم وكان يشعر بأن حل القضية على أيديهم يؤدى إلى إعادة نفوذهم من جديد فى مصر ولم يكن يطمئن إلى الركون إلى الألمان فى استرجاع نفوذه ، لأنهم كانوا يحابون الأتراك

لذلك حاول الإتصال سراً بالانجليز دون علم شفيق ، وكان من مستلزمات ذلك هو إنتقاله من فينا إلى سويسرا البلد المحايد .

ومضى شفيق فى نشاطه العادى دون أن يدرى ما كان يدور فى الخفاء ، فراعه موقف الخديو المتردد بعد تحالفه مع الأتراك فمضى يتحسس حقيقة الموقف فلما إلتقى شفيق به فى لوسرن بسويسرا ، واجهه قائلا فى صراحة « لقد تحالفنا مع الأتراك والآن إذا تركناهم فإلى من نذهب بعد عدائنا للأنجليز » فرد الخديو « أما سياستى فهى الانتظار هنا لنعرف نتيجة الحالة » وكان ذلك ثمرة عدم الثقة بالاتراك ولا بالألمان .

ومنذ أن أخذ عباس يحل مشاكله بنفسه بوسائله الخاصة ، أخذت العلاقات تتدهور بينه وبين حاشيته وعلى رأسها شفيق فلم يطق ذلك صبرا فبدأ فى موقف إيجابى لمعالجة الأمور فدعا كلا من محمد فريد وعلى الشمسى وإسماعيل لبيب ومحمد فهمى إلى منزله وأخذ يتدارس معهم فى هذة الحالة حتى تقرر فى النهاية كتابة إنذار صريح لعباس ينقد تصرفاته وأعماله التى كان من شأنها تشتيت الجهد فى العمل من أجل القضية المصرية وجاء فيـه :

« يلاحظ الموقعون على هذا — بكل أسف — أن سمو الخديو لم يحسن عملا فى قبوله التوسط لدى رجال الصحافة والسياسة فى فرنسا وإيطاليا ووضع نفسه موضعاً لا يتفق مع كرامة سموه : . . كما أنهم يلاحظون — أيضاً — أن سموه محاط بأشخاص من رعايا الدول المعادية . . . » ثم طالبوه بقطع علاقته بهؤلاء الأشخاص والعودة إلى الآستانة أو على الأقل إلى إحـدى بلاد ألمانيا أو النمسا ثم تنفيذ ما تقرر من إجتماع سابق ، من ضرورة وجود لجنة مركزية تمثل الوطن بجانبه لتشترك فى الأعمال السياسية الخاصة بمصر وغير ذلك وقد هددوه بالسلوك (طريقاً آخر) إذا لم يستجب لذلك ، غير أن ذلك الإنذار لم يتم كما قال المترجم عند ما بدأ الخديو يسير سيراً حسنا .

على أن ما أخذه شفيق وصحبه على عباس قد تبلور فيما بعد .

أخذت الأنباء تفصح رويداً عن حقيقة موقف الخديو فكتب على الغاياتى فى فبراير

فى صحيفته « لاتريبون » حديثاً عزاه إلى أحد رجال الحاشية ، بأن الخديو ترك الاشتغال بالسياسة معتكفاً بعيداً عن رسل أنور باشا وغليوم والحرب العظمى ، فاجتمع إذ ذاك شفيق بمنزل لبيب فى ١٦ فبراير ومعه على الشيمى وفهمى وتدارسوا فيما نشر واعتبروه ضاراً بهم وبالخديو وقرروا الاتصال بالخديو لتكذيب ذلك وسلمت الرسالة فلم يرد إليهم الرد بالتكذيب .

ثم ينكشف الموقف عندما قابل شفيق سفير ألمانيا فى يوم ٢٢ يناير إذ وجد لديه معلومات فحواها ، أن الخديو يسعى للمخابرة مع الإنجليز فعلا دون علم شفيق وقد تأكد ذلك لديه عندما قابل أحد كبار المزارعين بمصر والمتصلين بالخديو فعلم منه أن الخديو كان قد كلف باغوص نوبار بالسفر من أجل التفاهم بينه وبين الإنجليز وأنه لم يقم بذلك لوجود علاقة بينه وبين السلطان حسين ، فتألم شفيق لمساعى الخديو وفهم أخيرا سر رحيله إلى سويسرا ، ولما تابع شفيق تحرياته لدراسة الموقف ، كشفه الخديو بنفسه فأكد له الخديو مساعيه للإتصال بالإنجليز للحفاظ على حقوقه المادية والأدبية فى مصر .

كان عباس كالغريق يتعلق بالثعبان للحفاظ على مصالحه فلم تكن تعنيه الوسيلة من أجل ذلك ، لذلك جاء موقفه السياسى متميعا فلا كان بجانب الأتراك والألمان تماما ولا كان بجانب الإنجليز كلية بل وكانت علاقته بالنمسا مضطربة وقد وقف فى مفترق الطرق تعصف به الاتجاهات والدسائس والاهواء المتضاربة حتى إعتلت حالته النفسية وعانى من حالته الإقتصادية فارتد ذلك على علاقته بالحاشية عزوفا عن الاستناد إليها فى مشاكله السياسية .

ورغم أنه أنقص من مرتب شفيق ومع نقمة ذلك عليه لتردده فى موقفه السياسى وتقربه من الانجليز ، فلم يكن شفيق لينسى فضله عليه بشكل يتنكر له بل كان ينتهز الفرصة فى غير إنحراف فى تسوية مشاكله السياسية وكان على إستعداد لتنفيذ رغبته إذا ما كلفه بالقيام بالسفارة بينه وبين تركيا ، ويمضى نشاط شفيق متسما بولاء إيجابى لعباس دون ما انحراف ويمضى نشاطه أيضا فى تلونه بالطابع السياسى السابق .

ويحاول الأتراك إستمالة عباس إليهم ، ونظرا لسابق معرفة شفيق بالوسيط الذى أبلغ الخديو ترحاب الدولة العثمانية به وهو فؤاد سليم ، فقد كلفه الخديو « لأخذ التفصيلات عن اقتراحه » وكان طبيعيا أن يرحب شفيق بذلك عن إستعداد وتجاوب نفس لأنه لم يكن يميل إلى اتجاه عباس المنحاز إلى الإنجليز .

تقابل مع فؤاد سليم وتحادثا ، وقد أبدى له إستعداد الدولة العثمانية لرعايته والترحاب به ومضت المحادثات من أجل إصلاح الوضع بين الخديو ورجال الدولة وكان شفيق يميل إلى إنجاح هذه المحادثات ، وحدث أن سمع شفيق أن الخديو قد سعى لدى الإنجليز لتسوية موقفه دون علم من حاشيته وقد اتفق على أن ينزل عن حقه فى الخديوية فى مقابل تخصيص مبلغ ٢٥ ألف جنيه سنويا له ورفع الحجر عن أملاكه فى مصر وضمان أملاكه فى تركيا ومساعدته فى وقف والدته ليكون له نصيب فيه . ثم ذهب الخديو بعد هذا وقابل فؤاد سليم سفير الدولة وأخبره بما يعرضه عليه الإنجليز وطلب منه معرفة رأى الدولة وهل تضمن له مثلما يضمنه له الآخرون .

تدبر شفيق الموقف وأخذ يفكر فى حله وإيجاد العلاقات الطيبة مع الأتراك .

قابل الخديو فى ١٧ يناير سنة ١٩١٧ فشرح له ما علمه من مخابراته مع الإنجليز لتسوية موقفه فكذب الخديو الخبر .

كان شفيق يتمنى أن يكون ذلك صحيحا ليحظى بشرف السفارة بين الخديو والدولة العثمانية ولكنه تحير أمام مناورات الخديو وتردده بين اليمين والشمال !.

وما لبث الموقف أن تحسن فى تركيا بتغيير الصدر الأعظم ومن ثم انفتح السبيل لإرسال شفيق لإعادة العلاقات كما هى .

سافر شفيق إلى برن فى ٣٠ مارس وقابل فؤاد سليم وأبلغه شكر الخديو على حسن مسعاه وما لبث أن أعد جوازه وسافر إلى الاستانة للقيام بهذه المهمة السياسية وقد عانى فى ذلك متاعب كثيرة أثناء مروره عبر الحدود بوصفه مصريا .

وقد وجد شفيق الجو ضد الخديو وأن ثمة فكرة سائدة عن إتفاقه

مع الإنجليز ، وقد قابل أنور باشا وأفهمه حب مولاه للخلافة وأهدافه من المحافظة على حقوقه ، فأبدى استعداده لتدبر ذلك .

ثم قابل طلعت باشا فى « الصدارة » وكما كان لبقاً فى أسلوبه مع الأول كان كذلك مع الثانى ، ولم ينس أنه موفد لإزالة التفاهم بين الخديو وبين رجال الدولة وقد دفع شفيق عن تهمة انضمامه للإنجليز حتى رحب الصدر الأعظم بمقدمه للآستانة وضمان حقوقه وأعطاه « كلمة شرف » بأن حياته لا تمس « بضرر وبهذا مهد شفيق الجو لعودة الخديو إلى الآستانة مبتهجاً بانتصاره فى مهمته » وحصل على ضمانات وافية فى ورقة شبه رسمية .

وعاد شفيق للخديو فى فينا فقابله ممتنا مبتهجا بهذه النتيجة ولكن مما أزعج شفيق رغم هذا أن يأخذ الخديو فى التردد فى السفر إلى الآستانة .

وبعد جهد ومقارنات بين عروض الانجليز وموقفهم وعروض تركيا وموقفها ، قبل الخديو السفر للآستانة ، على أنه رغم هذا فلم تسفر مساعيه بنتيجة ترضيه تماماً .

وغدا الرجل أكثر حساسية وزاد شعوراً بالقلق والضيق والبرم فقد اصطلحت عليه كل العوامل وانحدرت إيراداته فزاد عزوفا عن حاشيته بل وأخذ ينظر لعلاقته بشفيق كأمر قد أصبح غير ذى موضوع . وكثيراً ما كانت تصدر منه إهانات له ولحاشيته عموماً وكان يتحملها ويصبر عليها بحجة إضطراب ماديته وحالته النفسية ، ولكنه لما عاد لأسلوبه الجارح فى الآستانة بعد أن ضمنت له الدولة معيشة رغدة لم يطق شفيق صبراً فطلب استقالته من خدمته بمناسبة تعنيفه أمام رجل غريب وقد عز على شفيق أن يقابل إخلاصه بالاهانة العلنية ولكنه لما علم بأن الخديو — من تصريح له أرسله مع مبعوث — لم يقصد إهانته استرد استقالته بعد أن أصر على تقديمها ولكن ذلك لم يحسم العلاقة بين الطرفين ولا دفعها إلى الاستقرار وسرعان ما تطور الموقف بسوء تفاهم بين الطرفين بأتفه الأسباب ، حتى أنه أبدى رغبته فى أن يترك خدمته فقدم شفيق استقالته من خدمته بعد مدة بلغت ٤٢ سنة أمضاها فى ولائه له ولاء لم يدفعه إلى الإنحراف ، فقد تميز فى معظمة بلون من الإستقلال إلى حد كبير سيما طوال هذه المرحلة التى قضاها فى الخارج بجانب عباس

يعالج معه القضية المصرية فى علاجه لقضايا عباس السياسية .

لقد كان أحمد شفيق موظفا لا كسائر زملائه من الموظفين ممن كانوا يطلعون على دخائل الأمور فينصرفون إلى غيرها ولكن كان يمتاز عنهم بقدرته على كتابة المذكرات اليومية ، فلما أتيح له الوقوف على ما وراء الاخبار بهذه المناصب لم يشغل حياته بالعمل الوظيفى فقط بل شغلها مع هذا بكتابة المذكرات الخاصة التى ملكت عليه شغاف نفسه فأعطاها جزءا من قلبه ومكنته ثقافته التاريخية والسياسية من استقراء الأحداث .

وإذ يفصح تاريخ حياته عن بيئه مكنته من الإستجابة إلى طبيعته التى فطر عليها فى كتابة المذكرات التى كتب فيها مذكراته ، فقد كشفت عن جوانب فى شخصيته هى إلزم ما تكون للمؤرخ من أى شىء ، تلك هى صفات من الاتزان والاعتدال ولون من النزعة الاستقلالية والوطنية ثم ميله إلى المصالحة مع الحياة عموماً — أخذ شىء بترك شىء .

ومع أعماله ونشاطه ومشاغله الوظيفية كتب المذكرات ، كتبها فى عهد الحداثة وفى عهد النضج وكتبها وهو آمن فى بلده كما كتبها وهو مغترب فى أوربا وتركيا ووقت السلم وأيام الحرب كتبها وهو محاط بالجواسيس والمشاغبات ولم يثنه عنها إكتشاف سرها لعباس ولم ينقطع عنها بعد أن انقضى عهده بجانب عباس وعاد إلى مصر منذ سنة ١٩٢١ وعندما لم تمكنه الظروف من ذلك أخذ الرجل ينشغل بغيرها من النشاط الفكرى .

بعد العودة :

وعاد أحمد شفيق إلى مصر وأخذ بعد عودته يتحسس طبيعة السياسة فلم يطق حراراتها ولم يستطع مجاراة روح الثورة القائمة بل غلبته نزعته المتدلة وتفكيره السياسى القومى الذى طواه فى إطار يحمل رواسب الماضى ونزعاته التقليدية .

ولما استقر فى مصر أخذ يرمق الأحداث بنظرته الخاصة فيزيد تفكيره القومى تحديداً وإيضاحاً فى موقفه من الثورة .

شهد مصر الثائرة تلتف حول سعد فى البداية فكانت الأمة وعلى رأسها سعد والوزاره وعلى رأسها عدلى ، كانا يسيران جنباً إلى جنب فاعتلى وجهه السرور إعجاباً بتلك الجبهات الموحدة ولكن مضى مع الأحداث دون أن يشترك فيها وفى تريث لأنه كان ينظر إلى الأحداث من خلال نظرته المعتدلة .

ولشد دهشته بعد ذلك أن يرى الموقف وقد تغير بأسلوب لم يقبله عندما بدأ الخلاف يدب بين صفوف الوحدة القومية .

ويمضى شفيق مع الأحداث فيتابعها بشعوره ، فلا يسهم فيها إلا بقدر ما تسمح له طبيعته وبأسلوبه فإذا ما سعى ليفض خلافاً بين الزعماء سعى إليه بين جمهرة من العظماء وبأسلوب لا يغضب أحدا ولا يثير عليه الشكوك من إنه إنما يعمل لحساب عباس . وإذ يمضى فى كتابة مذكراته حتى سنة ١٩٢٣ فقد بدت تعكس ظروف هذه الفترة وموقفه المتحفظ من أحداثها الثائرة كما ونوعاً .

على أن شفيقا مالبث بعد فترة أن شغل نفسه عن ذلك المسرح الثائر بأمور أخرى ، فانشغل بالكتابة ، عن الولوج فى السياسة ، فى الصحف تارة ثم بنشاط فى الرابطة الشرقية وكان أبرز إنتاجه بعد كتابة المذكرات هو إخراج حولياته السياسية التى بدأها سنة ١٩٢٤ وانتهى سنة ١٩٣٠ . تحوى أحداث مصر السياسية طوال هذه الفترة ولكنه كان يتسمع الأنباء السياسية وأحداثها ويتابعها ويعلق عليها ، وأخذ ينشر مؤلفاته ثم بدأ منذ سنة ١٩٣٣ بنشر مذكراته فى نصف قرن فاتم ذلك فحقق حلماً كان يتمنى تحقيقه فخدم تاريخنا الحديث فى أقوى مصادره ومن ثم أخذ يخلد للراحة فى بيته بين ذكريات يستعيدها وآراء ينشرها فى شكل أحاديث ومقالات شتى .



الباب الثانى

آثار أحمد شفيق التاريخية

نشأ أحمد شفيق وشب شغوفا بكتابة التاريخ يدفعه استعداد طبيعى موروث ، لهذا بدأ حياته كمؤرخ مع مطلع حياته العملية وإعداده الثقافى وأخذ يكتب للتاريخ بمقدار ما كانت بيئته تمكنه وتشحذ منه هذا الميل فيجدد من مصادره بكتابة المذكرات الشخصية ، مع هذه الحياة وهو يتدرج فى مراحلها ومناهجها منذ سنة ١٨٧٣ .

ولقد ارتبطت حياة النشأة والاعداد والحياة العملية والتدرج فى مناصبها بمختلف ألوان النشاط ، بحياته كمؤرخ ، فكانت الحياة الأولى جزءاً منها منذ أن كانت السبيل إليها ، بل والبيئة التى أعدته ومكنته من الاستجابة لاستعداده الطبيعى وكذلك ارتبطت قيمته كمؤرخ لا باستعداده الطبيعى لذلك فحسب ، بل بهذه الحياة وبمقدار ما هيأته له هذه البيئة من أسبابها من وسائل الاعداد والعمل الوطنى على مستوى القمة .

مكنته الوراثة من الميل الطبيعى لكتابة المذكرات فى نزعة معتدلة وذكاء مستقرىء وجاءت البيئة فمكنته من الاستجابة إلى ذلك وشحذت فيه ميله الكبير .

وأكسبته البيئة خبرة وثقافة عربية مكنته من القدرة على التجاوب مع سير الأحداث للتاريخ الذى عاصره وواتته الظروف الحسنة بما دفعه للتدرج فى الوظائف العليا بما أطلعه على بواطن السياسة ومصادرها فلا غرو ، وقد أصبحت حياته كلا متكاملا ، أن يغدو بحياته بل وبآثاره علماً من أعلام العرب المؤرخين ، وأعظم مصدر لتاريخنا لفترة طويلة هامة استغرقت من عمره ما يزيد عن خمسين سنة ، ولا بدع أن تكون

هذه الآثار التى أنتجها ويخلفها ، من المذكرات الشخصية والحوليات . وما انتجه من مؤلفات . ثماراً تاريخية طيبة . لأن صاحبها قد أولى من الشخصية ذات النزعة المعتدلة والثقافة ، والوظائف العليا والأمانة . ما أضفى عليها جواً من الثقة والتحقيق يطمئن إليها القارئ والمؤرخ على السواء .

الفصل الأول

أحمد شفيق وكتابة المذكرات التاريخية

تعتبر المذكرات فرضاً على الجيل القائم نحو الجيل الذى يليه وناحية هامة فى تدوين التاريخ بل جزءاً متمماً له . وهى تدوين للحوادث وقت حدوثها ، وسجل لها كما وقعت أو شوهدت دون تغيير ودون غاية خاصة .

ولقد ظهرت كتابة المذكرات للتاريخ فى مصر الحديثة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بفضل توفر عوامل تاريخية منها ، ظهور حركة الإصلاح فى نهاية عهد إسماعيل وظهور الحركة القومية على يد عرابى فى عهد توفيق ثم بعث هذه الحركة من جديد على يد مصطفى كامل ثم العناية بالآثار والاعتراف بالتاريخ كعلم يدرس فى المدارس ثم انتشار الطباعة التى عاونت على التعرف على التراث التاريخى وانتشار الجمعيات العلمية والتاريخية وغير ذلك .

فى هذا الجو أخذ المؤرخون يطرقون موضوعات لم تكن معروفة . منها كتابة المذكرات .

ولقد أشرقت كتابة المذكرات على يد قادة الثورة العرابية ورجالها فقد كتبوا بعد فشلها مذكرات لهم ، فكتب أحمد عرابى مذكرات بعنوان « كشف الستار عن سر الأسرار .. » وكتب عبد الله النديم سيرته فى المدة التى كان مختفيا فيها فى كتابه « كان ويكون » كما كتب مذكراته عن الثورة نفسها بعد فشلها وصورة خطاب مرسل منه إلى عرابى وقد عثر على مخطوط هذه المذكرات أخيرا ونشر لأول مرة مع مجموعة أخرى من رسائل النديم ومقالاته الصادرة بعنوان « عبد الله النديم ومذكراته السياسية القاهرة ١٩٥٦ » .

وكتب الشيخ محمد عبده مذكراته عن الثورة العرابية ، وإن لم تكمل ، وكتب

محمود فهمى — أحد قادة الثورة العرابية — وهو فى منفاه فى جزيرة سيلان تاريخا كبيرا للعالم من أقدم العصور إلى أواخر القرن التاسع عشر وسماه « البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر » معتمدا فى تأليفه على كثير من المراجع الأدبية ، وأهم ما فى الكتاب ذلك الفصل الذى يؤرخ فيه محمود فهمى لمصر منذ الثورة العرابية إلى عهد عباس الثانى وهو أشبه ما يكون بالمذكرات الشخصية ، روى فيه الكاتب الأحداث كما شاهدها ، وكما شارك فيها وإن جاء من زاوية خاصة انحرفت بمذكراته عن معناها السليم فى كثير من الجوانب .

كل هؤلاء كتبوا مذكراتهم الشخصية ، يعللون فيها أسباب قيام الثورة وأسباب فشلها ، ولكن السبب الذى دفعهم — جميعا — إلى كتابة هذه المذكرات لم يكن استجابة لطبيعة واستعداد ، ولا إقراراً للواقع التاريخى تماما بقدر ما كان شغلا لأوقات الفراغ ، ودفاعا عن ساحاتهم والدفاع عن أنفسهم ، فقد كان هؤلاء جميعا فيما عدا النديم قد نفوا بعد محاكمتهم كما أن النديم ظل مختفيا تسع سنوات طوالا ، فارادوا أن يشغلوا بعض أوقاتهم فى المنفى فى كتابة المذكرات ولربما كان كل منهم راغبا فى الدفاع عن نفسه .

ومهما يكن من أمر ، فقد جاء ذلك لونا من ألوان الكتابة التاريخية ، عرفته مصر لأول مرة فى عصرها الحديث فى القرن التاسع عشر .

وتعتبر مذكرات أحمد شفيق « مذكراتى فى نصف قرن » مذكرات يومية ، ذات لون جديد من هذا النوع الذى كان قد بدأ يطرأ على كتابة التاريخ ويحدد متناحيه ومصادره ، نوعا جديدا من حيث الدوافع ومن حيث كونه أقرب إلى كتابة المذكرات مما سبقه .

كتب أحمد شفيق مذكراته عن طبيعة واستمداد ، لا لغرض ، إلا تعبيرا عن رغبته فى خدمة التاريخ وقد ساعدته دراساته للعلوم السياسية ثم الظروف التى عاشها فمكنته من ذلك تمكينا .

ويرجع تفكيره فى تدوين المذكرات إلى تاريخ كشفه عن ذلك الميل الطبيعى فى نفسه ، إلى عهد دراسته الأولى تراه يقول « فى هذا الوقت كان لى صديق من الوراقين الجأ إليه لإقتناء الكتب لدراستها وسواها ، مما اعتبره ذا فائدة فى تثقيفى ، ووقع فى يدى ضمن ما وقع ، تاريخ الجبرتى ، فراقنى ، ووجدت إنه لم يقتف أحد أثره ، فأخذت أسائل نفسى ، ترى هل استطيع أن اسد هذا النوع بتدوين مذكرات لى أذكر فيها كل ما أعلمه أو أشاهده ؟ ثم ابتدأت أنفذ الفكرة فأخذت أدون تاريخ حياتى منذ الطفولة ، وشجعنى هذا على كتابة مذكرات منظمة كنت أجد فى كتابتها لذة وتسلية ، ولم انقطع عنها حتى فى مذكراتى ورحلاتى وقيامى بمهام الأعمال بعد ذلك بل كنت أجد فى تدوينها ترويحا عن نفسى من عناء الاعمال » .

قاده شعوره بذاته من خلال شعوره بالمجموع ، إلى أن يكون هذا الرجل ، فكشف إستعداده عن طبيعة مكنته ، والظروف المواتية ، من إشباع رغبته وتحقيق غايته .

ولقد ساعد على تخير هذا العمل الطبيعى فى البداية ، طبيعة عمله فى القصر الخديوى ، من اختصاصه بدراسة الصحف والمجلات وتنسيق النبذ المهمة المتعلقة بسياسة مصر وشخصية الخديو فى سجلات معلومه ، كما وجد ذلك استجابة فى نفسه ، شحذ ميله للتسجيل والتنظيم وترتيب الحوادث .

ثم كانت دراساته للعلوم السياسية والتاريخية فى باريس ، بعد أن أخذ فى النضج فى أعقاب الثورة العرابية ، وأخذت صفاته تتفتح عن مواهب من الدقة فى الملاحظة والفهم والتجدد فى نظرته نحو الحياة بما شحذ ميله المطبوع ، للتدوين والميل إلى المكاشفة بما يشبه الاعتراف .

وقد ساعدته الظروف على زيادة تفتح ذلك الميل وتمكينه من التعبير ، بما أفاد التاريخ المصرى الحديث ، ذلك أنه عاصر فترة دقيقة من حياتنا التاريخية كانت أذنه أدنى إذن تصلها صوت الحاكم الأول للبلاد ، وقد عاش شفيق — كما رأينا من حياته السابقة — فى كنف الخديوية وموضع عطفها وثقتها مدة أشرفت على نصف قرن ، كما كان متصلا بجميع

الأوساط السياسية طوال هذه الفترة الطويلة ، التى قطعت من عمره فترة الشباب والكهولة من سنة ١٨٧٣ إلى سنة ١٩٢٣ .

ومنذ أن أخذ أحمد شفيق يكتب مذكراته كان يكتب مطبوعا بتسجيل كل ما يعرض عليه وما يسمعه ويعلمه من الحوادث والخواطر ، وأخذت مذكراته تأخذ طابعها الصحيح ، فى عهد عباس عقب استكمال دراساته فى فرنسا وتغيير الظروف السياسية.

كان أحمد شفيق يكتب مذكراته طوال هذه المدة مهتما بتسجيل الاحداث فكتب عما حدث وراء الستار من الاسرار السياسية والتدابير والخوف والامل واليأس بل وأمور الغرام ، وغير ذلك من الحوادث التى كانت ماثلة أمامه .

ولم يكن ذلك الرجل يدون مذكراته لتزينه أو تشينه ولم يكن من همه أن يدخرها لنفسه أو يعرضها لغيرة بل كان مطبوعا فى نظرته الخاصة يشعر بها ذلك الشعور ، لانه كان مطبوعا على تدوينها فكان لا يستريح حتى يدونها لأنه كان مطبوعا ، حبا لعمله وإيمانه منه لفائدته للتاريخ والأجيال ، يعطيه جزءا من ضميره وقلبه ويؤديه فى إطار شعوره بذاته من خلال شعوره بالذات الجماعية تراه يقول :

« لقد دفعنى إلى تدوين هذه المذكرات عوامل كثيرة كان بعضها كامنا فى نفسى والبعض الآخر هيأته الظروف التى أحاطت بى ، إننى كنت أشعر منذ الحداثة بتغف قوى إلى تدوين مذكرات يومية عن دراستى وأحوالى وما أستطيع إدراكه وبمشاهدته وكان طبيعيا لإنسان فطر على هذا الميل أن يهوى التاريخ ، وإن يشغف به ، ولذا كانت دراسته ومطالعته أحب الاشياء إلى نفسى ، إذ كانت تلق منها أهمية لاستيعابها خصوصا بعد أن درست العلوم السياسية في باريس وقد دفعنى إلى دراستها شعور وطنى يتصل بلا ريب بمجرى الحوادث الخطرة التى تعاقبت يومئذ على مصر » .

ولقد عاش حياته يعنى بهذه المذكرات ، وكان يصطحبها فى أسفاره خوفا عليها ويودعها فى إحدى خزائن بنك من البنوك مدة إقامته فى أوربا خوفا من أن تمتد إليها يد النسيان ، حتى أنه عندما قطعت المواصلات بين تركيا وسويسرا ، وهو عائد مع عائلته وكانوا

في نيس سنة ١٩١٨ كان حائرا بهذه المذكرات وهو يحملها كحيرته بعائلته .

ولم يعنه أن يعلم عباس بما يكتب بل سبق أن أطلع ذلك عليها دون أن يثنيه ذلك عن المضى والاستجابة إلى استعداده وميله الطبيعى فى ذلك فلم يشغله عنها عمل ولا لهو . تراه يقول فى الجزء الاول من هذه المذكرات « ما كانت مشاغلى الخاصة لتحول بينى وبينها ، بعد أن غدت جزءا لا يتجزأ من برنامج حياتى ، مكثت أدونها أثناء الدرس بين كد الدرس والمذاكره ولا أفتر عن تقييدها ذلك أن تدوينها كان فى ذاته سلوى لى لأنه يتصل بعامل خفى فى نفسى وهو الشغف .

أن ذلك الشغف ، هى الخصله التى يمتاز بها المؤرخ المطبوع على تدوين مذكراته ويومياته ، ولا جدال أن اتسام صاحب المذكرات بذلك الاستعداد الطبيعى ، مع صفات الأمانة والدقه ، وما توفر إليه من ظروف فى العمل الوظيفى مكنته من كتابتها من مصادرها ، قد جعل منها مصدرا كبيرا لتاريخنا ، سد ثغرة كبيرة فى دراساته ومصادره .

لقد كتب أحمد شفيق مذكراته فى عهد الحداثة وفى عهد النضج وفى مصر والخارج وفى أوقات السلم والحرب ، فى نزعه معتدلة ونظرات فاحصه . ولم يبال أن يستثنى منها سرا ولا خطرة من الخطرات حتى كانت جزءا لا يتجزأ من برنامج حياته .

لقد كتب أحمد شفيق مذكراته وأخرجها للناس فى العشر السنين الآخره من عمره فكانت أداة قوية لإتمام العلم بتاريخنا الحديث فى عصر يوشك أن يكون عصر المذكرات .

الفصل الثانى

مذكراتى فى نصف قرن

لقد تناولت هذه المذكرات الفترة الواقعة بين سنة ١٨٧٣ وسنة ١٩٢٣ فى ثلاثة أجزاء تناول الأول أواخر عهد إسماعيل إلى وفاة توفيق ، والثانى عهد عباس حلمى الثانى فى قسمين امتدت حوادثهما حتى قيام الحرب العظمى الأولى ، أما الجزء الثالث فقد امتدت مذكراته حتى سنة ١٩٢٣ .

ولقد تميزت هذه المذكرات بالوضوح وبالصراحة فبدأت فى الجزء الأول بالتبويب الموضوعى ومن ثم مضت فى الأجزاء التالية فى شكل حوليات وقد احتوت مادة تاريخية خصبة تخالتها صور عديدة لشخصيات تاريخية مختلفة وقد غلب على هذه الحوادث فى مجموعها اللون السياسى وكانت انعكاسا لانشغال مصر فى هذه الحقبة الطويلة بالأمور السياسية التى كان الاحتلال يثيرها سواء فى صراعه مع الخديوية أو فى صراعه مع الاتجاهات والحركات القومية .

ولقد تناول أحمد شفيق فى الجزء الأول تاريخ حياته فى بيته ومدرسته ، فأعطى صورة لما كانت عليه الحياة الاجتماعية سنة ١٨٦٠ ، وما بعدها كما تناول عهد إسماعيل ، مطامعه وإسرافه وإصلاحاته الإدارية وما جد فى عهده من أزمة مالية طاحنة ، مع تطوراتها ، وكذلك مصرع إسماعيل المفتش وطليعة الحركة القومية : فى مظاهرة الضباط وإقالة الوزارة النوبارية واللائحة الوطنية التى قدمها الأعيان والعلماء ورجال الدين والضباط إلى الخديو متعهدين بتسديد ديون مصر مطالبين بإصدار الدستور كما شملت عزل إسماعيل .

وتناول الفصل الثانى الحياة الاجتماعية فى عهد إسماعيل ، وهو أخص ما تميز به هذا الجزء عن جميع أجزاء هذه المذكرات فتناول الحركة الفكرية والتربية والتعلم وعلاقات

الأسرة والأخلاق العامة والأزياء والمنتديات والمدارس والموسيقى والتمثيل وحفلات الأفراح والحالة داخل سراى القصر العادى ثم نظم القضاء وغير ذلك من التقاليد الاجتماعية .

وتناول ذلك فى الفصل الثالث ، الحياة الداخلية فى قصور إسماعيل وفى الفصل الرابع الخديو توفيق فيما بين سنتى ١٨٧٩ — ١٨٨٢ منذ ولايته وما تلاها من أحداث وتحدث عن فرمان التولية والانقلاب الوزارى ومهمته السرية لإيطاليا للإصلاح المالى والإدارى .

وفى الفصل الخامس تناول الثورة العرابية وحوادثها من المظاهرة العرابية الأولى إلى الثانية وتطور الحركة حتى اصطدامها بالنفوذ الأجنبى ، ثم استكمل الثورة العرابية فى الفصل السادس حتى ضرب الاسكندرية ، ثم مضى فى مذكراته بعد ذلك يتحدث عن السودان وغيره من متفرقات عن بعض الشئون الاجتماعية .

وفى الباب الثانى — من هذا الجزء الأول — تكلم فى الفصل الأول عن الدراسة ونظم التربية فى هذه الفترة وسفره إلى باريس والتحاقه بمعهد العلوم السياسية وامتحاناته ومشاهداته فى سنى الدراسة ، ويستتبع ذلك فى الفصل الثانى فينقل إلينا طرفاً من معالم المرافق العامة ومن الحدائق والمبانى والحفلات ثم استتبع ذلك الفصل الثالث وتكلم فى الفصل التالى عن المجتمع الباريسى وبعد ذلك تكلم عن رحلاته فى فرنسا وخارجها وعن مشاهدة معرض باريس حتى عودته إلى مصر التى تحدث عنها فى الفصل الأخير .

وتكلم فى الباب الثالث عن نشاطه بعد العودة ومشاهداته فى فصلين وعن مسائل متفرقة كالرق فى الإسلام وسياسة توفيق إلى نهاية عهده .

ولقد مضى هذا الجزء الأول بحوادث هامة تدل على اتجاه السياسة البريطانية إزاء مصر من عهد إسماعيل .

كما لوحظ أنه تناول موجزاً العهد الأخير من عهد إسماعيل وبداية عهد توفيق لأنه كان يومئذ فى أول شبابه وبداية اشتغاله بالمعيه موظفاً وقد أدرك شفيق من عهد إسماعيل المرحلة الأخيرة فقط ولكن من بواعث الأسف أنه فقد طائفة من هذه

المذكرات أثناء الحرب الكبرى حين فتش منزله وهو مبعد فى أوروبا . كما فقد بعضها فى ظروف أخرى لذلك اكتفى بسرد حوادث هذه الفترة بما وعته الذاكرة منها .

وقد بدا فى فصل الثورة العرابية أقرب إلى محاولات الأبحاث التاريخية منه إلى المذكرات . ولو أنه قد تضمن جانباً غير معروف وهو جانب التيارات الخفية التى مضت بين هذه الحوادث وجانب السراى ووجهة نظرها فى الثورة .

ولم يستطع شفيق التخلص من ولائه الحرفى لتوفيق عند كتابته للثورة العرابية فقد بدا فى المذكرات حاملا على عرابى والثورة فى اتهامه بالغرور . فقد نظر إليها من خلال ذلك الولاء وكان رأيه مع هذا يمثل وجهة نظر فريق من الناس ممن كانوا يعيشون فى ظل الثورة وفى أعقابها بين عوامل الخوف والحذر والولاء للخديوية .

انطلقت الثورة العرابية فى عهد توفيق نتيجة حتمية لمقدمات تاريخية تنبعث أصولها منذ عهد محمد على فبدأت من أجل إصلاح الجيش ، وما لبثت أن تطورت فغدت ثورة عارمة من أجل حياة شعب ضد التحكم الخارجى والداخلى .

وأخذت أحداث الثورة تمر أمام عين وسمع أحمد شفيق فيتابعها . ولم يكن يرى فى توفيق غير حاكم يدافع عن حقه الشرعى أو حق الحياة ! وكانت نظرته ، بالتالى لزعيم الثورة ورجالها تشوبها نظرة العهد السائدة ، بين الارستقراطية التركية أو الاقطاعيين الموالين لتوفيق كرجل « مغرور » لقد كان فى ولائه ذلك يمارس مستلزمات أعماله الوظيفية فى السراى ، فغلبه انفعال مسيطر عن الولاء الذى كان ثمرة المحيط الذى بدأ به فجر حياته .

تفتحت حواسه بحكم مركزه لاستقبال أنباء الثورة العرابية ، فأخذ يتابع أنباءها من إخوانه فى القبة ويستمع إليها همساً أو يشهد بعض حوادثها شاهد عيان ، أو مما يقوله خاصة الخديو عنها ومن هذا وذاك . يتابع سير الأحداث وكان يعاونه فى هذا أن منزل عرابى كان فى طريقه إلى الديوان وكان كلما مر به يرى الجموع داخلة إليه أو خارجة منه ، فيستنتج من ذلك « أن الحركة تتسع يوما بعد يوم » . فكان يمضى مع الأنباء مضيه

مع مشاعر مولاه يأسو تارة ويأسف أخرى ، وينشرح صدره أحيانًا .

وتفد الأنباء على السراى فيعلم منها نبأ توزيع المنشورات السرية وحركة توقيع التوكيلات بإنابة عرابى عن الأهالى فى مطالبهم الوطنية وعن الاتجاه نحو إقامة مظاهرة عابدين ويقول : « نزلنا فى الميعاد المحدد للمظاهرة إلى جناح التشريفات المطل على الميدان ورأينا الجيش قادما من جهة شارع عابدين وقد اصطف الجنود البياده والسوارى والطوبجية فى أماكن بالميدان كانت كأنها مخصصة لكل سلاح من هذه الأسلحة » ثم يتابع الأحداث إلى نهايتها من « غرور عرابى » إلى وزارة شريف إلى موقف الدول والمذكرة الثنائية ، فلما اطلع على مضمونها أدرك أن الدولتين تعتزمان التدخل الفعلى فى شئون مصر حتى رأى أن الموقف قد حان لذلك التدخل ويقول : « ولكن الخديو تلقى بالإرتياح الشديد هذه المذكرة مما جعل نفوسنا تطمئن بعض الاطمئنان ، غير أننا من جهة أخرى سمعنا أن الزعماء يهددون الخديو بتقطيعه أربا إذا لم يرد على الدولتين برفض المذكرة » .

ولقد أمضى شطراً من تفكيره يتأمل مشاعر العرابيين فى هذه الأزمة وخواطر مجلس النواب ، ثم يفصح عن مشاعره الطيبة إزاء فجر الحياة النيابية فى مصر بما يكشف عن شعور وطنى فى إطار نزعته المعتدلة .

فقد كان ذلك المجلس قد اجتمع فى ٢٦ سبتمبر وألح فى ممارسة حقه فى نظر الميزانية ثم يتابع موقف الباب العالى واحتجاجه على تدخل الدولتين وموقف شريف وإحساسه بسوء وقعها فى مصر واحتجاجه لدى معتمدى فرنسا وانجلترا فى ٩ يناير وأخذ يتذاكر مع زملائه فى « المعية » فى ١٠ يناير فى هذه المذكرة الثنائية .

ولما كان الخديو غير راض عن عودة الحياة النيابية ،ونظراً لأنه لم يقبلها إلا مرغما سيما وأن الدولتين كانتا لا تعارضانها إلا إذا كانت أداة تعلى سلطة الشعب على نفوذها، فقد مضى شفيق فى إطار ولائه للخديوية ، وهى تساير الموقف ، بعين الرضا عندما اجتمع المجلس ، ولكن بشكل كشف عن حسن مشاعره الوطنية إزاء الحكم الوطنى النيابى

فى المدى المعتدل الذى يتسق مع طبيعته المعتدلة ولا يغضب مولاه . وبادر شفيق بالذهاب إلى قاعة الاجتماع وأخذ يتأمل النواب فرآهم « فى حركة ناشطة وعلى وجوههم آيات السرور والاستبشار » وسمع بعضهم يقول : « إن الأمة قد استطاعت أن تحقق أمانيها بفضل ما بذله عرابى وزملاؤه وكانوا يضطربون حماسه فى أقوالهم وحركاتهم » .

غير أن شفيق ما لبث عندما وجد الخلاف مستحكما فى أرجاء المجلس ، بينه وبين شريف خاصا بحقه في نظر الميزانية أن خشى ، ومعه الحاشية ، نتيجة هذا الخلاف حتى إذا ما انتهى النزاع إلى إستقالة شريف ، وتعيين البارودى رئيساً للنظارة ، وصدرت اللائحة الأساسية للمجلس وقرر المجلس نظر الميزانية ، أمسك شفيق بقلبه مخافة إنحراف الموقف ، إذ أنه كان إذ ذاك قد بلغ فعلا مشارف مرتبة ذلك الإنحراف فى نظر الدولتين والخديو فيقول شفيق إذ ذاك : « كنا نقول، آه لو أن عرابى يقف عند هذا ، الحد ويجتاز هذه العقبة بسلام لأقمنا له تمثالا إعترافا بجهوده التى أوصلت البلاد إلى ايجاد دستور دون إراقة دماء ، ولكن ما وراءك يا عصام » .

وأخذت الدسائس تنهال على النظام الجديد من الدولتين ومن الخديو بقيام حادثة تآمر الجراكسة على حياة عرابى واستغلال انجلترا والخديو لها وما تشعب عنها ، ومضى شفيق يتابع الأحداث والاشاعات ، ويساير موقف توفيق وخوفه من العرابيين ، وعزم الدولتين على إرسال اسطولهما إلى مصر وموقف العرابيين ومحاولات تركيا للتدخل في الموقف ومقابلات محمد سلطان لحل الموقف واجتماعات سراى الاسماعيلية الخاص بذلك الموقف .

وكانت معظم نظرات شفيق وتأملاته لا تخرج عن نطاق طبيعته المعتدلة ، ثم الولاء لتوفيق كأحد رجال الحاشية فكانت تصدر من زاوية خاصة معتدلة ، وهو الحرص على توفيق ، فلما اجتمع النواب فى منزل محمد سلطان للتشاور فى الموقف وخطب عرابى ومعه عدد كبير من الضباط ، وحدث الهتاف بخلع الخديو كان شفيق يشعر بأن هذه الليلة كانت « بحق ليلة انفجار الثورة العرابية والخطر الأكبر على حياة توفيق وعائلته » ولم ينظر إليها هنا مثلا من وجهه نظر الشعب ،

ويقول شفيق عندما زادت المسألة تأزما نتيجة لرفض توفيق إعادة عرابى إلى وظيفته « كنا نحن رجال الحاشية وضباط الحرس وعسكره نواصل الليل والنهار استعداداً لكل هجوم على السراى » ثم يتابع الأنباء إلى أن تصله أنباء الاسكندرية فى السراى يوم ١١ يونية عن قيام مذبحة الاسكندرية التى يقرر التاريخ اشراك توفيق فى التحريض عليها لاحراج مركز عرابى بعد عودته للوزارة ، فلما قرر توفيق السفر للاسكندرية ليكون على مقربة من الأحداث اصطحب معه شفيقا ، ثم أخذ يتابع الموقف باهتمام : من اجتماع مؤتمر الاستانة ، ومحاولته حل المسألة المصرية ، وتهديد سيمور ومطالبه المجحفة فلما أرسل الأميرال نداءه فى ١٠ يونية لطلعت عصمت بانزال المدافع التى حصنت بها مصر شواطئها وذلك من مواقعها ، ثم ترك التحصينات ، ازداد اضطراباً تراه يقول : « اضطربنا لهذا الإنذار ايما اضطراب وأخذنا نتساءل عن النتيجة » ثم أخذ يشهد فى ١١ يولية جرائم البريطانيين وهم يقصفون الاسكندرية بمدافعهم قصفا ، إذ ذاك أخذ يشهد الموقف مع الحاشية بما يهز مشاعره ، التى لا تأخذ إلا باعتدال فى كل شىء .

تأثر شفيق إلى حد ما فى كتابته عن الثورة العرابية بولائه الحرفى للخديو ، ومع هذا فقد جاء الجزء الأول فى معظمه خالياً من معنى المذكرات إذ جاء ذلك تدوينا للتاريخ وقد كان لذلك الصراع الذى قام بين عباس وسلطات الاحتلال ونزعه الأول لاسترداد سلطاته أثره الكبير فى احتدام عهده بالنشاط وبالتالى إلى زيادة الأعباء الوظيفية على كاهل شفيق ، الأمر الذى زاده إتصالا بالأحداث والمسرح السياسى ، وتعرفه على ما كان يدور بين استار السياسة ، إذ ذاك ، وقد جاءت مذكراته عن عصر عباس فى الجزء الثانى بقسميه واضحة فى معناها خصبه فى فترة بالغة الدقة تاريخيا ربما أفاد التاريخ .

على أن صاحب المذكرات لم ينتظر حتى تصبح السياسة المصرية بين شد وجذب ، ولم يجعل نفسه ترجمانا للتاريخ المكتوب عن هذه الفترة من حياة مصر ، إنما دون مذكراته عن المشاهدات والحوادث التى وقعت تحت سمعه وبصره ودون منها ما قام به

من دور ألقى عليه مركزه فى القصر أن يقوم به ، وما عرفه عنها بحكم هذا المركز وما تحدثت به صحف الوقت من أمرها فهو بذلك يضع أمام نظر قارئه صورة من كل جانب كما رآه الناس عموما ، وهو لذلك كثيرا ما يذكر أموراً حدثت ، قد لا يرى الإنسان لوقوعها من رجال القصر أى اتصال بالسياسة العامة وهو يسجل الحدث ، سياسياً كان أم غير سياسى، لقصد التسجيل واستجابة لداعى سجيته التى فطر عليها فيصف وبالتالى جانباً من جوانب الحياة فى عهد ولى الأمر فى مصر – إذ ذاك .

ولقد جاء عرضه لمذكراته بعد الجزء الأول على طريقة السنين بشكل أوضح ففى القسم الأول من الجزء الثانى تكلم عن حوادث عام ١٨٩٢ من تولى الخديو عباس فشرح مقدمه إلى الاسكندرية وتناول إحدى مشاكل هذا العام السياسية التى واجهت عهد عباس وهى مشكلة صدور فرمان توليته الحكم وتطوراتها السياسية بين مصر وانجلترا وبين الأخيرة وتركيا، وهو بجانب هذا يهتم بتنظيم « المعية » والعفو عن العرابيين والجيش ثم زيارة عباس للمعاهد وتجواله ، مما قد يبدو بعيداً عن المعنى السياسى ، شكلا وهو فى حقيقته سبيل يكشف أمام الإنجليز عن مدى تحالف الشعب مع الخديو فى وجه الإنجليز ، وأن الشعب الذى وصفه الإنجليز بأنه صديقهم !! هو أشد كرهاً لهم وإعراضاً عنهم .

وكانت المذكرات خصبة متصلة فى العام الثالث سنة ١٨٩٣ ، ١٨٩٤ وقد دار معظمها حول ما يتصل بالسياسة من حوادث جلتها مذكرات شفيق ، كان لها أهمية خطيرة فى هذه الفترة الطويلة من حكم عباس وحياة مصر السياسية ، وما كان أكثرها فى ذلك الوقت ، مما أثار الاحتكاك بين كرومر وعباس وبين كتشنر وعباس ، على النظارة المصرية وتأليفها ومعانيها وكان الخديو يحاول فى صراعه مع كرومر الاستناد إلى شعبه تارة ثم إلى قصر الخليفة بالاستانة تارة أخرى . وكان لشفيق فى كثير من الأحيان حظ وافر فى هذه المحادثات السرية التى كانت تتصل بين قصر الخديو وقصر الخليفة .

فهو يفند التاريخ عن أسرار إقالة النظارة الفهمية وأغراض الإنجليز وحل هذه المشكلة وتشكيل وزارة رياض وموقف الشعب بجانب الإتجاه القومى الذى كان يثيره الخديو وصدى الأزمة فى تركيا وانجلترا وفرنسا وتجمع الإحتلال ومظاهرته الحربية استعداداً لمواجهة الموقف الذى استثاره عباس فوجد تجاوبا بين الشعب ثم زيارة الخديو للسلطان عله يجد منه عوناً فى نضاله .

ثم يأتى حادث رحلة الخديو إلى الحدود وملاحظاته على الجيش التى أثارت أزمة خطيرة بموقف كتشنر ، واستقالته احتجاجا على نقد الخديو للجيش وإذعان الخديو لطلب الترضية ، كما شاءته إنجلترا ، ثم إستقالة نظارة نوبار ثمرة هذا الحدث ومحاولة الخديو السفر للاستانة للغرض السياسى السالف ثم سياحته فى أوروبا . بجانب ذلك كان ثمة متفرقات اخصها زواج صاحب المذكرات ومسألة زواج الخديو .

ولقد تميزت المذكرات بعد ذلك بلون جديد هو ناحية النشاط السياسى والنشاط الإجتماعى والأدبى فى الناحية غير الرسمية سيما فى السنين : ١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ أما ما يلى ذلك من سنين فلم يغلب عليها الطابع السياسى والاجتماعى ، فمنذ سنة ١٨٩٧ كانت انجلترا قد نجحت إلى حد كبير فى عزل عباس عن الشعب وتفتيت المعارضة ، ومن ثم بدأ عباس يمهد لعهد سياسة الوفاق بينه وبين الإنجليز ، ومن ثم أخذت المذكرات تتسم بطابع ذى لون جديد .

فشملت المذكرات ظهور مصطفى كامل فى ميدان السياسة وجهاده في أوروبا .

وكشفت المذكرات عن غوامض كثيرة في هذا الجانب لم تكن أسرارها معروفة إلا للخاصة وهى ذلك النشاط السياسى والاجتماعى والأدبى ؛ فقد اقترن إسم عباس فى هذه النواحى بأكثر هذه المظاهر سواء اقتران تأييد أم معارضة .

ويكفى أن نذكر اسم مصطفى كامل الزعيم الشاب لنرسم أمام القارىء صورة من هذا النشاط ، فقد اتصل مصطفى بعباس منذ أن تسلم الأخير عرشه ،وكان عباس شابا كما كان مصطفى كامل ، وكان عباس طموحا كما كان مصطفى كامل ، وكان للشابين ثقة بالسياسة

التى ترى الاستفادة من تناقض مصالح الدول ، ولما لم يكن عباس قديرا بحكم مركزه الرسمى على الظهور علانية فى هذا الميدان فقد وجد فى مصطفى كامل أداة قوية لهذا الظهور ، وقد عرف الجمهور أثار ذلك فيما كتب عن مصطفى كامل وعن سياسته فى ذلك الوقت ، لكن الصلات التى كانت بين عباس ومصطفى كامل والمراسلات التى كان القصر يتبادلها مع الزعيم الشاب الذى تسلم الزعامة السياسية فى ريعان الشباب لم تكن معروفة إلا للانجليز وقد كشفت هذه المذكرات فى هذا الجزء عن الكثير منها ، وبينت بوضوح المرامى التى قصدا بها عباس والزعيم الشاب .

على أن هذه العلاقة بعد عام ١٨٩٨ كانت قد بدأت لتنتهى أخيراً باستقلال مصطفى كامل بالنضال القومى ، ولكن فى داخل البلاد وبين المصريين لا فى ربوع أوروبا كما كان فى السنين السابقة .

ولم تبد فى المذكرات من الجوانب السياسية بعد هذا ما أفاد التاريخ إلا مسألة فاشودة التى غلب فيها النفوذ الفرنسى فى أعالى النيل أمام إنجلترا وأخذ ذلك يتراجع عن مصر مما زاد عباس والمعتدلين اعترافا بالأمر الواقع ، والسير بسياسة المصالحة ، ثم اتفاقية السودان التى اثبتت بها انجلترا اتجاهها الصادق للبقاء فى وادى النيل مما عزز الاتجاه السابق وما سوى ذلك ، فشواهده لا تكشف إلا عن اتجاه عباس السياسى للتمهيد لسياسة الوفاق ، كرحلته لأوربا وعزمه على زيارة لندن ، واهتمامه بشئونه الخاصة دون الشئون العامة ، ثم اختلافه مع السلطان حول جزيرة طاشوز التى كانت تابعة لعباس فاستولت عليها تركيا بحجة قيام الثورة فيها ، ثم تقرب عباس من انجلترا محاولا الاستعانة بها لاستعادة هذه الجزيرة وغير ذلك مما يفيد الباحث فى العثور على أسرار هذه السياسة .

أما الناحية الثانية ، التى كشفت عنها المذكرات فى هذا الجزء فهى ذلك النشاط الاجتماعى والأدبى الذى يعتبر أدنى فى قدره من الجانب السياسى ، الذى كان يقوم به طائفة ممن حضروا الثورة العربية واشتركوا فيها شبانا واقتنعوا أن النهضة السياسية

إذ لم تعبر عن نضج اجتماعى وعلمى وثقافي ، لم تكن حريه بأن توفى ما يراد منها من ثمرات ، وكان الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده زعيم هذه النهضة قد اشترك فى الثورة وعرف أسرارها ، فلما نفى بسببها وعاد إلى مصر واطمأن له المقام بها ، تملكته فكرة النهضة بالبلاد توطئة للنهوض بها سياسياً ، وكانت له بعباس صلات تلونت بين الرضا والغضب على نحو بين شفيق فيه أسراراً كثيرة فى هذه المذكرات .

ولقد سجل صاحب المذكرات مذكراته عن هذه الحقبة بين سنة ١٨٩٢ — ١٩٠٢ وما تلاها على طريقة الحوليات ، وقد جمعت هذه الفترة بين السياسة وبين النشاط الاجتماعى وبين المتفرقات ، وما دام غرضه تدوين ما وقع ، تاركا صلته بالحوادث ليدونها المؤرخون متى آن لتاريخ هذه الفترة أن يكتب ، فإننا نجد فى هذه الحوادث صورة من تفكير القصر وإن تبدو صلتها بالسياسة بكل جلائها وتفكير العصر ونظرته نحو السياسة والملك والإصلاح ، ثم صورة من النظرة نحو الفكرة القومية وهى تختمر في محاولة التخلص من شوائب ألوان الولاءات المختلفة ، كما تدل هذه الفترة أيضاً باحداثها على عقلية العصر في فهم السياسة وتعيننا على فهم جانب من جوانب الحياة في مصر فى هذه الحقبة من تاريخنا الحديث .

وللجزء الثانى قسم ثان من المذكرات ، مضت بنفس النزعة ، سجل فيها أحمد شفيق مذكراته فاحتوت فترة تاريخية أهم من الفترة السابقة امتدت من سنة ١٩٠٣ — ١٩١٤ وهى مرحلة النضج فى الوعى المصرى السياسى الذى هيأ السبيل لانبثاق ثورة سنة ١٩١٩ .

ولقد كتب المذكرات عن اتجاهات هذه الفترة السياسية الرئيسية وعن أهم الأحداث التى ارتبط بها الخديو بسياسة الوفاق ، ثم مصير العلاقة بين الخديو والحركة القومية ومجرى هذه الحركة المستقلة وحادث دنشواى وبداية ظهور الأحزاب السياسية وشدة الحركة القومية ورفض امتياز قناة السويس وسجن محمد فريد واشتداد الروح القومى وقد دلت المذكرات على غلبة النشاط السياسى على ما عداه من نشاط فى مصر فى هذه الفترة ، وابرزت الجانب القومى بين الشعب عن أى فترة تاريخية سابقة .

وإذ تمضى المذكرات فى القسم الأول والثانى على أساس التقسيم الزمنى سنة بسنة على طريقة الحوليات ،فقد اتسمت بمزيد من الإيضاح من حيث معناها السليم والتفصيل والتنوع من حيث أحداثها .

ولقد تضمن عام ١٩٠٣ "شيئا طريفا عن فوضى الرتب" ، ورحلة الخديو إلى الاستانة وأوروبا وزيارته غير الرسمية لإنجلترا وتفاهمه مع الإنجليز ثم متفرقات أخرى .

ويمضى شفيق فى مذكراته فلا يستريح حتى يسجل ما يراه أو يباشره عن كثب من الأحداث وبحكم مركزه من ذلك ، فتأتى مذكراته التاريخية كما مضت أشبه بالمكاشفة .

ويفتتح عام ١٩٠٤ بالاهتمام بدسائس البكرى فى الأزهر ضد المفتى فيكشف عن أصبع الخديو ضد الإمام ،ثم تبع ذلك بقصة الإتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا ثم يعود متحدثا عن فوضى الرتب فيزيد ذلك إيضاحا فيكشف الموقف عن إحدى مهازل عهد عباس والصراع بينه وبين كرومر حول ذلك ، وقد عرض هذا فى دقة لما سمعه وما رآه ، تراه يقول « ظل الخديو يدون فى مذكراته أسماء المرغوب فى الإنعام عليهم حتى انتهى شهر مارس فأخرج مذكراته وأخذ يملى على عزت بك بعض أسماء من بينها نديم أفندى الذى كان موظفا فى ديوان الأشغال وفصل بسبب الاختلاس وطلب له الرتبة عبد القادر حلمى باشا مع أن القرار الذى يقضى بفصله أصدره مجلس النظار برئاسة الجناب الخديو فلم يفطن الديوان الخديو إلى ذلك فنشر اسمه فى الوقائع الرسمية فثار السير جارستن وكيل الأشغال ، وأبلغ الأمر لكرومر الذى كلف بطرس غالى باشا بالغاء الرتبة وكان الخديو عندئذ يثق به كثيرا ويشاوره فى كل أمر هام وبعد البحث تقرر أن تلغى الرتبة بطريقة خفية وذلك بأن يعلن أنه حدث خطأ فى الأسماء ويعاد نشرها مع حذف اسم نديم وقد تم ذلك ! !

ويقول شفيق : « وما كان يسدل الستار عن هذه الفضيحة حتى تلتها أخرى من نوعها تماما . . » الأمر الذى أثار ثائرة الصحف المعادية إذ ذاك كالمقطم

وجريدة البروجريه فأخذت تحمل على هذه الفضائح فى شدة .

ثم يعرض حوادثا فردية تتعلق بالعائلة الخديوية والخلاف بينهم وغير ذلك ، ثم يتحدث عن سفر الخديو إلى أوروبا ثم الآستانة وعلاقات الخديو مع الإنجليز فيعرض شتى التفاصيل عن هذا كله ، حتى المـآدب فتبلغ به دقة الملاحظة فى الوصف أنه لم ينس حتى ابسط التفاصيل فقد حدث أن دعى الخديو إلى مأدبة المساء فى قصر يلدز بالآستانة فتوجه عباس مع بعض أفراد « المعية » وحضرها شفيق تراه يقول : « وقد لاحظت فى هذه المأدبة أن غطاء المائدة والمناشف « الفوط » لم تـكن مكوية وبها بعض القذر وأن بعض الشوك والملاعق اعتراها شىء من الصدأ وكان الطعام عاديا غير معتنى باعداده وعند الخروج قال السلطان للخديو أنه سيدعوه إلى التياترو غـدا . . . »

ثم هو يهتم بجانب هذه الأحداث الفردية أو الخاصة بالمسائل السياسية لهذا العام ، تراه يتكلم عن علاقات الخديو مع الانجليز وتدخلهم فى مسألة أمير الحج واشتراطهم أن يكون ملما باللغة التركية ليستطيع فى رأيهم التفاهم مع السلطات الحجازية اتقاء للمشاكل ! ! ثم يتكلم عن تركيا والحـدود الغربية وينتقل منها إلى قطع العلاقات بين مصطفى كامل وعباس بما يكشف جانبا من هذه العلاقات بين الرجلين تراه يقول :

« كانت أسباب الخلاف تشتد بين الخديو ومصطفى كامل شيئا فشيئا ولما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد وعمل الخديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الخديوى ، فلما سافر سموه إلى ديفون هذا العام زاره هنالك مصطفى كامل وصارحه برأيه فى مضار هذه الخطة وبين له أن الرأى العام لا يعطف على الشيخ ثم حدثه فى أمور أخرى من هـذا القبيل وكان حديثه للخديو بلهجة شديدة ، فغضب الخديو وغضب مصطفى كامل أيضا فلما عاد الثانى إلى مصر اعـتزم قطع العـلاقات بينه وبين الخديو » .

أما قضية زواج صاحب المؤيد فقد تلت ذلك مباشرة فعرضها صاحب المذكرات لا كحادث طريف ولـكن كحادث اهتزت له صحافة العصر وكان ذا دلالة اجتماعية ترمز

إلى قيم العصر وتحكم الارستقراطية وطابع النظرة نحو قيمة الصحافة فى شخص صاحب القضية ، كصحفى .

كانت تلك أهم حوادث العام بلا شك « ففى آخر ربيع الثانى ١٩٢٢ عقد « عقد » السيدة صفيه السادات على الشيخ على يوسف بسراى الخرنفش بمنزل السيد محمد توفيق البكرى وتولى الوكالة عن الزوجة الشيخ أحمد السقا فلما علم والدها ، السيد عبد الخالق السادات بذلك رفع دعوى بالتفرقة بين كريمته والشيخ على يوسف لعدم أهليته لها ، وتحدد لذلك جلسة ٢٥ يوليه بمحكمة مصر الشرعية ورأس الجلسة فضيلة الشيخ أحمد أبى خطوة وحضر عن الشيخ على يوسف حسن بك صبرى المحامى وعن زوجة الشيخ محمد عز العزب بك وحضر عن السيد عبد الخالق السادات الشيخ عثمان الفندى .

وفى هذه الجلسة قضت المحكمة بالحيلولة بين الزوجين فاحتجت السيدة صفية على ذلك بعريضة أرسلتها لقاضى قضاة مصر ، وأرسلت صورة منها إلى ناظر الحقانية تقول أنها لا يمكن أن تقبل تنفيذ حكم الحيلولة لبلوغها سن الرشد ولأنها تزوجت من الشيخ على باختيارها وكفاءتها » .

وفى ٢٧ يوليه صدر قرار المحكمة بوقف السير فى الدعوى حتى تنفذ أمر الحيلولة السابق صدوره » .

ويتابع شفيق القضية إلى نهايتها فى دقة تثير اهتمام القارىء ويقول « وكان يوم أول أغسطس محدداً للسير فى الدعوى فعقدت الجلسة برئاسة الشيخ أحمد أبى خطوة وترافع الخصوم وكان النزاع قائما فى هذه الجلسة على كفاءة المتداعيين حتى يكون الزواج صحيحاً أو عدم كفاءة الشيخ على يوسف حتى يكون فاسداً وقررت المحكمة تكليف كل من المدعى والشيخ المدعى عليه أن يبينا بالطريق الشرعى ما يدعيانه فقرر وكيل المدعى عليه أن إسم موكله مقيد بدفاتر الاستحقاق فى أوقاف نقابة الأشراف سنة ١٨٩٧ ثم تأجلت الجلسة بعد ذلك إلى ٦ أغسطس لسؤال السيد على الببلاوى على أساس تقييد الشيخ على يوسف بدفاتر الأشراف .

وفى جلسة ٨ أغسطس حضر نقيب الأشراف بسوهاج وقرر أن الشيخ على يوسف شريف علوى ينتهى نسبه إلى سيدنا ومولانا أبى عبدالله الحسين وقال أنه عرف ذلك البيت من الشهرة العامة . ! !

ويمضى فى سرد حوادث القضية فيذكر حتى المسائل الخاصة إلى أن صدر الحكم بجلسة ١١ منه « ببطلان عقد الزواج لأسباب ذكرت فى حيثيات الحكم أهمها قيمة نسب الشيخ على يوسف والفارق بينه وبين السيد عبد الخالق السادات من حيث المنزلة » .

ولما كان السيد عبد الخالق السادات يركن فى هذه المسألة إلى الشيخ راضى الكبير توصل الشيخ على يوسف إلى استرضاء الأخير حتى أقنع الأول بقبول العقد ثانية للشيخ على يوسف على السيدة صفية السادات وقد تم ذلك .

وقد كان ذلك أهم حدث تضمنته مذكراته عام ١٩٠٤ ثم ينتقل لحوادث سنة ١٩٠٥ . فيعود شفيق فى مذكراته للحديث عن دسائس الأزهر ١٩٠٥ ليستكملها وقد كان معنيًا بالأمر ثم يذكر تفاصيل رحلة الخديو للآستانة وأوروبا مع مسائل فرعية أخرى .

وتأتى حوادث ١٩٠٦ ويقرأ المرء بينها حادثين هامين كان لهما مغزاهما القومى وهما حادثا طابا ودنشواى وكان للثانى أثره فى مجرى الحركة القومية وقد جاءت تفصيلاتهما خير مادة تكشف عن حقيقتهما للمؤرخ .

ولقد اهتم أحمد شفيق بحادث طابا فأفرد له ١٤ صفحة من مذكراته عن هذا العام التى بلغ حجمها ٢٧ صفحة وقد فاق اهتمامه بحوادثه اهتمامه بحادث دنشواى ، لأن موضوعه كان ذا جذور عميقة تشابكت فيه المطامع التركية والمطامع البريطانية بالأمانى القومية ، وقد كشف عن ذلك من كل أطرافه فكان صورة لصراع الأطماع الخارجية ضد مصر كما كشف الحادث عن مدى كراهية الشعور العام للسياسة البريطانية أثر ذلك الحادث .

أرادت تركيا إخراج شبه جزيرة سينا من فرمان تولية عباس ، فعارضت انجلترا وانتهى الخلاف مع تركيا بأن بقت إدارتها فى يد الحكومة المصرية ثم صدرت الأوامر إلى تفتيش سينا بوضع خفر من الشرطة فى نقب العقبة لمراقبة الحدود ، فلم يسمح له قائد الحامية التركية بالعقبة بذلك ، فرجع وأخطر الحكومة التى طلبت من السلطان تعيين لجنة من الاتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سيناء وسوريا فلم يحرك ذلك ساكنا ، ومن ثم بدأ الاحتكاك بين السلطات المصرية والسلطات التركية حول الحدود .

وأرسلت مصر قوة لاحتلال وادى طابا ، فنزلت بها رغم معارضة الأتراك فاحتجت تركيا ومنعاً لسوء التفاهم بين البلدين سحبت القوة لجزيرة فرعون برجاء تعيين الحد الفاصل حتى لا يتعرض أحد آخر لإقامة القوة المصرية ، ولكن رأت تركيا فى برقية أرسلتها لمصر بألا محل لتعيين خط فاصل ففتحت الباب أمام خلاف أكبر تدخلت بريطانيا فيه .

ويقول شفيق « أرسلت المدرعة ديانا إلى طابا فى ١٧ فبراير لمنع العساكر التركية من التوغل فى سيناء وللمحافظة على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم احتلال الأتراك لها » .

ويتابع شفيق الحوادث بالتفصيل فيعرض تقريراً طويلا هاماً فى تفصيل المسألة ووجهة نظر تركيا .

ثم يعرض التقرير على الخديو فيتباحث فيه وبعد أن يتصل ذلك بكرومر متباحثا معه ، يقرر وجوب حفظ حقوق مصر فى سينا ثم يعرض أحمد شفيق رسالة الخديو السرية التى بعث بها للصدر الأعظم بتركيا خاصا بالموقف جاء فيها « وحيث أنه ثابت من تحرياتى الخصوصيه بأنه ليس ثمه من حق سياسى ولا من سبب فإنى كفيل بأنه لا يمكن تدخل أى طرف آخر » .

ويعرض رد الأستانة مع هذه الرسالة السرية إلى أن يتقرر سفره إذ ذاك فيأخذ معه ملفاً بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة « بطابا » ثم هو يروى لنا كيف اتصل بالصدر الأعظم وتحادث مع سفير الانجليز فيكشف لنا ما كان يدور وراء الأحداث

الجارية فى حديثه عن وجهة نظر تركيا وانجلترا ، فكانت تركيا متشددة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا أيضاً متمسكة باخلاء « طابا » من الجنود الأتراك لإبعاد النفوذ التركى عن منطقة نفوذها فى مصر ، وكان هذا يحكى ما فهم من الصدر الأعظم عن خطة بريطانيا وقد قال له السفير « إن هذه المسألة لو سلمنا بها للباب العالى فإنه يتدخل بعدها فى كل شىء » ثم يكشف لنا عن امتعاض السفير من موقف الصحف المصرية ، ما عدا المقطم ، على انجلترا أزاء الحادث ورأى وجوب القيام بشىء ما لتدارك ذلك ! ولم تكن الصحافة المصرية فى الواقع تناصر موقف تركيا بقدر ما كانت تعبرا عن تذمر الرأى العام وكراهيته إذ ذاك لإطماع انجلترا فى مصر .

ويتعقب شفيق الأحداث ويحاول دراسة المشكلة أداء لما كلف به ، فيزداد إلماما وتهيؤا لكتابة المذكرات لاحداث رآها وسمع أنباءها وباشرها بنفسه تراه ، يتصل بسفير ايران وبالصدارة وبعض الشخصيات فلما سمع باشاعة مضمونها إن انجلترا قد أرسلت اسطولها كمظاهرة بحريه ضد الدولة بخصوص طابا ، اتصل بالسفير الإنجليزى إلى أن تأكد من بلاغ حكومته النهائى بضرورة تنفيذ مطالب بريطانيا فى عشرة أيام وكان أهمها : إخلاء طابا فأسرعت تركيا فى تنفيذ ذلك فأرسل شفيق للخديو رسالة بانتهاء مسألة طابا محاولا تصوير شعور السخط السائد حول سياسة الدولة ثم عاد إلى مصر .

أما الحادث الثانى الذى كشفت المذكرات عنه فى هذا العام (سنة ١٩٠٦) فهو حادث دنشواى المشهور الذى كشف فيه الاحتلال عن طبيعته الجارحة — بغير السنة التى اتبعها فى نظام الحكم — وذلك بعدوانه على الابرياء من الفلاحين ، فلما قام هؤلاء بالدفاع المشروع عن انفسهم كان جزاؤهم الحكم بالإعدام .

لقد فصلت المذكرات هذا الحادث الذى ألهب شعور الوطنية المصرية ، فى أمانة تشفى غليل القارىء حول هذا الحادث .

تراه يقول فى أمانة ودقة فى وصف الاجراءات الإدارية التى اتخذت بشأنه « وابلغ الحادث للسلطات العليا فحضر فى الحال مستشار الداخلية ومدير المنوفية ورئيس النيابة

وعدد عظيم من رجال البوليس مسلحين بالبنادق والسونكى وقبض على عدد كبير من أهالى دنشواى وبدىء بالتحقيق معهم فى الحال واستمر التحقيق عدة أيام ثم صدر القرار بإحالتهم إلى المحكمة المخصوصة فى ٢٤ يونيه لمحاكمتهم أمامها وكانت مؤلفة من بطرس غالى رئيساً والمستر هيتر وفتحى زغلول بك والمستر بوند والقائمقام لادول القائم بأعمال المحاماة والقضاء فى جيش الاحتلال .

« ثم وقف عثمان مرتضى وتلا قرار نظارة الحقانية بعقد المحكمة المخصوصة للنظر فى التعدى الذى وقع فى ١٣ يونيه ثم قرأ تقرير الإحالة الصادر من سعادة شكرى باشا مدير المنوفية بناء على انتدابه من حكمدار العاصمة وهو يتضمن تفصيل الحادثة .

أما أغرب ما فى المذكرة فهو تصورها قسوة الاحتلال بل والدفاع : ويتجلى ذلك من متابعتنا الحديث السابق ويقول شفيق : « على أثر ذلك قام إبراهيم الهلباوى بك المحامى العام وذكر وقائع الحادثة وقال « حيث أن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة فنطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود » وكان محاموا المتهمين هم أحمد لطفى بك ومحمد يوسف بك وعثمان يوسف بك وإسماعيل عاصم بك .

وبعد انتهاء الاستجوابات والدفاع قام إبراهيم الهلباوى بك وقال « لا يوجد مصرى لا يشاركنى فى شعورى نحو الحادثة ولذلك أطلب الحكم على المتهمين بأشد عقوبة ثم قال فإذا تقدمت إليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصاً رؤساء العصابة لا أكون مغاليا » .

ويمضى شفيق مع الأحداث بعد ذلك فيذكر أثر حادث دنشواى فى إثاره الرأى العام الانجليزى نفسه بفضل حملات مصطفى كامل ثم يكشف لنا عن سر تاريخى باشره بنفسه فى أعقاب هذا الحادث تحت عنوان : النظار والانجليز ، تراه يقول فى دقة واتزان « فى يوم ٢٦ أكتوبر زار اللورد كرومر الجناب العالى وأبلغه بأنه اتفق مع ناظر خارجية انجلترا على توسيع اختصاص النظار والتمس من سموه تعيين سعد بك زغلول ناظرا للمعارف فوعده سموه بابداء رأيه فى الغد .

وبعد المداولة فى اليوم التالى بينه وبين رجال المعيه استقر الرأى على أن أقابل مصطفى فهمى باشا وأبلغه موافقة الخديو على هذا الاقتراح وقد تسلمت « الديكريتو » الخاص بذلك وذهبت للأسكندرية فوقعه سموه واعدته ليلا » .

ويحدثنا عن موقف الخديو وشعوره نحو سعد زغلول إذ ذاك فيقول متابعا حديثه : « ولم يرتح الخديو أولا لتعيين سعد زغلول ولكن تعاونت مع الدكتور صادق رمضان طبيب المعية ومن أصدقاء مصطفى كامل على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم الذى يرجع إلى كثرة اختلاط سعد بك بالمرحوم الشيخ محمد عبده » .

وقد أهتم أحمد شفيق بحوادث عام ١٩٠٧ فى مذكراته ولا غرو فهو عام مثل فى تاريخنا الحديث احتدام الفكر السياسى وتطور الحركة القومية من أجل معالجة القضية المصرية بعد تغيير أسلوبها فى ظل سياسة الوفاق .

ويعتبر ابرز حوادث عام ١٩٠٧ استقالة كرومر وتعيين جورست وقيام سياسة الوفاق والأحزاب المصرية ثم تقرير كرومر والأحاديث السياسية للخديو أما ماجاء فى المذكرات سوى ذلك فقد دار حول مسائل تمس السياسة بطريق غير مباشر مثل عيد الجلوس الخديو ومدرسة القضاء الشرعى وإنشاء الجامعة الأهلية والأزمة المالية وشىء عن استبداد عباس الذى اتبع الصراحة فى تسجيله .

وقد كشفت المذكرات عما أفاد التاريخ من السياسة الجديدة التى ربط الخديو بها مصر ببريطانيا وهى سياسة الوفاق التى قامت على معالجة الحركة القومية على أساس اجتذاب الخديو بجانب انجلترا لعزل هذه الحركة القومية مع اطلاق يد الخديو فى الحكم الداخلى ، على أن ذلك لم يعزل الحركة القومية بمقدار ما استثارها وزادها استقلالا وقوة.

ويكشف شفيق فى هذا العام عن سر قلما تجده فى أى مرجع تاريخى موثوق به ، يكشف عن جانب كان سراً مطوياً من الصراع بين كرومر وعباس وهو قضية أرمنى يهدد الخديو .

أحس شفيق ذات مرة أن عباسا كان كثير الصمت ، يتكدر لأقل شىء حتى

غدا مشتت الأفكار فراعته هذه الحالة التى لم يعلم عنها شيئا ، فقادته حاسته التاريخية إلى معرفة سر ذلك ، حتى عثر عليه فغدا مصدر مذكرات جديدة أضافها إلى سابق محاولاته للكشف عن الاسرار التى كان لا يعلمها غير الخاصة .

أخذ يتقصى المسألة بأسلوبه فاتصل ببطرس غالى وعرض عليه الحالة فلم يعطه تعليلا قاطعا يحدد العلة تماما فلما سأل دومترينو أوقفه على العلة ، ويقول شفيق إيضاحا لذلك « وقد علمت أن هذا الرجل كان قد حضر لمصر وطلب الحصول على امتياز كبير الفائدة ولكن جورست وقت أن كان مستشارا ماليا رفض ذلك ، فلما ذهب الشيخ على يوسف إلى لندن وعده بمساعدة مالية إذا رضى أن يكاتب الجرائد الانجليزية ضد كرومر وأعماله فقبل وكتب واستمر على ذلك مدة ولم يعرف اللورد سر المسألة حتى توصل قبل خروجه من مصر إلى معرفة هذا الرجل وعلم أن بيده خطابات كثيرة عدا خطابات أخرى من الشيخ على يوسف بأمر الخديو ومنها يعلم أنه أرسلت إليه نقود تبلغ الألفى جنيه وخطابات أخرى تفضح الخديو وكاتبيها وأخيرا طلب اللورد من هذا الرجل أن يعطيه هذه الخطابات مقابل إعطائه الامتياز الذى يريده فأبى وأخيراً تفاوض الرجل مع الوسطاء بينه وبين الخديو وطلب مائة ألف جنيه وإلا فإنه يسلم الأوراق للوكالة البريطانية وعليه انتدب سموه كلا من أحمد شوقى بك وحسن محرم باشا للمخابرة فى هذا الشأن مع الرجل ولكنه رفض خمسين ألف جنيه تعويضاً . . »

ويستطرد شفيق في مذكراته فيستكمل ذلك من مصدر آخر فيقول بأنه علم منه حقيقة مسألة الإنجليزى « ولكنه ليس هو الذى يهدد بتسليم الأوراق للوكالة البريطانية أو يطالب بتعويض ، أما الرجل المقصود فهو رجل أرمنى » كانت له علاقة بالشيخ على يوسف ، وهو تركى وكان قد تفاهم مع الخديو بخصوص الكتابة فى الجرائد واسمه اسطفان بك ويقول : « قد انتهى الأمر بحصوله على مبلغ من الخاصة وطويت المسألة » .

ولقد وفق صاحب المذكرات — بجانب هذا — فى كشفه عن حقيقة ذلك النضال السياسى الذى بدأ بقيام الأحزاب السياسية من الحزب الوطنى إلى حزب الإصلاح على

المبادىء الدستورية الذى أقامه الخديو ثم حزب الأمة الذى مثل كبار الملاك المصريين فتحدثت المذكرات عن اتجاهات كل ونظرته لمعالجة القضية المصرية .

وتقرأ من بين مذكرات هذا العام مذكرة لم يعرف أحمد شفيق فى تسجيلها كعادته غير الأمانة والإتزان والاستجابة لطبيعته المفطورة على كتابة المذكرة ، وقد جاءت تلك خاصة بالتدليل على استبداد عباس تراه يقول في مذكراته دون ما حرج :

« في ١٩ مارس سمعت من الشيخ أحمد الزناتى أن أحد ، متخرجى مدرسة القبة المسمى جمعه أفندى الموظف بتفتيش المنتزه أبى فى الصيف الماضى أن ينفذ أمراً فصدر الأمر بتشغيله فى مشال فحم ولما علم بذلك هرب واستخدم فى إحدى الشركات فنبه الخديو على الشيخ أحمد أن يبحث عنه ويسترجعه لخدمته الخاصة بأى مرتب كان حتى يوضعه تحت طائلة عقابه الصارم .

« وفى ٣٠ مارس طلبنى الخديو فوجدته متكدرا جداً وسألنى عن شرف أفندى رئيس فراشى سراى عابدين فقلت لابد هو موجود وبعد أن سبه ولعنه أمرنى أن أجرى تحقيقاً معه فى سبب غيابه وعدم مباشرته أعماله وكذا مع فراش آخر أهمل فى واجباته وبعد التحقيق اقتطع ١٥ يوما من مرتب شرف أفندى وفصل الثانى » .

ويقول شفيق بعد أن قام بتحقيق ذلك : « فقمت بالتحقيق المطلوب فاتضح لى أن شرف افندى لم ينقطع عن عمله مدة وجود الخديو فى عابدين أو فى غيبة سموه وأنه فى ذلك اليوم لم يخرج من السراى الا لاستحضار احد العمال لوضع لوح من الزجاج فى شرفه السلاملك » .

« أما الفراش الذى يقول عنه الخديو انه أهمل واجباته فقد ظهر ان الخديو أمر باعداد الحمام للاستحمام فنبه شرف افندى على احد الفراشين وهذا نسى أن يبلغ الشخص المختص بهذا العمل وعند دخول الخديو الى الحمام لم يجده ساخنا فاحضروه فى الحال من مياه القهوة وهذا ما كدر الخديو . . . » .

ورغم هذا التحقيق فقد اصر عباس على قطع ١٥ يوما من مرتب شرف افندى « وطرد الفراش المهمل » .

وقد أورد شفيق أمثلة أخرى من هذه المظاهر التى كانت تكشف عن احد جوانب شخصية الخديو .

وفى العام التالى جاءت ابرز حوادث المذكرات ممثله فى الحركة الوطنية وطلب الدستور فى مصر وقد غلب على المذكرات الطابع السياسى ولا غرو فقد كانت سنة بلغ فيها الاحتدام الفكرى والسياسى مبلغا كبيرا واشتدت فيها الحركة القومية وامتدت لمعارضة الحكومة القائمة في مجلس الشورى والجمعية العمومية فتضمنت المذكرات ذلك ، من سياسة الوفاق إلى علاقة النظار بالخديو والحركة الوطنية الى طلب الدستور فى مصر وتشكيل وزارة بطرس غالى الى اعلان دستور تركيا والهتاف للدستور كما تناولت نشاط مجلس شورى القوانين عن الدستور والمشادة بين الخديو والحزب الوطنى وكان من الجديد والطريف ما أتت به المذكرات عن تدخل الخديو فى الانتخابات ومحاولته عبثا إسقاط أحد الأعضاء من الجمعية العمومية ، وهو الشيخ الدمرداش فلم يفلح وكان السبب يرجع فى أغلب الظن ، لاعتماد الشيخ على قوة أنصاره ، وكانت تلك صورة على قصرها ذات معنى كبير قلما يعثر على مثلها مؤرخ الحياة النيابية ، كما تابعت المذكرات فى هذا العام (١٩٠٨) خطوات إصلاح الأزهر ومسائل الرتب ولائحة المعاشات الجديدة وبعض الخواطر واضطراب الأمن وسفر الخديو للاستانة وأوربا .

وتمضى المذكرات لتكشف عن بواطن الحركة القومية وموقف بريطانيا وعباس منها .

وكانت هذه الحركة قد تبلورت بشكل خاص بين جنبات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبين الصحافة وأخذت تتجه نحو الاحتدام ، فلما حاولت السياسة الجديدة أطفاءها باسترضاء المعتدلين ببعض المنح النيابية ، كانت قد مكنتها من التعبير عن ذاتها ، حتى بلغت عام ١٩٠٩ وما تلاه ١٩١٠ ذروة النضال النيابى ، منذ أن نشأت

بين المجلس ، وتكشف المذكرات هنا ، كيف واجهت سياسة الوفاق ذلك النضال النيابى بين الصحف وبين المجلس عندما احتدمت فتقرأ : بعث قانون المطبوعات ، واضطهاد الصحافة ، وما حدث من خلاف بين النظار ورئيسهم ، وحملات الصحف ضد قرار الحكومة ، وعدم احتفاء الطلبة بعباس ، واجتماعات الحزب الوطنى وتهديد النظار بالقتل والمظاهرات وانذار جريدة اللواء والحكم على الشيخ على يوسف وموقف الخديو ضد محمد فريد .

تمضى الحكومة فى موقفها المعادى من الحركة ، ولكنها لم تستطع أن تمضى طويلا عندما عزمت على مد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها لها شركة القناة ترأب بها صدع الميزانية ، فقد أضطرها الرأى العام لعرض المشروع على الجمعية العمومية التى كانت قراراتها فى الشئون المالية إذ ذاك ملزمة .

كانت مسألة حساسة لا يتحكم فيها غير الرأى العام كما تجلى إذ ذاك من كتابات الصحف والاحتجاجات المرسلة إلى السراى من الأعيان ، والأحزاب والهيئات المحلية وغيرها وقد كانت المسألة تمس الأجيال القادمة وتتلاقى مع الاتجاه القومى الصاعد إذ ذاك .

ونقرأ فى المذكرات : كيف استطاع الرأى العام إذ ذاك أن ينزل الخديو عند رغبته وكيف أرسل الخديو « أحمد شفيق » إلى رئيس النظار ليفهمه اتجاهه فوجد شفيق فى ذلك متسعاً لأن يحمل الأمانة عن إيمان بها فنقل البرقيات المرسلة إلى السراى ، إلى رئيس النظار ، وقد أفهمه أن الخديو يخشى أن تكون هذه الحركة ضد رئيس النظار شخصياً وأن الخديو بهذا لا يرى مانعاً من عرض المشروع على الجمعية العمومية لتخف مسئولية النظارة .

وأبلغ شفيق رأى الخديو وزاد عليه قوله « أننا نجتهد الآن يا باشا فى إزالة ما علق بالنفوس من حادثة دنشواى بدلا من أن نضيف إليها أمراً جديداً تقع مسئوليته عليك » ثم تقابل فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٩ مع محمد سعيد فأبدى شفيق له سروره من عمل محمود سليمان رئيس حزب الأمة ومن معه لأنه رأى فى رأيه مايساعد على الوصول للغاية

المطلوبة ، فأجابه بما فهمه منه أن له يداً فى تحريك المطالبة بتقديم المشروع للجمعية العمومية وربما كان الواسطة هو أحمد يحيى .

ثم اجتمع شفيق بأباظة فأخبره أنه تقابل مع بطرس غالى وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ثم حدث أباظة عن رأى الخديو ورغبته أخذ رأى الأمة .

ويكتب فى مذكراته ، وهو يباشر المسألة فلا يفوته شىء دون تسجيله بقوة حاسته « توجهت للمنتزة يوم ٣١ أكتوبر فعرضت على الخديو كل ما سمعت من الأحاديث وبينما كنت معه حضر محمد سعيد باشا وأخبرنا أن الرئيس تقابل مع جورست واقنعه بضرورة استشارة الجمعية العمومية فقبل وبالفعل حضر جورست فى صباح اليوم التالى وقابل سموه فى سراى رأس التين وتحادثا طويلا فى الموضوع واتفقا على عرض المشروع على الجمعية على شرط أن يدافع سعد زغلول عنه ويكون رأى الجمعية قاطعا وقال جورست إنه إذا لم توافق الجمعية فسيكتب لحكومته لتصرف نظرها عن المشروع وقد اطمأنت الأفكار وهدأت النفوس عندما أذيع قرار الحكومة بصفه رسمية . »

وتمضى المذكرات ، فتكشف عما تلى ذلك من أحداث تاريخية هامة وعن المع فترة فى تاريخنا النيابى قبل الحرب العظمى سنة ١٩١٠ ؛ ويتابع شفيق المذكرات فيكتبها وهو يشهد الأحداث بجانب الخديو، فقد اصطحبه عندما توجه لفتح الجمعية التشريعية فيرد فى المذكرات نص خطاب الخديو ؛ وهو وثيقة تاريخية لها وزنها الكبير ، وقد بين فيها أغراض الاجتماع ؛ من أنه البحث فيما إذا كان من مصلحتنا مداجل الامتياز إلى أربعين سنة مع اقتسام الأرباح فى هذه الفترة بين الحكومة والشركة مناصفة ،وفى مقابل منح الشركة نصف الأرباح عن المدد الجديدة ، تدفع للخزينة مبالغ موزعه على السنين من مدة الامتياز الحالى وطلب أخذ رأى الجمعية فى هذه المسألة لأهميتها .

ويصف شفيق موقف الشعب فى مذكراته فيقول :

وفى هذا الوقت كانت المظاهرات تطوف شوارع العاصمة هاتفة ضد مشروع قناة

السويس وضد الاستبداد وضد جريدة الأهرام لأنها تروج للمشروع وتوالت هذه المظاهرات الحماسية عدة أيام ...

وتتابع المذكرت الموضوع حتى رفض المشروع بالاجماع .

ثم يعرض مشروع مد امتياز القناة على الجمعية العمومية لتوافق عليه فيمتد الغليان بين أرجائها وتحتدم المعارضة بينها ، فتقرأ فى المذكرات الهتاف في الشوارع ضد المشروع والخديو والنظار والتقارير ضد المشروع من طلعت حرب وغيره ، ثم رفض المشروع بالإجماع ثم أول قتل سياسى من نوعه فى تاريخ مصر الحديث ، وهو مقتل رئيس الوزراء على يد الوردانى .

هذا بجانب أحداث أخرى مثل : قضية ديوان وطنيتى والحكم على الغاياتى والشيخ جاويش وآخرين ، ووفاة ملك الانجليز والخطوة التالية لإصلاح الأزهر ومتفرقات أخرى.

ثم تشتد المعارضة في المجلس فتقرأ عن اشتدادها ، وسجن محمد فريد والمعارضة فى مجلس شورى القوانين ورأى الخديو وجورست فى المعارضة فى المجلس الشورى وتقرأ أمراً طريفا آخر وهو محاولة زعماء المعارضة بإصدار قانون يقضى بعدم منح الرتب والنياشين لأعضاء المجلس الشورى والجمعية العمومية منعا لسوء الظن وتطهير المعارضة من سبة شراء الذمم ، وقد كانت الرتب والنياشين إذ ذاك تباع وتشترى ، أما ماسوى ذلك فقد جاء عن بعض أحداث فردية كوفاة جورست ورياض وأعمال شفيق فى ديوان الأوقاف .

ثم تأخذ المذكرات السياسية في التطور موضوعيا فتغلب عليها الحوادث الخارجية وأعمال المؤلف ، فى وقت كانت قبضة الخديو قد زادت وكذلك كتشنر ، مما أدى إلى انكماش رقعة الأنباء السياسية .

وكانت أبرز الحوادث التاريخية التى كشفت عنها المذكرات سنة ١٩١٢ هى العلاقة بين الخديو والحزب الوطنى ومحاولة الحض على كراهية الحكومة والمؤامرة على الخديو وكتشنر ومحمد سعيد ، واتهام محمد فريد للخديو ومحاكمة الشيخ جاويش ، وتقرأ بجانب ذلك : تعلية خزان أسوان وأعمال شفيق فى ديوان الأوقاف والحرب الطرابلسية وموقف مصر منها .

ولقد اشتمل عام ١٩١٣ على مذكرات وافية عما سمعه ورآه أحمد شفيق عن حرب البلقان ومساعدات مصر لتركيا فى ذلك وتحويل ديوان الأوقاف إلى النظارة وإنشاء الجمعية التشريعية ، وقد تناثر من ذلك عدة مذكرات خاصة كما جاء : عن أفراح الخديو وصفقة أراضى المطاعنة التى برزت فيها مطامع الخديو فى استغلال أموال الأوقاف ،واختيار أحمد شفيق للأوقاف الخصوصية .

وتقرأ بجانب ذلك خبراً قلما نقرأ عنه بهذه الدقة ، إذ نقله شفيق فى مذكراته كسر من أسرار السياسة فى ذلك العام ، ويبدو فيه محاولات تجربة فى أمانته المعهودة ، وقد جاء ذلك عن « خطة لاستقلال مصر » تراه يقول بمناسبة قيام حرب البلقان « ظلت الانتصارات تتوالى للبلقانيين حتى أصبحوا على أبواب الاستانة وكان الخديو قد حضر إليها يوم ١٥ سبتمبر بعد زيارته لأوربا .

وفى يوم من الأيام كنت فى « بيك » وحضر فريد باشا الصدر الأسبق للزيارة وكان سموه فى الحريم فجلست معه ودار الحديث بيننا عن حالة تركيا السيئة فقلت له : « إننى أخشى أن تكون هذه الهزائم مسهلة لتحقيق مشروع دول أوروبا القديم فى تقسيم تركيا وإذا كان الأمر كذلك فماذا يحصل لمصر وهى من أملاك الدولة فهل يمكن التفكير فى مستقبلها بأن يتفق مع انجلترا للوصول إلى استقلالها ؟ » .

فرد فريد باشا بأن سياسة الخديو مع انجلترا لا تجعلها تأمن له أو تثق به فتساعد على ذلك .

ثم سألنى : وكيف تفاتحون الانجليز فى هذا الموضوع فقلت : يوجد حل هو أننى قبل سفرى من مصر علمت أن كتشنر ينتظر عودة الخديو ليطلب من الحكومة التخلى عن منطقة أرض فى أبى قير لاقامة تلغراف لاسلكى تابع لوزارة الحربية البريطانية فعند تقديم هذا الطلب يحتج الخديو بأن الفرمانات تقيده بعدم التنازل عن شبر من الأرض إلا بعد موافقة الدولة وإذا كان الإنجليز يحبون أفساح المجال لسموه فى هذه الشئون فعليهم أن يساعدوا مصر على الاستقلال .

وهنا حضر الخديو فسأل عن موضوع الحديث فاخبرته . ثم يتابع شفيق تسجيل مذكراته عن ذلك ليستكمل معناها المقصود فيقول :

وقد ظلت هذه الفكرة تدور برأسه حتى رجعنا لمصر فى ٢ أكتوبر وبمجرد وصولنا أرسل لمحمد سعيد وحسن رشدى لمقابلته بالقبة وحضر الاجتماع اسماعيل أباظة وقص الخديو مادار بيني وبين فريد باشا .

وبعد المداولة فى الموضوع تقرر أن يتوجه حسين رشدى لكتشنر ويتفاهم معه وقد استمع كتشنر لحديثه ثم طلب منه مهلة للتفكير .

ثم يكتب مذكراته عن دوره الذى باشره فى ذلك فيقول :

وقد أمرنى الخديو بالاجتماع مرة أخرى مع رشدى باشا واباظة باشا للتداول وتحديد المطالب فاجتمعنا إلى منتصف الليل ولكننا لم نقرر شيئا لأننا أرجأنا البحث فى ذلك حتى نعلم رأى كتشنر ويتبين إن كانت انجلترا تساعد مصر على فصلها عن تركيا وعند ذلك ، نبحث فى الذى نطلبه أما الاستقلال وعقد محالفة مع انجلترا أو طريقة أخرى تبعًا لما تبديه وزارة انجلترا ، ولما تقابل رشدى باشا مع كتشنر قال له : لقد كنا أصدقاء للدولة فلا يصح أن نتنكر لها في وقت محنتها وبذلك طوى المشروع .

وباستعراضنا لمذكرات عام ١٩١٤ نجد بها اخبارا سياسية ، وان كانت قليله إلا إنها كانت هامة إلى حد كبير بالنسبة للمؤرخ مثل ما جاء فيها خاصا بالجمعية التشريعية وافتتاحها ، ثم ازمة تشكيل الوزارة بعد سقوط نظارة محمد سعيد ، وما جاء عن تهديدات كتشنر للخديو وتفكير عباس في التنازل عن العرش وسعيه لذلك جديا بوساطات دون أن يفلح ، وما سوى ذلك فقد جاء :عن عيد الجلوس الخديو والاحتفال بوضع الحجر الأساسى للجامعة وبضع حفلات من تكريم ووداع ، ولقد كانت رحلة الخديو للوجه البحرى ذات مغزى سياسى ، إذ ذاك لان الخديو شاء بها التودد للشعب واثبات تعلقه على حساب خصمه العنيد ، كتشنر .

في فترة الحرب العظمى الأولى :

ولقد احتوى هذا العام شطرا من المذكرات التي كتبها شفيق عن الظروف التي حدثت ثمرة انطلاق الحرب العظمى الاولى ، كتب شطرا منها في مصر والآخر في أوربا عندما شاء أن يكون بجانب الخديو وهو مبعد عن مصر .

وقد اخذ نشاط أحمد شفيق مع هذا وذاك ينمو ويتلون بطابع جديد بما مكنه من الاطلاع على دخائل الامور في الخارج ، وتقرأ في المذكرات الخاصة بعام ١٩١٤ حديثه عن بعض انباء سياسية حدثت قبل سفره لعباس ومطالب الانجليز من مصر بعد اعلانهم الحرب ، ومصر تقطع علاقتها مع المانيا والنمسا ، واخراج معتمدى المانيا والنمسا من مصر وسفره لعباس .

وتمضى المذكرات فيكتبها من الخارج . عن الحاح الانجليز على عباس بترك الآستانه والإقامة في ايطاليا ونصح الاتراك له بالرفض وقطع علاقته بالانجليز ، ويمضى في عرض مذكراته كعادته مرتبة في كل عام شهرا شهرا ويوما يوما إلى أن يتكلم عن عباس والصدر الاعظم والحزب الوطني ويتابع تسجيل مذكراته عن مقابلات المصريين للخديو ومحادثاتهم في الشئون المصرية ثم يتكلم عن الإتفاق الثلاثى بين ألمانيا وتركيا وعباس ، ويمضى لتسجيل ما يبلغه من أنباء من مصادرها وبما شاهده من زيارات للخديو ذلك الذى كان قد جمع حوله بعض رجال الحزب الوطنى وبعض المصريين الموالين للخديو حتى خلق بهم رابطة تعمل معه ضد الإحتلال ، وقد كان أحمد شفيق من هذا الجمع حلقة إتصال بين الجميع مكنته من الإستجابة إلى طبيعته المفطورة على كتابة المذكرات بما غذا التاريخ بمادة علمية دارت حول مركز مصر السياسى أبان الحرب الأولى .

واستعدت تركيا لإرسال حملة إلى مصر لتخليصها من الإنجليز صيانة لامتيازاتها فيها ، واستردادا لمركز الخديوية وشاء الخديو الاسهام في هذه الحملة والإعداد للاشتراك فيها ، بناء على رغبة تركيا ، لذلك أخذ يتدارس الموقف وكان طبيعيا أن يضطلع أحمد شفيق

بالمهمة بجانب الخديو . فيزداد تمكنا من الظروف المواتية للكتابة . . .

نشط شفيق فى تفكيره واتصالاته بين المصريين الوافدين إلى الآستانة والقائمين بها يشغف حباً بكتابة المذكرات ويعطيها جزءاً من قلبه ، وكان من هؤلاء لفيف من رجال الحزب الوطنى ، تراه يقول : « فى ٣١ أكتوبر اجتمعنا عند فريد بك بحضور الشيخ جاويش واسماعيل لبيب بك والدكتور سعيد كامل وتكلمنا فى المسائل الحاضره ، ومنها الدعاية اللازمة التى ننظمها وخصوصا وضع المنشور الخديو للمصريين فوعد الشيخ جاويش بأعداد مشروع وكلفنا الدكتور سيد كامل بوضع مشروع من قلمه . . . » وقد شرح المنشور موقف الخديو من الأتراك وبريطانيا ومسألة الحملة التركية . التى تعد لإرسالها إلى مصر ثم حضهم على تأييدها واستقبالها بالترحاب ، ولكى يكسب الخديو ثقة المواطنين فى ذلك ، أعلن فى هذه الوثيقة نظام الحكم الدستورى المؤيد لحقوق الشعب السياسية ، وإلغاء القوانين التى تسىء للحرية وغير ذلك مما كان إذ ذاك هدفا للطليعة المثقفة ، وقد حالت الظروف دون وصول هذا المنشور إلى المصريين .

ولما بدا احتمال سفر الخديو على رأس الحملة التى كان قد تقرر إرسالها إلى مصر لإخراج الإنجليز منها ، نشط وأخذ يدرس ومعه لفيف من المصريين والأشخاص الذين يرافقون الخديو ، ولما تقرر أن يكون من بين حاشيته أحمد شفيق ذهب وتسلم بذلته العسكرية مستعداً للسفر مع الخديو غير أن الخديو كان متردداً فى قبول قيادته للحملة ثم مضى شفيق بمحاولاته يتصل بمحمد فريد ويدرس معه ما يجب اتباعه عند وصول الحملة إلى مصر ثم موقف الأتراك من الإدارة الداخلية . وغير ذلك مما وفر المادة التاريخية لمذكراته .

ثم يعود بمذكراته إلى الحديث عن الحملة وعن طلب الاتحاديين الإعانات المالية من عباس ، وعن إعلان تركيا الحرب على الروسيا وانجلترا وفرنسا ولا يفوته فى مذكراته شىء حتى شعور الخديو فى الظروف المختلفة ، فقد شاء تسجيلها لما كان يحيط به فى الآستانة وبالقضية المصرية ثم يتابع أنباء الحملة فيسجلها فى دقة وتسلسل زمنى رتيب .

كان عباس قد بدأ يشك في نوايا الأتراك وكذلك فى نوايا الانجليز فى حل القضية المصرية وتفصح المذكرات عن ذلك التردد فتقول : « قال الخديو عن خطة الانجليز إزاء سموه : أنهم ينتظرون قيامى من الآستانة إلى مصر بطريق البر ليعتبروا هذه الحركة عصيانا لحكومتهم ليسرعوا بعد ذلك فى تعيين البرنس حسين كامل وفى وضع أيديهم على أملاكى الخاصة » .

ويقول عن الأتراك :

« ذكر سموه بأن الأتراك يفكرون فى الطرق والوسائل الواجب اتباعها لمنع المظاهرات لسموه فى أثناء مرور ركابه العالى فى البلاد السورية وربما فكروا فى أن يجعلوا جلالة السلطان محمد الخامس يصاحب سموه بطول الطريق حتى إذا حدثت مظاهرات تكون معتبرة كأنها موجهة لجلالته لا لسموه .

وكان أحمد شفيق استجابة لطبيعته المفطورة على كتابة المذكرات لا يشرع حتى يسجل كل ما يسمعه ويراه ويمارسه من الأحداث مخلصا فى عمله مهما كان ، يتابع الأحداث هكذا فلم يفته أن يسجل مشاعر الخديو وخاطراته حول الموقف فقد سجل عليه اعترافه بخطئه فى ثقته فى رجال الدولة العثمانية .

وتتغير الأحداث فلا تلبث المذكرات أن تجاريها ، فتحدث عن موقف إيطاليا من الحملة التركية والتأمينات واستبداد القلق لإعلان الجهاد ولا يلبث شفيق أن يكتب عن مهمته السياسية فى إيطاليا .

وكما كان عباس يشك فى الأتراك كان يملؤه الخوف من المصير إذا ما انتصر الحلفاء ، لذلك دأب على القيام بمناورات بين الجانبين علّه يجد لشئونه مخرجا ، فلما أرسل شفيقا لسفارة إيطاليا فى مهمة سياسية كان قد أتاح له العلم بجانب من هذه المناورات التى ضمنتها مذكراته . فى محادثاته ومقابلاته مع الملك ، وما دار بينهما من حديث وموقف إيطاليا من مصر ، ونقرأ فى المذكرات سفره فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ لإبلاغ الملك تحية عباس واحتراماته ، وتقف منها على ما قام به من اتصالات ومحادثات وقف منها على حقيقة

موقف إيطاليا من الحرب وكان الطليان يخشون من حملة تركيا على مصر ومن إعلان تركيا مقاومة وضعها السياسي في طرابلس ،وقد أرسل إلى الخديو برقية رمزية عن الحالة في مصر .

ثم توجه شفيق إلى قصر الملك ، وتحادث معه وتلقى منه عطفاً على الخديو ومصر وتابع محادثاته وكان يجد فى معرفة الطريق الموصل لتهدئه الخواطر فى إيطاليا وقد تمكن فى النهاية من معرفة ميل إيطاليا إلى دخول الحرب بجانب فرنسا وانجلترا .

وعاد شفيق من مهمته إلى فينا ، وهناك عرف كيف ترك الخديو الآستانة فى الوقت الذى كان فيه الأتراك غير راغبين فى أن يترك الآستانة .

وتشرح المذكرات تحول الموقف فى مصر ، ومتابعة عباس لأحداثه فى أسف وقلق لا على مصيره بل على مصير أملاكه بصفة خاصة ، فقد جاءته الأنباء فى ٢٠ — ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٤ تنبىء بأن الحماية الانجليزية على مصر قد أعلنت ، وأنها أصبحت سلطنه وأن حسين كامل قد عين سلطاناً عليها ، وإن الوزارة الجديدة قد شكلت كما كانت من قبل ، وأنه بالنظر لكون عباس قد انضم إلى اعداء انجلترا فقد حرم من الرجوع إلى مصر ، مع حفظ أملاكه الخاصة .

وازداد قلق عباس خوفاً على مصادرة أملاكه الخاصة بسبب إنضمامه لإعداء الانجليز والعمل على ارسال حمله تركيه لإسترجاع مصر ولسبب عدم صدور إرادة السلطان بتحديد مهمة هذه الحملة والتصريح فيها برجوع الخديو لعرشه وحفظ إمتيازات مصر كما كانت قبل الحماية .

وفكر الخديو فى القيام بمساع لحفظ أملاكه ولم يجد أمامه أصلح من شفيق فانتدبه للاستانة عقب تولية طلعت باشا الصدارة لضمان تعويضه أملاكه إذا ما صودرت .

واستقر الخديو فى فينا — وتروى لنا مذكرات سنة ١٩١٥ كيف أرسل شفيقاً بسفارة إلى الآستانة ليدير شئونه فيها، وقد كلفه بالعمل على الاقتصاد من عدد الموظفين الملكيين والعسكريين فيها ، والسماح لمن يريد العودة منهم لمصر والاقتصاد فى نفقات الحريم ،فسافر شفيق في ٣ يناير سنة ١٩١٥ لتنفيذ هذه الأوامر وتدبير شئونه الخاصة

فيها وصدع بالأمر وقام بعدة اتصالات مع أفراد الأسرة الخديوية بالآستانة .

ولقد استطاعت المذكرات أن تفصح عن الكثير من المقاصد والاسرار ، غير أن الشيء الذى قلما كان يخطر على بال القارىء أنه سيعلم فيها ماكان من قضية مدام كايو ، التى كانت لها صحة ونتائج خطيرة فى تغيير الوزارة فى فرنسا ، يقول صاحب المذكرات فى استعراضنا لحوادث هذا العام ١٩١٥ : « تعرف الخديو فى باريس فى صيف عام ١٩١٤ برجل فرنسى يسمى بولو ، بواسطة يوسف صديق باشا وهو ينتمى إلى مسيو كايو الوزير الفرنسى السابق الذى عرفه الخديو كذلك عندما كان فى باريس ، وحدث أن أحد محررى جريدة الفيجارو ، ويدعى كالمت (شقيق الآنسة تالبونه معلمتى الفرنسية فى أثناء دراستى وقد عرفتنى به) نشر مقالات يتهم فيها مسيو كايو بالإختلاس وخيانة وطنه لسعيه فى خدمة ألمانيا فما كان من زوجته إلا وذهبت إلى هذا المحرر وأطلقت عليه رصاصه من مسدسها أردته قتيلا فقدمت للمحاكمة الجنائية وقد طلب مسيو كابو أن يبذل نفوذه لدى رئيس محكمة الجنايات لإنقاذ قرينته ، وعرف سموه به فى مأدبة خاصة فسعى بجميع الوسائل لديه ومن ذلك أن وعده بالإنعام عليه بنيشان كان يطمح إليه وكانت النتيجة ، براءة مدام كايو وأصبح كايو من هذا الوقت يود أن يقدم خدمة لسموه ردا لجميله » .

وإن المرء ليلمس الفرق بين هذه الرواية وبين ما كانت الصحف تنشره عن ذلك الحادث وما دار حوله من الشبهات الغرامية ليعرف الفرق بين أقرب المصادر وأبعدها عن الواقع إلى حد كبير .

وتمضى المذكرات بعد ذلك، فتقرأ بها أخبارا عن سفر شفيق إلى برلين ومهمته فيها والمساعى لزيارة الخديو لأمبراطور ألمانيا فإذا بك أمام تنظيم عن مخابرات مع مصر وتدبير ثورة ضد الانجليز يقوم بها البارون مكس ابتهاجًا بمساعدة أحمد شفيق فيقص علينا شفيق تفاصيل المشروع فى مذكراته ثم يتحدث عن الخلاف بين الخديو ورجاله والوطنيين وسفره إلى سويسره .

ولا تلبث المذكرات بعد ذلك أن تفصح عن جانب من الحركة العربية ضد تركيا إذ ذاك وقد كانت بوادرها قد لاحت فى الأفق قبل الحرب العالمية الأولى .

يقول : « فى يوم ٢٣ منه زارنى الشريف فيصل ، فعلمت منه أن العلاقات كانت بين والده والوالى السابق ووهيب باشا سيئة وكان فى معاملته له شديد وربما كان متبعا لأوامر الاتحاديين فى ذلك » .

ثم روى طرفا عن اتهام حسين بموالاة الخديو ثم الانجليز وعن عواطف العرب نحو الخديو ثم عن خشونة جمال باشا بسبب انضمام العرب للإنجليز .

ونمضى مع المذكرات فإذا بك أمام مذكرات عن اجتماع لبحث موقف الخديو من جميع الوجوه ومحاسبته لسوء تصرفه وقد عقده لفيف من الحاشية ويقول شفيق « وبعد ذلك عملنا تقريرا وافيا بواسطة الدكتور سيد كامل وعرضناه على الخديو يوم ١٨ منه فوافق عليه ما عدا نقطة التقرب من الاتراك فإنه تلقاها واجماً وعندما سمع قرارنا بعودته إلى الآستانة فى رمضان جاهر باستثنائه من هذا القرار » ، ثم تحدث عن خلاف الخديو مع رجاله وسفره إلى سويسرا ورأى رجال الخديو فى موقفه فى صراحة ، وسوء ظن الخديو برجاله وعن توجيه إنذار لعباس صادر من رجال الحاشية ينتقدون فيه تصرفاته وغير ذلك ثم بعض الشئون المحلية كان أهمها ما جاء عن اجتماع المؤتمر العربى فى باريس سنة ١٩٣١ وقراراته بكثير من التفاصيل .

ولقد تناولت مذكرات سنة ١٩١٦ اختلاف المصريين مع عباس بسبب محاولة إنشاء جريدة ، وكيف عاش شفيق فى سويسرا بعد انقطاع مرتبه من تركيا وقضية الأوقاف ضد شفيق ، ومخابرات الخديو مع الإنجليز ووساطة ملك البلجيك ، ثم ما دار بين الخديو ورجاله الوطنيين فى سويسرا والعلاقات بين الخديو وحلفائه مع متفرقات أخرى .

ولكن مما يثير اهتمام القارىء فى مذكرات هذا العام (١٩١٦) ويعتبر جديراً بالتنويه ، ما جاء فيها عن اقتراح حدث فى بداية الحرب العظمى الأولى عن استقلال

مصر وما أن سمعه شفيق حتى هم بتسجيله بعد أن اطمأن إليه كشأنه دائماً في الاستجابة إلى ميله الطبيعي فى ذلك . تراه يقول :

(فى يوم أول نوفمبر سافرت إلى مونترو وزرت البرنس محمد على باشا فوجدت عنده عبد الله البشرى ودار الحديث على مصر وسياسة الإنجليز بها فقال البرنس) إن التاريخ الذى تكتبه المقطم عن الحرب يزعم أن السلطة الإنجليزية طلبت منى الابتعاد عن مصر وهذا كذب فإنه لما رجع ونجت باشا ومكسيويل وسسل وجراهام إلى مصر عقب إعلان الحرب ، خف الثانى لزيارتى وسألنى عن فكرى فقلت « إن المصريين لا يمكنهم الدخول فى هذه الحرب وعليكم أن تأخذوا أنتم الحيطة للمحافظة على مصر لأن ذلك فى صالحكم ولأن مصر لم تدخل الحرب مع الدولة العلية لما ثار البلقان عليها ومن رأيى أنكم تطلبون رجوع الخديو من الآستانة ويبقى فى سرايته تحت مراقبتكم » فقال مكسويل « ولكن لو حضر الخديو فإنه لايسكت بل يلعب بذيله مهما نبالغ في الاحتفاظ وهو عدو لنا .

فقال البرنس ، أنا أرى أن الفرصة سانحة للانجليز لإعلان استقلال مصر وبهذه الوسيلة يمكنكم أن تجهزوا جيشاً من المصريين للدفاع عن استقلال بلادهم ، وتتفقوا معنا على أن تتركوا مصر بعد مدة تحددونها فإن صنعتم ذلك تكتسبوا ثقة المصريين وغيرهم فى البلاد العربية » .

ومهما كان الرأى ، فلم يأخذ بذلك الانجليز وقامت ثورة الشعب بعد فترة بتحقيقه .

وتروى مذكرات سنة ١٩١٧ فشل المخابرات مع الانجليز ومحاولة أحمد شفيق التوفيق بين الخديو والاتراك مما فصلناه فى الباب الخاص بحياته ، ثم سفر شفيق للتفاهم مع الاتراك وعودة الخديو بناء على هذا التفاهم للآستانة .

وكانت أبرز المذكرات عن حوادث سنة ١٩١٨ العلاقة بين الخديو والحزب الوطنى مع شئون محلية تقرؤها دون أن تتوقع أن تقرأ فى هذا السباق شيئا الا أن تكون محادثة عرضية فى زيارة عرضية مما تقضى به المجاملات ، فاذا أنت على

غير انتظار ، أمام خبر كان يتعلق به مصير أمة .

يكتب شفيق فى ١٤ يناير سنة ١٩١٨ يقول :

« حضر اسماعيل باشا فاضل من رجال الحربية القدماء ، وكان مرافقا للسلطان عبد الحميد وبعد أن زاره الخديو جلس عندى » ثم يقول على أثر ذلك وهو الخبر العرضى ذو المغزى الكبير .

« وذكرنا شئون مصر ، والاحتلال ، فقال لى أنه ملم ببعض أطراف المسألة المصرية وروى لى أنه عندما ثار عرابى على توفيق باشا ، كانت الدولة عزمت على إرسال حملة لاخماد الثورة وصدرت الاوامر باستعداد عساكرها التى كانت فى كريت للسفر الى مصر وأمرت فرقة من الآستانة بالذهاب الى كريت لتخلفها الا أن يوسف رضا باشا رئيس لجنة إسكان المهاجرين ، رفع تقريرا الى السلطان يحذره من اخلاء العاصمة من العساكر لئلا يخلعه الشعب كما خلع السلطان عبد العزيز ، فخاف على نفسه واستعاض عن الحملة العسكرية بارسال درويش باشا سعيا للوفاق بين العرابيين وتوفيق باشا » .

جاء ذلك فى عرض الحديث ، يكشف عن مصير القضية المصرية لو أن الجيش العثمانى قد حضر وتولى إخماد الثورة العرابية ، وكيف تتوقف الحوادث الكبرى على كلمة يوعز بها حتى ولو من رجل غير مسئول عنها ، وثمة فى المذكرات الكثير من من هذه الأحاديث العرضية ، وكثيراً مايفاجئنا بطرائفها فالتعريف بالخديو مثلا أو بغيره أمر منتظر ولكن النوادر التى تعرفنا به هى الأمر الطريف حقًا وهذه هى أحدى مزايا المذكرات الخاصة التى تزيد من قيمتها للتاريخ والدراسات النفسية لأن هذه الفوارق وهى تبدو من صاحبها عفو الخاطر تعتبر صورة صحيحة بلا تجميل .

ولم تتناول مذكرات سنة ١٩١٩ شيئًا بارزاً ، وقد دارت كلها حول علاقات ومخابرات متنوعة مع عباس وحاشيته وأخبار مصر ، كان من أهمها اتصالات أحمد شفيق بسعد زغلول وهو فى باريس من أجل قضية مصر .

كان هذا العام حاسمًا فى حياة مصر القومية ، فقد قامت مصر بثورتها الكبرى

التى انبثقت من ضميرها اليقظ ، وأخذت أنباؤها تصل إلى سمع المصريين فى سويسرا والآستانة وباريس فتبعث فى قلوبهم أملا فى الإسهام فى خدمة بلادهم والعودة إليها ، وكان الأمل عند عباس هو محاولة استغلال هذه الحركة للعودة إلى بلاده .

وتقرأ فى المذكرات جهاد المصريين بسويسرا ، واقتراح عقد مؤتمر ومحاولة أحمد شفيق الاتصال بسعد زغلول ليستفسر منه ما يعد الإشاعات المغرضة عن الحركة القومية ، ثم أخبار المصريين ، وعودة شفيق إلى الآستانة وارتباك حالة عباس ويأسه ، ومحاولة تصفية الحاشية ثم استقالة شفيق من خدمته .

كان شفيق — كما سبق أن بينا — يتجه دائما فى نطاق ولائه للخديوية ولكن كان ذلك بقدر وبمقدار مبادئه التى نظمت سلوكه فكثيرا ما كان نشاطه الرسمى حرا يتسم بالإيجابية من مبادئه فى التوجيه والعمل بالنصح لمولاه أو بالموالاه والمتابعة لبعض الموضوعات وقد تجلى ذلك بصورة أقوى وأوضح وأعم وهو فى خارج البلاد بصحبة الخديو وكان كأعظم ما يكون فى ايجابيته إذا ما قورن بسوابقه ، فكان شفيق يدور هنا وهناك فى تصرف وحرية ينتقل بين بلد إلى أخرى من تركيا إلى ألمانيا الى فينا الى ايطاليا وغيرها سعيا وراء علاج أزمة الخديو السياسية وكانت له آراءه التى ذهبت أحيانا مذهب المعارضة للخديو فى محاولة ذلك الاعتماد على الانجليز فى حل مشاكله ، وكان بهذا يدور فى فلك الولاء له ، فى محاولاته اقرار السيادة لمصر على أن ينظمها من جديد عباس حلمى .

فلما قامت الثورة ، ولمعت فى الافق كمجال جديد من مجالات البحث عن حل للقضية التى يسعى اليها هو والخديو ، ونظرا لاتجاهها للقضاء على الاحتلال ، سر البلاء الاكبر ، فقد جاءت نزعه شفيق واهتمامه بها ، وتأييده لها منبعثا أولا عن طبيعته المصرية ثم عن شعوره بالاطمئنان إلى سلامة اتجاهه من ناحية الخديو ، وان لم يوعز اليه بذلك ، وكان شعوره القومى يرتكز على كراهيته للانجليز سر بلاء البلاد وبلاء الخديو ، والرغبة فى تحريرها ولكن دون التهوين من الرابطة الاسلامية .

وبالرغم من أنه كان بعيدا عن مجرى حوادث الثورة ولكنه استطاع أن يكتب فى مذكراته ما عبر به عن شعوره فى محاولاته الاتصال بالوفد وهو فى باريس ، يكافح من أجل القضية ، بل وفى مصر بعد عودته الى وطنه ووصف ما كان يدور بين المصريين القائمين فى أوروبا .

حاول شفيق بعد انطلاق الثورة ، الاتصال وهو فى الخرج بسعد . فى بضع رسائل وبرقيات بدأت منذ ٢٧يوليوسنة ١٩١٩وقد ضمن هذه الرسائل شعوره الوطنى ، وتأييده للثورة ، وقد ضم صوته إلى أصوات رجال الوفد المطالبين بحق مصر فى الحرية .

وأخذ شفيق يتعقب أنباء مصر وحوادث ثورتها الكبرى ، وقد أرسل لسعد رسالة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ اقترح له فيها القيام بأمرين عرضهما عليه الأول : إنشاء جريدة فى بلد تعبر عن الآمال المصرية الوطنية وتحمل على المحتلين ، الثانى : هو السعى لاستمالة ، الباب العالى كى يعلن فىمذكرته التى يقدمها لمؤتمر الصلح ، نزوله عنسيادته على مصر واعتبر هـذا مفيداً فى نظره للقضية أدبياً واستعد شفيق إذا راق ذلك سعداً أن يخاطب كما قال : « من يقوم بهذا المسعى وعلى الله حسن التوفيق » .

ولكن سعدا رد عليه فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ردا مقنعًا ، فمن حيث إنشاء جريدة فقد قال عنها ، أنها كانت موضوع بحث من زمن طويل أما مسألة تركيا فلم ير من فائدة للسعى فيها ويقول : « لأننا أعلنا من بدء النهضة الحالية أن علاقتنا بتركيا قد انقضت وأصبحنا مستقلين عنها وثانيا لأن اللورد كرزن صرح بمجلس اللوردات بحديث جاء فيه ، بأن انجلترا لا ترى لتركيا حقًا على مصر وبنـاء عليه فلا فائدة للسعى الذى أشرتم إليه ، وبذلك تـكون الثورة قد أنهت علاقة تركيا بمصر .

ولم يأت غير ذلك ما يستحق الذكر مما يتعلق بالثورة بل كان معظمها مسائل خاصة به وبالخديو وبعض أخبار عن مصر .

ويمضى شفيق فى مذكراته فيحدثنا عن أنبائها فى سويسرا وقد كان له دوره الخاص

بالقضية المصرية ، فاشترك فى العمل من أجلها ، وأخذ فى لوزان يرشد المصريين ويوحد مشاعرهم من أجل القضية ، وكان موقفه ينم عن حكمه عند ما طارت إشاعة قبول سعد النظارة وترك القضية المصرية ، وذلك بين الطلبة ، وينقل لنا كيف شاء المصريون فى لوزان إرسال برقية له يهددونه ويستقبحون عليه تصرفه ، فأمهلهم شفيق حتى يدرس حقية الأمر بالاتصال بسعد فأرسل له إذ ذاك ، رسالة استقسر فيها عن جلية الأمر ، وقد أبدى له شعوره فيها بعدم تصديقه لبضعة أسباب ذكرها ، فرد عليه سعد يكذب ذلك الخبر ويقضى على هذه الإشاعة من أساسها وذلك فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ فيقول « لقد أصبتم فى عدم تصديقكم إشاعة دخولى الوزارة إذ لا يدخلها من كان فى حلقه ذرة من حب الوطن ... فكيف عمن أجمعت الأمة على الثقة به كل الإجماع ... وأنزلته من قلوب أبنائها منزلا لم يلقه أمير أو سلطان ، كيف يرضى بأن يستبدل بهذا المقام السامى أحقر مركز فى البلاد » .

ومضى شفيق بعد أن حققت الرسالة ظنه بسعد ، يتخابر مع كبار المصريين كعلى الشمسى وجماعة الحزب الوطنى فى برن وغيرهم ويتشاور من أجل عقد مؤتمر يضم جميع المصريين المقيمين فى سويسرا لدراسة قضية مصر وتقرير مصيرها ، وكان قد اقترح ذلك أيضا على جماعة لوزان فوافق الجميع على فكرته ما عدا برن ومع هذا ، فقد كان لانقسام المصريين تارة والشك فى الإجتماع والقول بأن وراءه الخديو ، الأثر الأكبر فى ظهور عقبات أمام المشروع ، وقد كتب شفيق لسعد يشرح له تردد بعض المصريين فى عقد الإجتماع ، ولقد حاول شفيق أن يحشد جهود بعض أفراد الأسرة المالكة لخدمة القضية ماديا وأدبيا ولكن ما أن اتصل بمحمد على فى نيس ليحصل منه على المعاونة من أجل المؤتمر المزمع عقده إذ ذاك ، حتى وجد منه صمتا ينم عن الأعراض ، ولما حاول الإتصال بعباس لتقديم معاوناته المادية وبصفة سرية للوفد المصرى القائم فى باريس ، لم يستجب عباس لذلك بل آثر الوقوف جانبا .

وتنتهى خدمة شفيق — كما أسلفنا — ويستقيل ثم يعود إلى مصر بعد مساع بذلها

إذ ذاك من أجل عودته لوطنه ليعبر عن شعوره القومى وبفكره السياسى بأسلوبه وعلى طريقة ذوى العقليات المحافظة المعتدلة من فئته .

وصل إلى الأسكندرية فى ١٤ ابريل سنة ١٩٢١ فوجد مصر الثائرة وإن كانت قد انتقلت إلى مرحلة ثورية أقل عنفا ، فقد كانت إذ ذاك لاتزال تموج بالحركة والغضب تضرب بالغاصب فى كل مكان ، وتتعقب المشقين والرجعيين بالعقاب الرادع ، وتمضى فى سبيلها قدماً نحو غايتها .

أما سنة ١٩٢١ فقد تضمنت عودة شفيق إلى مصر والمساعى التى بذلت من أجل ذلك ومقابلاته وزياراته بعد العودة ورأيه فى الاتفاق بين مصر وانجلترا وبرنامجه عن الاصلاحات الداخلية كما تضمنت المذكرات ، الخلاف بين سعد وعدلى ومساعى التوفيق .

كانت الثورة إذ ذاك على أشدها وقد مدت بريطانيا لمصر يدها للتفاهم ، بتأليف وفد برئاسة عدلى رسميا ، ولكن سعدا أبى ألا أن يكون ذلك مفوضا من الأمة لامجرد عميل لبريطانيا كالسلطان فؤاد ، ولما كانت الأمة هى التى انتخبته فلم يعتبر الوفد أحداً سوى أفراده ، مخولين للمفاوضة ، فقام النزاع . . . . وكان النزاع بين إرادة الأمة كما مثلتها الطليعة الثائرة المناضلة وبين الملكية والملاك الاقطاعيين والاستعمار جميعا ، وعاد الوفد الرسمى فاشلا من المفاوضات ، وقامت الاضطرابات عنيفة ، حتى نفى سعد للمرة الثانية إلى سيشل زعيما وبطلا .

ومع أن هذه الفترة كانت تعتبر من أدق أطوار حياتنا القومية ، فلم يهتم بها صاحب المذكرات اهتماما يجلو جوانبها وأسرارها وما وراء أستار السياسة ، فجاءت المذكرات مقتضبة عن : سفر الوفد الرسمى . قطع المفاوضات الرسمية . نفى سعد ورفاقه إلى سيشل .

لم تستطع المذكرات أن تكشف عن حقيقة مواقف الملك فؤاد فى إصراره على سفر الوفد الرسمى ، ولا تتبع أحداث الجماهير ليقص علينا كيف كان الشعب يدير شئون الثورة ، ولم ترسم لنا صورا من التطورات . . إلخ . ولعل القصور فى هذا كان راجعاً إلى شعور شفيق بدقة مركزه ، مما حال بينه وبين تتبعه الأحداث وتحقيقها ، ثم إلى تطور

ظروفه ، فقد غدا بعيداً بحكم ابتعاده عن السراى عن فهم أسرار الموقف ، هذا فضلا عن أنه لم يكن مندمجا مع روح الثورة عازفا بحكم الطبيعة عن المضى معها فى أسلوبها الثائر فكانت نزعته تقوده إلى عدم تتبع ذلك الأسلوب لمنافاته مع طبيعته وكانت دقة مركزه ، وتغير ظروفه من الأسباب التى أبعدته عن تحرى موضوعات الساعة مخافة الشك ومواجهة المتاعب .

ومن ثم نتبين كيف لعبت الظروف التى واتته من قبل ولم تواته من بعد ، مع تغيير طبيعتها ، ودورها ، فى التأثير على كتابة المذكرات وعلى نطاقها .

على أنه مهما يكن الأمر ،فإنه باستثناء هذا فإننا عندما نقرأ هذا الجزء الثالث من مذكراته التى تضمنت ٣٥٠ صحيفة نعرف بلا جدل ما كنا نود أن نعرفه فى هذه الفترة ، ولم يكن ينتظره فرد أو يقع تحت حسبانه من نطاق المذكرات فى زمانه ومكانه ، والأشخاص المشتركين فيه .

فصورة عباس الثانى مثلا ، واضحة من خلال قراءتنا لهذه الصفحات من وراء المراسيم والمظاهر ودواعى الحيطة وفى علاقاته بشعبه وأبنائه وأخوته وأصحابه وأتباعه وموظفيه .

كذلك تبدو صور الرجال الذين عاشرهم واتصل بهم واتصلوا به واضحة أيضاً فمثلا الحديث المروى بين عباس وجورست يعرفنا بالشيء الكثير من دخائل غليوم ومطامعه الاستعمارية وأساليبه فى مخاطبة الناس والصلات التى بين عباس وجورست منذ أن كان الأخير موظفاً صغيراً فى مصر إلى أن كبر فى مركزه السياسى .

ولقد جاءت مذكراته عن سنة ١٩٢٢ فى اقتضاب أيضًا فقد كان الموقف السياسى قد بدأ يتغير بعد قطع المفاوضات بين عدلى وكرزن ، فبعد أن استقال عدلى من رئاسة الوزارة وكانت بريطانيا قد اعتزمت حل القضية من زاويتها بطرقها على أساس استدراج العناصر المعتدلة واسترضائها ، وعلى رأسها السراى والملاك الاقطاعيين وغيرهم فبينما كان الوفد ينشر دعايته بعد استقاله عدلى لإقامة العراقيل في وجه كل وزارة تقوم بالمفاوضات ، كان اللنبى يفاوض ثروت فى قبول الوزارة على نظام جديد ، رأت

فيه بريطانيا استرضاء للمعتدلين وكسبهم ، على حساب المتطرفين مع تثبيت نفوذها فى وادى النيل ذلك هو تصريح ٢٨ فبراير ، ولكى تتمكن بريطانيا من انجاز مهمتها قامت بنفى زعيم الوفد مع لفيف من زملائه وطعنت الثورة فى الصميم ، متحالفة مع السراى والاقطاعيين ، بإصدار هذا التصريح الذى بدأت بعده ذرات الثورة فى التفتت ، ويقول صاحب المذكرات فى غير تفصيل كعادته في هذه الفترة « وبعد إعلان التصريح قابلته قلة من الشعب بالترحيب ، أما الكثرة الساحقة فكانت في حالة عصبية من السياسة البريطانية لا سيما وقد مهد بهذا التصريح بنفى سعد باشا وزملائه فلم يكن من المستطاع إقناع هذه الكثرة بأن سياسة يمهد لها بنفى زعيم البلاد يكون فيها خير للأمة » .

وتتحدث المذكرات بعد ذلك عن وزارة ثروت والرأى العام وتأليف حزب الأحرار الدستوريين فى اقتضاب أيضا ولكن لا تلبث المذكرات حتى توافينا بسر تاريخى قلما نعثر عليه فى المراجع الأخرى وهو عن استقالة ثروت وأسبابها تراه يقول « وفي يوم ٢٩ نوفمبر قدم ثروت باشا استقالته وأحاطت بهذه الاستقالة عدة إشاعات عن أسبابها الحقيقية غير أنه من المؤكد أنه كان من بين هذه الأسباب دسائس خصومه فى السراى ومرماها أن له اتصالا بالخديو السابق لأن إسماعيل الرزنمجى باشا والده كان متزوجا بإحدى جوارى عباس باشا الأول والد إلهامى باشا جد الخديو السابق من والدته ، وأنه ساعد وقت الحرب العظمى على السفر إلى مؤتمر لوزان ليعمل في مصلحة عباس » .

يمضى فى اقتضابه فيتحدث عن تأليف وزارة نسيم وعن الجرائم السياسية ضد الانجليز ثم لا يلبث أن يترك أخبار الثورة لينتقل إلى التحدث عن قانون وراثة العرش وقانون تصفية أملاك عباس وعن كتاباته في جريدة الليبرتيه ، عن عهد أسرة محمد ثم عن انقطاعه عن التحرير فى هذه الجريدة ومسائل أخرى غير سياسية منها : رحلته إلى سوريا وفلسطين ثم عن مطلوباته من عباس .

وتمضى المذكرات فتزداد تحفظا فلا يتضمن عام ١٩٢٣ أية مذكرات سياسية فهو يتكلم عن عمارة المسجد الأقصى والسماح لوالدة عباس بالعودة إلى مصر والحكم

خد شفيق فى قضية الأوقاف مع شئون محلية .

ثم يختتم مذكراته بملحقات تضمنت وصفاً لجمعية الرابطة الشرقية ومعلوماته عن عباس وصلات عباس الشخصية وتحليل لشخصية عباس بما لا يدخل فى نطاق المذكرات ، ولكن عن سر ارتياح عباس لهذا العميد الجديد ، الذى جاء خلفا لكرومر فغير من خطة الاحتلال السياسية وهكذا .

وعلى هذا النسق ، تعرف من هذه المذكرات بجانب هذا ، كثيرا عن الصدر الأعظم سعيد حليم وعن طلعت وأنور وغيره — وعن محمد فريد وجاويش وعن سائر من عرض مركزهم وتعرف أيضاً ما أحاط بالحملة التركية على مصر من أسباب الفشل تارة من جراء الدسائس الشخصية وأخرى ثمرة المآرب السياسية أو جراء التضارب والتنافس بين مطامع الأتراك والألمان فى هذه البلاد .

ويتجلى لنا أثناء ذلك إدارة الحكم التركى ، وكيف كانت تسير ، والتدبيرات الحكومية الألمانية وكيف كانت تخطىء وتصيب من آراء الساسة وخطط المفكرين وغير ذلك من ملابسات الحرب التى لها مساس بمصر من جانب وبدول أوروبا الوسطى من ناحية أخرى ، وانجلترا والحلفاء من جانب ثالث .

وتقرأ أيضاً فى المذكرات أثناء هذا كله ، عن أعمال الحاشية وأساليب الوقوف على المساعى الخفية وما كان يتوخاه الإنجليز من تقديم المسائل وتأخيرها خدمة لمآربهم حينا بالتسويف فى تقدير ولاية العهد وبالإشارة من بعيد أو تسرب إلى مصادرة أموال المغتربين وحينا بفتح باب العودة لمن تشاء وغير ذلك ، وتدرك الشىء الكثير من أسرار السياسة الإنجليزية التى كانت تقوم على الشد والجذب والأناه وعدم استعمال السيف حيث لا ينفع السوط وتأجيل الأمور إلى أوقاتها لاستغلالها .

لقد كانت مذكرات شفيق فى هذا الجزء مذكرات رجل لازم الخديو أبان الحرب العظمى فى سويسرا وساح معه فى النمسا وألمانيا وقام له بالمهام التى كلف بها وكان له المعين الأمين على ما يسمع من أسرار ، كل ذلك مما كان يخطر على بال القارىء أن يلم ببعض مناسباته وملابساته فى سياق هذه المذكرات .

ولقد غلب على المذكرات بوجه عام الطابع السياسى — كما رأينا — فصورت لنا السياسة العليا فى عابدين ودار الخلافة الاسلامية ثم سياسة الطبقة الأرستقراطية ونشاطها فى سيطرتها على الحكم بجانب سيطرتها على الاقتصاد الزراعى وفى مقابل هذا صورت لنا ثورتين قوميتين لحل المسألة المصرية ، من الثورة العرابية وفشلها وانبثاق الحركة القومية فى طليعة القرن العشرين ، ثم انطلاقها سنة ١٩١٩ .

ولقد تجلى من هذه المذكرات فى هذه الفترة الطويلة مدى نظرة الجيل الماضى للفكرة القومية بين الطبقة العليا والطبقة الوسطى والجماهير عموما ، وقد بدت حتى بداية القرن العشرين مختمرة بين رؤوس الملاك المصريين ومعظم المثقفين المنحدرين من عل ، من خلال الولاء للخديوية والفكرة الإسلامية ثم كانت ولاء مجرداً من كل شوائب الماضى بعد ذلك بين المثقفين الصاعدين من صميم الشعب والطبقة الوسطى كما تجلى فى الطليعة بصفة خاصة فى ثورة سنة ١٩١٩ .

ولعل ذلك التركيز الذى غلب وجه المذكرات حول السياسة كان انعكاسا طبيعيا لسيطرة السياسة على التفكير فى شتى الألوان الأخرى لأنها كانت تملأ فراغ معظم الطبقة العليا فى صراعها من أجل حقوقها على حساب الشعب وفراغ الطبقة الوسطى ومن هم دونها كفاحا ضد الطبقة العليا والاحتلال جميعا من أجل الوجود الحر .

ومع تركيزها حول السياسة لم تأت منصفة تماما للثورة العرابية بل متأثرة بطبيعة شفيق العازفة عن التطرف ثم ولائه للخديوية ، وتأثير نظرة العصر نحو هـذه الثورة ، ولكن كانت نظرته فى غير انحراف ، كما جاءت المذكرات قليلة عن ثورة سنة ١٩١٩ وبنظرة معتدلة .

ولقد خلت المذكرات مع هذا عن المذكرات الاجتماعية فلم يعن شفيق بالحركات الاجتماعية التى حررت المرأة وغيرت من نظم المعيشة وهيئات الظروف لنشأة الطبقة المتوسطة ، بما انتهى بتزعمها الحركة القومية فى النهاية ، تلك التى كانت وليدة عوامل .

اجتماعية واقتصادية بجانب العوامل السياسية .

ولقد تضمنت المذكرات فنا آخر من فنون التاريخ وهو «الاوتو بيوجرافيا» أى ترجمة المؤلف لنفسه ، فهو يكتب عن نفسه ترجمة صريحة يتحدث فيها عن تفاصيل ما جرى له وما أحاط به من حوادث من يوم نشأته حتى نهاية المذكرات ثم يتبع ذلك بقسم خاص عن أعماله بعد مذكراته الذى أتمه مسجلا فيه ، ضمن ما سجل ، حياته منذ سنة ١٩٢٣ حتى قبل وفاته سنة ١٩٤٠ ، يتحدث عن ذلك بدقة المؤرخ الامين الحريص على ذكر كل شىء عن نفسه فلا نجد شيئا مما عمله أو حدث له الا سجله ، حتى بعض الامور التى يحرص الناس عادة على كتمانها لثقته العالية فى نفسه ولتقديمه الامانة التاريخية على ماعداها وكان ذلك واضحا وهو يحدثنا فى الجزء الاول عن نشأته وتجواله فى باريس وبذلك تدخل هذه الترجمة من بعض نواحيها فى الفن التاريخى الذى اشتهر باسم الاعترافات .

ولم يكتف بهذا فيما تجلى فيما مضى من اجزاء بعد الجزء الاول بل كان وهو يكتب فى تاريخ حياته يذكر كل ما يتصل بهذا التاريخ من حوادث فى صورة مذكرات ووثائق ورسائل سواء فى علاقاته الشخصية أو اشتهار اثناء أدائه وظيفته أو نشاطه السياسى ثم هو بجانب ذلك يترجم للكثيرين ممن اتصل بهم ويعرض بين مذكراته بجانب ذلك كله بحوثا تاريخية كما تجلى فى الفصل الاول والجزء الخاص بأعماله بعد مذكراته .

ومهما يكن الامر فقد جاءت المذكرات ذات فائده كبرى لتاريخنا الحديث فى فترة طويلة منه كانت ذات اثر كبير فى حاضرنا ، وقد أصبح العصر الحديث موشكا أن يكون عصر المذكرات ففائدتها تستند الى حد كبير إلى ما اتصف به صاحبها من الامانة والدقة والاستعداد للقيام بها ، استعداد طبيعيا ونضجه الفكرى ثم الوظائف التى تولاها ونزعته المعتدلة التى تشيع الثقة والطمأنينة فيما سجل .

ولقد عرضت المذكرات — بصورة واضحة — وتضمنت صورا ووثائق لها .

وفى اسلوب سهل جميل روعى فيه التقرير والموضوعية وفى صورة مشوقة فالقارىء يتنقل فيها من جدية السياسة إلى مسرات الحياة بين مصر وأوربا ففيها ما يشجع

رغبة المؤرخ السياسى وما يلذ بمطالعته القارىء من الطرائف فقد احتوت كثيرا من النوادر المرتجلة التى كانت تصدر من اصحابها عفو الخاطر وكانت تلك احدى مميزات المذكرات التى من اجلها كانت عظيمة القيمة للتاريخ وللدراسات النفسية .

ولما انتهى أحمد شفيق من كتابة مذكراته كان يحرص على الحفاظ عليها مخافة الضياع ، وكان يحملها معه فى كل مكان حائراً بها ، وهو يحملها معه كحيرته بعائلته وأبنائه وكثيراً ما كانت الهواجس تهمس فى نفسه فيتساءل : ترى هل يمد الله فى أجلى ويمنحنى الصحة الكافية لإتمام هذا العمل الذى وقفت عليه جانباً من حياتى ، وكان يدعو الله أن يحقق له هذه الرغبة .

كان شفيق يشعر بأنه قام بإنتاج كبير حقق ما كان يصبو إليه فى حياته ، من أن يكون « الجبرتى » الذى كتب عن مصر الوسيطة وجزء من مصر الحديثة ، وكان يدرك أنه بتحقيقه هذا العمل ، ستقرأ الناس له كما تقرأ للجبرتى ، فيستقر اسمه فى ثبت المؤرخين وكان بهذا يدرك مصلحته فى هذا من خلال إدراكه خدمة الصالح العام ، والتاريخ فى تبصير الأجيال التالية بحقيقة التاريخ المصرى الحديث ، وكان يعبر عن ذلك فيما كان يسطره فى صدارة كل منها موجها إلى الوطن الذى منه نشأ وله أخلص ليشهد « أبناء الجيل الحاضر صفحة من أعمال الجيل الغابر فى غير تزمت ولا التواء ... » .

لهذا كله كان لزاماً أن يجد ساعيا فى نشر هذه المذكرات ليحقق رغبته فى تحقيق غايتها الكبرى فيستقر ضميره ويزداد شعوراً بذاته فى خدمة بنى وطنه .

وقد صرح بهذا الشعور عندما بلغ السبعين سنة ١٩٣٠ ، إذ قال : « إنما أنا حريص على نشرها فى حياتى على عيون الناس ، حذرا من أن يصيبها شىء من التغيير أو العبث بعد مماتى أو خشية الكتمان أو الاندثار من ناحية أخرى وليناقشنى فيها من يرى مناقشتى فأنا رجل أقدس الحقيقة ، ولا أحب إلى نفسى من تقريرها ، فإذا تم ذلك أسلمت الروح هادئاً مطمئناً » وكان يعتقد فى أهميتها وأنها سيكون لها « دوى لما ستتناوله

من الشئون المهمة و بعض أصحاب المقامات العالية والحوادث التاريخية » .

ولقد حان الوقت لنشر هذه المذكرات فى كتاب وكان قد سبق له أن نشر منها البعض سنة ١٩٢٧ فى جريدة الأهرام ، وأخذت الجهود تتضافر من أجل ذلك فاستعان ببعض الكاتبين وكان حريصاً دائماً أن يلتزم بها جانب الحق .

ثم بدأ ينشر مذكراته بعد ذلك ففى أبريل سنة ١٩٣٤ بدأ فى إصدار الجزء الأول منها فوضع فهرس ما احتوى عليه من العناوين فأرسله إلى جريدة الأهرام قبل ظهوره لتعريف القراء عما يحويه من الموضوعات فاستقبله القراء بترحاب واستقبلته جريدة السياسة بكل تقدير .

ومضى شفيق فى سن الشيخوخة فياضاً بالنشاط يطبع مذكراته .

وقد اتبع ذلك بنشر القسم الأول من الجزء الثانى من المذكرات فى أبريل سنة ١٩٣٦ وقبل ظهوره دعا جمهره من الصحفيين فى « روضته » لتناول الشاى بهذه المناسبة وبعد أن رحب بهم قدم لهم فهرس القسم الأخير من مذكراته عن حكم عباس و بقول « ولا أبالغ إذا قلت إننى أعرف المصريين بأسرار هذا العهد » فراحت الصحف تعلق على المذكرات بشتى ألوان التعليق دون أن تختلف فى فائدتها التاريخية ثم صدر أخيرا الجزء الثالث فى أغسطس سنة ١٩٣٧ .

ولقد صدرت الأجزاء الثلاثة بفهرس يدل تنظيمه وترتيبه على مافى الكتاب نفسه من دقة وأحكام وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم لبيان الموضوعات التى احتواها الكتاب والثانى للأعلام التى ورد ذكرها به والثالث للصور التى يحتويها .

وكان لشفيق مؤلف آخر يمت بسبب إلى مجلداته الخاصة بمذكراته فى نصف قرن ، وهو « أعمالى بعد مذكراتى » وقد جاء الكثير منه متمماً لذلك الفن الذي سلكه فى مذكراته وهو فن الاوتوبيوجرافيا ، فقد استكمل به فى اعترافات متتالية ، ما سبق أن سجله من مذكراته عن تاريخ حياته ، وذلك بعد عودته إلى مصر .

كما تضمن هذا السفر الجديد عدة موضوعات شتى من سياسية وغيرها كما زاد فى توضيح بعض الموضوعات التى سبق أن طرقها ، اجتماعية وثقافية .

وقد كان يتمنى أن ينشره بعد مذكراته ولكن وافته المنية ، فقام أبناؤه الأبرار وحققوا لوالدهم ما كان يريده من إظهار هذا الكتاب سنة ١٩٤١ .

بدأه كعادته فى مجلدات مذكراته ، ببيان عن مؤلفات صاحب الكتاب ثم تبع ذلك فهرس الموضوعات ، ثم فهرس الصور ، وأخيراً فهرس الأعلام ، ثم صورة من إهدائه التقليدى الموجه إلى مصر ، ثم المقدمة التى كتبها هذه المرة صديقه الدكتور منصور فهمى فى ذكرى صداقته .

ويبدأ الكتاب بالحديث عن المفاوضات بين مصر وانجلترا ، فيتناول مفاوضات ملنر ، وسعد زغلول ، يتكلم فيها المترجم عندما كان فى لوزان ومدى مشاعره الطبيعية نحوها ، وكيف قام فى اتجاه الشعور القومى ، وأخذ يدعو إخوانه المصريين المقيمين فى أوروبا ، لعقد مؤتمر بينهم ، ويعمل على توحيد صفوفهم ، ثم يعرض رأيه فى أسس الإتفاق بين مصر وبريطانيا ، فرأى أن يكون على أساس إعلان الاستقلال وعقد معاهدة صداقة تضمن مصالح الطرفين ، ومحاولة مصر إلغاء الامتيازات ، ثم يشرح كيف فشل المؤتمر .

ويتابع حديثه عن مفاوضات عدلى وكرزن سنة ١٩٢١ ، وتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكيف قام ثروت واللورد اللنبى بمساع جديدة ، لدى بريطانيا لإرضاء المصريين فنتج عن ذلك تصريح ٢٨ فبراير ، وغير ذلك مما جاء تفصيله فى الجزء الثالث من المذكرات .

ويمضى فى شرحه لموقفه من الخلافات الحزبية ، وكيف وقف منها جانبا ، وينتقل إلى محادثات سعد ماكدونالد سنة ١٩٢٤ ، وفشل المفاوضات فى تفاصيل مقتضبة .

ويعود للحديث عن مشروع محمد محمود هندرسون سنة ١٩٢٨ وكيف عارضه الوفد

برياسة النحاس عندما عاد المشروع لمصر .

ويحاول شفيق — فيما كتب إبداء مشاعره وموقفه من هذه الأحداث .

ومن بين عزلته السياسية وعزوفه عن النضال الحزبى ، يخرج من عزلته ليتحدث في اعترافات أو ما يشبهها موجها حديثه للمصريين عن رضاه عن ذلك المشروع فيما كتبه وأورده فى الكتاب فى يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٨ فى الأهرام والسياسة فيرى ضرورة تنظيم العلاقات بين مصر وبريطانيا بمعاهدة تضمن مصالحها وتنزل لنا عما تغتصبه من حقوقنا الوطنية المقدسة . . . »

ومضى يحبذ المعاهدة كسبيل لاستقرار الحال ، والتفرغ فى رأيه للنواحى الاقتصادية ويعتبرها « فرصة سعيدة » .

وكتب يوم ١٩ سبتمبر بعنوان « نداء ورجاء » يناشد مواطنيه إيقاف تنازع الأحزاب وخصومتها وأن تتهادن الأحزاب كى يمكن دراسة المعاهدة .

وينتقل إلى سنة ١٩٣٦ وتأليف الجبهة الوطنية لعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ويبدى ابتهاجه بتحقيق نظريته السياسية فى تصفية العلاقات بين مصر وبريطانيا ويكتب ، كيف يستقبل عيد الاستقلال .

وقد تضمن ذلك القسم رأيه السياسى بوضوح ، ثم يتكلم عن علاقاته بالسراى فى عهد فؤاد وفاروق وكيف عانى فى عهد الأول من الوشايات الموجهة ضده ، مستندة على سابق خدمته لعباس ، ويبين كيف استقرت العلاقات مع السراى فى عهد فاروق وينتقل إلى الحديث عن أفراح زواج فاروق ثم يبتهج أيضاً بالمصاهرة التى قامت بين إيران ومصر التى أعلنت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٣٨ ويكتب فى إهرام ١٧ يونيو ١٩٣٨ عن هذه المصاهرة على أساس أن ذلك فى رأيه يدعم الصلات بين البلدين .

ويمضى شفيق فى وصف مراسيم الزواج . . ولا يلبث أن يعرض لنا طرفا عن عمله فى صحيفة الإعلانات بعد عودته لمصر وكيف فكر فى نواحى النشاط التى كانت تنقص مصر وأصدر صحيفة تتناول الشئون الاقتصادية تحمل ذلك الاسم ، ويتحدث

ويعرض برنامج الصحيفة وقد قدم العدد الأول لسعد زغلول ودعا جمهورا من الكتاب لحفلة شاى بمناسبة صدورها .

ثم يأخذ فى الحديث عن الاجتماعات فيعرض لنا حفلات تكريم وتأبين ، فيأخذ فى عرض مهرجان شوقى فيشرح كيف نبتت فكرة تكريم شوقى وتأليف اللجنة العامة واشتراك الاقطار الشرقية فى تكريمه وقد جاء ذلك الجانب حافلا بالخطب والمقابلات والمشاعر والكثير من ألوان الشعر .

ثم يأتى شرحه عن حفاوة الرابطة بضيوف مصر ، من الشاعر تاجور إلى تكريم الدكتور مارتن هول إلى استقبال ملك الافغان وسلطان حضرموت فى مصر ثم مأدبة شفيق لضيوف نجديين فى الرابطة وتكريم السيد روس إلى غير ذلك من التفاصيل .

وينتقل إلى شئون التعليم فى مصر والبلاد العربية فيتحدث عن مؤتمر التعليم الأولى الإجبارى وقرارات المؤتمر وتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربية وجمعية الدراسات العربية وتطبيق اللغة العربية وتبسيط نحوها وصرفها وإصلاح هجائها واملائها ومشكلة التعليم المصرى .

وقد عرض أحمد شفيق رأيه فى هذا كله بوضوح بما كشف عن جانب من جوانب تفكيره ونظرته نحو المجتمع .

وينتقل الكتاب إلى الاجتماعيات ليتحدث عن الزى القومى وآرائه عن المجتمع المصرى وأزمة الزواج فى مصر والبلاد الإسلامية عامة ومشاعره فى سن الثمانين وعن مدينة حلوان والحفلات والزيارات فى مصر وتطور المآدب الرسمية .

وقد اوضح شفيق فى هذا الجانب — ايضا — ناحية اخرى من جوانب نظرته فى الاصلاح الاجتماعى .

ثم عرض الكتاب لبعض الآراء عن عيوب النظام الحزبى البرلمانى وعلاجها وعن المؤتمرات الدولية فى مصر من مؤتمر الملاحه الى مؤتمر القطن .

وقد دلل الكثير من هذا كله على أن الكتاب يمثل فى ذاته ملحقا لسابق مذكراته احتوى استكمالا للعلومات الخاصة بتاريخ حياته مع مذكرات أخرى وإن امتزج بغير ذلك من الموضوعات فقد أثبت فى هذا الكتاب « أعمالى بعد مذكراتى » مادونه فى مذكراته عن موضوع تكوين الوفد فى مراحله الأولى تحت عنوان « من هو أبو الوفد » .

ثم يتكلم شفيق عن التحكيم فى الجدل الذى قام بين عباس وحسين ورشدى فيتكلم عن آخر أيام الخديوية فى مصر وعن تصريح لرشدى ونشر مذكراته فى جريدة الأهرام وعن تصريحات وأحاديث أخرى لرشدى وعباس وما دار من مناقشات بين رشدى وبينه.

وفى هذا الجانب يقدم شفيق رأيه عن السياسة التى سار عليها رشدى أثناء الحرب وكان ثمة حوار وجدل بين عباس ورشدى وبين شفيق وبين رشدى حول هذه الفترة .

أما سائر ما جاء فى الكتاب فقد جاء عن أمور تتعلق بالمترجم مباشره فى معظمها من الحديث عن علاقته بالبنك الحجازى وصحبه ومحادثاته مع بن سعود ورحلته إلى قبرص وروضه شفيق - ذلك القصر الذى بناه فى شيخوخته فى شبرا - وعن المهرجان السبعينى الذى رأى أن يحتفل به فى ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ عندما بلغ عمره السبعين وذلك بروضته على النيل احتفالا ضم الإخوان والأصدقاء .

ومع هذا كله يعرض شفيق بحثا تاريخيا قيما عن يقظة الشعور القومى وعلاقته بالأحزاب والصحافة منذ القرن التاسع عشر .

وقد تناول فيه عهد الاحتلال الفرنسى وعهد محمد على وإسماعيل وتوفيق وعباس وظهور مصطفى كامل وحادثة دنشواى وظهور الأحزاب السياسية وقوة الروح الوطنى وأثرها وانتهاء سياسة الوفاق والجمعية التشريعية وعهد الحماية والثورة الكبرى ولجنة ملنر ومقاطعتها وتكوين الأحزاب الحديثة ثم المعاهدة المصرية .

ولقد ألقى شفيق هذا الموضوع فى صورة محاضرة ألقاها فى الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٠ بناء على اتفاقها .

ومع أن المحاضرة قد بدت قصيرة كبحث بالنسبة للحقبة الطويلة التى تناولتها من تاريخنا الحديث ، فقد بدت محاولة جديدة فى منهجها بالنسبة لكتابات شفيق لعرض الموضوع على أساس من النقد والتحليل مجردة إلى حد كبير من الانفعال الشخصى بل كانت دراسة موضوعية فى معظمها حتى عهد إسماعيل ، أما ماجاء عن الثورة العرابية فقد جاء حكمه عليها تشوبه بعض القسوة ، ويعوزه الكثير من الدراسة .

وكان الجزء الذى جاء عن موقف عباس من الحركة القومية يحتاج إلى مزيد من الوضوح ، كما كان منصفًا فى حركة مصطفى كامل ولكنه نسى أن يلقى ضوءا على الحياة النيابية التى انبعثت امتدادا لنضالنا القومى ، كما جاء القسم الخاص بثورة سنة ١٩١٩ طيبًا .

ثم تلا ذلك فى الكتاب حكمه على مصطفى كامل ، منذ أن تعرف بعباس إلى قيامه بزعامته للحركة الوطنية ، وكان الشئ الأخير فى الكتاب هو متفرقات اشتملت على الحالة السياسية بعد وفاة سعد وبعض الأحاديث والذكريات ومؤلفات شفيق وصداها بين الصحف والقراء وغير ذلك . . .

إنه إذا كان شفيق قد زود التاريخ المصرى الحديث بزاد جديد بمذكراته فقد أضاف بكتابه الأخير المزيد مما يفيد التاريخ .

وبعد :

إن كتابة المذكرات لا تزال أندر من المطلوب ولم يشتمل تاريخنا الحديث على أكثر من نوعين من ذلك يرجع إليهما الباحث فيها إلى مؤرخين هما : عبد الرحمن الجبرتى وأحمد شفيق وإن لم يبلغ الأول المناصب التى مكنته من الاضطلاع على ما وراء الأخبار من أسرار ، وكان منصرفا إلى نوع آخر من كتابة اليوميات والمذكرات الشخصية ، والفرق بين النوعين أن الجبرتى كان يدون أخبار عصره سياسية واجتماعية وكان يصح أن تقع

تحت عنوان الاخبار التاريخية من الوجهة العمومية ، وإن تحدث فيها عن أشخاصهم وعلاقاتهم الخصوصية ، أما النوع الثانى فهو خاص بأحمد شفيق وهوإن قصر فى معظمه على المذكرات السياسية فهو يعتبر أشبه باعترافات الإنسان عما يعمله وما يراه وما يتصل به مباشرة من الحوادث والانباء ، الامر الذى يحتاج فيه إلى الاستعداد المطبوع ، لأن مشاهدة الحوادث وتدوينها قلما يحتاج إلى تلك الملكة ، أما الاعتراف فإن الإنسان يدون على الورق ما يدور بينه وبين نفسه فذلك هو الباعث النفسى الذى يندر وجوده لخدمة التاريخ .

الفصل الثالث

التمهيد لحوليات مصر السياسية

الحولية ، هى كل ما تم فى حول ، بشكل يحوى حوادث العام فى مجلد واحد ، وهى غير طبيعة المذكرات كما مر بنا .

ولقد اختمرت فكرة القيام بها ، لخدمة التاريخ المصرى الحديث ، فى ذهن أحمد شفيق ، من تبعة الإستعداد الذى استثارته حادثة عرضية فى كتابة مذكراته ، وهو الإستعداد الطبيعى .

فمنذ أن كان فى باريس يتابع دراساته ، كان يقرأ حوليات مجلة العالمين الفرنسية ، وبينما كان يستجيب لطبيعته الأصيلة ، فيتابع كتابه مذكراته ، استثارت فيه هذه الحوليات الرغبة للسير على منوالها ، فقد بدا متمنياً « لو كان لنا فى الشرق مثلها » وكان يتحين الفرص لانجاز ذلك بعد عودته إلى مصر .

وأكمل شفيق دراسته ، وعاد إلى مصر فتهياً بمزيد من الطاقات الفكرية والخبرات العلمية ، وأخذ يمارس أعماله الرسمية ، وفى خاطره كانت تتردد هذه الرغبة ، تحدوها نصيحة أسداها له — بعد أن أتم دراسته — ضمن من أسدى إليهم النصح ، أستاذه فى التاريخ بمدرسة العلوم السياسية ، وهو المسيو البير سوربيل ، فقد قال إذ ذاك بأنه من الواجب فيما يتعلق بكتابة التاريخ ، أن يجعل المرء همه الأول فى التحرر من كل تعصب أو غيره « وأن يتحرى الصدق فى الرواية وتمحيص الحق فى الحوادث » ، بل يسرد الحادثة ويشفعها ببيان عللها وأسبابها وانتقاد أربابها مبيناً لهم مواضع حسناتهم وسيئاتهم وما نالته البلاد على أيديهم أو خسرته بسبب أعمالهم « ليكون التاريخ عبرة من أهل الزمن الغابر لأهل الزمن الحاضر » .

ومضى شفيق ، فى استجابة لطبيعته بعد أن استثارته الأحداث ، يعبر عنها ، تحدوه هذه النصيحة ، فيتطلع إلى إفادة بلاده فى النواحى التاريخية فأخذ . يتتبع الحوادث فى فهم جديد واستعداد قوى بعد عودته ، ويسجل مذكراته كما مر بنا ، يساعده على ذلك تدرجه فى المناصب التى هيأت له فرص الاحتكاك بالأحداث والرجال الذين ظلوا على المسرح السياسى مدى خمسين عاما ، كما مكنته المخالطة بأولياء الأمور والكبراء والوزراء ، بما زاده قدرة على تحقيق أحلامه فى كتابة المذكرات والحوليات وكانت وسائله هذه الظروف ، ثم ذكاؤه المستقرىء وأماتته .

وفى مصر ، بعد أن استقال من خدمة عباس ، وأخذ يرمق سير الأحداث فلم تعجبه الثورة فى أسلوبها ، فآثر العزلة ولكنه لم يكن منطويًا على نفسه ، بل مضى بنشاطه — فى منأى عن السياسة — فى ميادين أخرى استجابة لطبيعته المعتدلة ، التى لا تؤمن بأسلوب الثورات ، وكرد فعل للريب الذى كان يلاحظه بعد عودته ، ويحيطه فى كل تصرفاته من السراى وغيرها ، مضى يشغل فراغه بمسائل ثقافية واجتماعية ، ولكن كان همه الثانى بعد أن أتم مذكراته سنة ١٩٢٣ هو كتابة الحوليات .

كتب المذكرات ، ثم ثنى بكتابة الحوليات حلمه القديم ، وكان له فى كتابتها خطة ، بدأها بالتمهيد السريع لها ، ثم التفصيل ، ثم أخذ بعد ذلك فى كتابة الحوليات السياسية .

بدأ التمهيد فتضمن التاريخ السياسى لمصر منذ عهد محمد على حتى صدور الدستور ، فأتى فى ذلك على الوقائع السياسية ، من ذلك العهد إلى الحرب العالمية الأولى بغير تفصيل ، ثم أخذ فى سرد الحوادث بعد ذلك من الحرب إلى سنة ١٩٢٣ ينثر بينها الوثائق الرسمية وغير الرسمية والخطب والاجتماعات والأحاديث ليعطى القارىء فكرة أساسية عن تاريخ مصر فى هذا العصر .

ونظرا لطول هذه المدة ولما كانت الحوادث كثيرة من الحرب العالمية الأولى ولوثائق كبيرة عديدة مطولة ، فقد اتسع أمامه المجال ، فاضطر إلى وضع هذا التمهيد فى أجزاء

ثلاثة ، الأول ، ينتهى سنة ١٩٢٠ والثانى يتم قبل صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أو بعد إخفاق المفاوضات بين كرزون وبين الوفد الرسمى برياسة عدلى ثم ما تلا ذلك من الأزمة الوزارية وما تبعها من مخابرات لتأليف وزارة ثروت والتوطئة لأحداث تصريح ٢٨ فبراير ثم كان الجزء الثالث ويشمل الحوادث التى وقعت إذ ذاك إلى نهاية سنة ١٩٢٣ .

وكان لشفيق منهج خاص فى كتابة التمهيد قائماً على أساس التقسيم : بدأ تمهيده الأول لتاريخ مصر من محمد على إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ، وقد جاء ذلك محاولة لكتاب لتاريخ مختصر ، لأنه كتب عن غير الفترة المعاصرة ، ولكن لم يكن مع هذا تاريخاً إلا بالمعنى التقليدى للمدرسة القديمة من سرد الحوادث سرداً دون نقدها وتحليلها والإفصاح عما وراءها ومعناها وغير ذلك . .

ثم أخذ شفيق يفصل بعد ذلك كما أسلفنا فيما بقى من هذا الجزء ابتداء من الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ . ونظراً لأنه كان فى هذه الفترة فى خارج مصر إبان هذه الحرب فقد اعتمد فى معلوماته عنها ، وهى فترة معاصرة له ، إلى ما كان يرد من الصحف المصرية والأجنبية ، ولم يكن شفيق شاهد عيان للأحداث كلها فلما عاد إلى مصر سنة ١٩٢١ أتم معلوماته عن هذه الفترة بما حصل عليه من روايات بعض الرجال الذين كانت لهم يد فى الحركة الوطنية .

ولقد تناول الجزء الأول فيما بعد نشوب الحرب : الحماية وتولية السلطان حسين أثناء إبعاد عباس عن مصر ، ثم نفى سعد وصحبه إلى مالطة بعد انتهاء الحرب ثم ثورة سنة ١٩١٩ وإطلاق سراح سعد وصحبه وسفرهما إلى باريس ولجنة ملنر ومقاطعتها ومفاوضات سعد وملنر وما حدث من اعتداء بما احتوى على ٨٧٢ صحيفة يتخللها ٤١ صورة وأربع خرائط .

ثم تناول فى التمهيد الثانى الاتحاد المقدس وانقسام الوفد والاختلاف بين سعد وغيره وما نجم عن ذلك من مظاهرات واجهتها الوزارة القائمة بالقوة والقهر ثم سفر الوفد الرسمى إلى لندن وأخفاقه ثم محاولة القضاء على الثورة فى عناصرها الثورية بنفى سعد وصحبه إلى سيشل ، مع إغفال أعضاء اللجنة المركزية للوفد وعلاقة ثروت باللورد اللنبى

فى تفصيلات كبيرة استغرقت من الصفحات ما بلغ عدده ٩٢٧ صحيفة تخللتها ٣٢ صورة فوتوغرافية توضيحية .

ولقد تناول التمهيد الثالث الأحداث الباقية التى بدأت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وما أعقبها إلى أن أعلن الدستور وأجريت الانتخابات ، فى فصول عدة كسابق عهده فى حجم بلغ ٧٣٤ صحيفة تخللها ١٧ صورة فوتوغرافية توضيحيه .

وقد قام منهج الأجزاء الثلاثة من التمهيد ، على أساس عرض الأحداث وسردها . ففى هذا المنهج يسرد المؤلف الحوادث ـ سرداً ـ فى الفصل الأول من الباب الأول ، من عودة اللورد اللنبى من انجلترا أو إعلان تصريح ٢٨ فبراير ، ويعرض اتجاهات السياسة المنتظرة فى مصر فى صورة رسائل ثم شرح مقدم اللورد اللنبى إلى مصر واستقبالاته وتقديمه التصريح للسلطان مع بيان تفسيرى يبين مرامى خطة انجلترا السياسية الواردة فى المذكرة الإيضاحية ، ثم يعرض على القارىء نص التصريح ونص إرادة السلطان بتشكيل الوزارة الثروتية دون ما دراسة ولا ترابط بين الأحداث أو كشف لما وراء ذلك من أهداف بشكل يلقى ضوءاً عليها ثم عرض بعض أقوال الصحف كالأهرام والأخبار ووادى النيل وقد لخص تعليقاتها بوصفها مرحبه بالتصريح وكان ثمة غيرها مثل « جريدة الاستقلال » أبدت كثيراً من الحذر تشاركها جريدة النظام .

ثم يعرض أحاديث الجرائد الأجنبية من البورص إلى الجورنال دى كير إلى الريفورم والأجبشان ميل والأجبشان جازيت مجرد عرض .

ثم يمضى فى عرض مادة الأحداث من تصريح السير لويد جورج عن السياسة المصرية وأقوال الجرائد الإنجليزية من التيمس إلى الديلى كرونكل والديلى نيوز ووكالات الأنباء ويتكلم عن مناقشات مجلس نواب انجلترا فى إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر فى جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ وما ألقى من خطب .

ثم يمضى شفيق فى متابعة الموقف فى الداخل والاحتفال بذلك فى السراى وبرقيات تهانى الملوك ويقول : « أما الشعب نفسه فكان بعيداً عن الإشتراك مع الهيئات الرسمية

فى مظاهر الغبطة والسرور بهذا الموقف الجديد . . . » لعدم رضائه واقتناعه .

ويعود لبعض آراء الصحف : عن الموقف السياسى نقلا عن المورنج بوست والأخبار وجريدة الأمة ، والنظام ، والمقطم ، والاستقلال ، والوطن ، ثم يعود ليعرض آراء الصحافة الأجنبية .

ويتكلم فى الفصل الثانى عن ثروت والرأى العام ، ثم يعرض خطابا سياسيا طويلا لثروت .

ويعرض المترجم بالباب الثانى معلوماته عن لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها ويتكلم فيه عن اللورد النبى والسودان والجرائم السياسية واحتجاج الحكومة الانكليزية عليها والقبض على أعضاء الوفد ومحاكمتهم ثم عن مصر ومؤتمر لوزان وغير ذلك .

ويتناول الفصل الأول من هذا الباب لجنة تحضير الدستور والخلاف بشأنها فيعرض محاولة لدراسة الموقف ولكن فى غير عمق فهو لايلقى عليه ضوءا إلا من معاييره ونظرته الآخذة بالمصالحة كشأنه دائما .

كانت الحكومة قد اعترفت بتشكيل لجنة لتحضير مشروع الدستور ووضع قانون الانتخابات فحملت عليها صحافة المعارضة ويقول فى هذا : « فأبى فريق المعارضة تلبية الدعوة ولعل هذا الفريق لم يحسن صنعا فى اتيانه هذا» لم يا ترى ؟ كان الرد والتعليل فى رأيه : لأن الأمة كانت تشعر بقوة الحكومة وبأنها لا تستطيع إرغامها فى ذلك الوقت على اتباع السبل التى تراها . . أما أن هذا الفريق من المعارضة لم يحسن صنعا فحكم كان يعوزه التروى لأن المعارضة كانت فى اتجاه الرأى العام وقتئذ وكانت تمثل منه طليعته الواعية الثائرة بشكليها ولم يكن من واجبها إلا أن تفعل ذلك فعملها بهذا يعتبر قوميا غير منحرف — حقيقة كانت الأمة تشعر بقوة الحكومة — وبطشها ولكن لم يكن هذا البطش ليثنيها عن عزمها إذا شاءت زعامة المعارضة فكانت لا تزال متماسكة وقد هزت حكومات أشد منها من قبل وكان العيب كل العيب فى اتجاه الحكومة ذاتها فقد كان اتجاهها القائل بانتخاب اللجنة ، لا يعتبر اتجاها قوميا سليما ، وكان الأحرى أن يكون

جمعية تأسيسية منتخبة فالمعارضة بهذا أحسنت صنعًا بموقفها ، وكانت المسألة مسألة احترام لاتجاه الثورة لا مسألة إرغام أما عيب المعارضة فهو أنها لم تصمد فى موقفها إلى النهاية ، وهو العيب الذى اضطرت للانزلاق فيه وقبول الدستور فى النهاية صيانة للجبهة الداخلية من أن تمضى الرجعية فى اتجاهها وتسيطر — فى ظل الدستور على البلاد بشكل يضر بمصالحها وكان ذلك هو المنزلق بالثورة إلى التحول عن طبيعتها والاجهاز عليها فى مراحلها الختامية .

ثم وقف شفيق يدافع عن ساحة الحكومة وموقفها ويقول : على أن الحكومة لم تكن مهمتها سهلة وتأليف اللجنة التى كانت ترى تكليفها بوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب ويستند على ذلك بحديث كان أجراه رئيس الوزراء مع المورنج بوست عن ذلك وقد جاء ذلك صورة من محاولاته الخروج من مجرد العرض إلى الدراسة .

ثم يعرض بنفس الطريقة تعليقات الصحف وخطاب ثروت السياسى فى لجنة الدستور وينتقل إلى الاهتمام بشىء آخر وهو صحة سعد ويذكره فينعته بأنه من « أعظم الوطنيين » وهـذا حق .

ويستطرد بعد ذلك دون أن يوفى أى موضوع حقه من العرض العام ناهيك عن الدراسة فينتقل إلى رحلة اللورد اللنبى إلى السودان وغير ذلك فيتابع حديثه عن السودان فيعرض ذلك طرفا من أقوال الصحف الأجنبية عن علاقة البلدين وغيره ثم يعود بذلك التشعب فى العرض، إلى اللجنة الفرعية التى تألفت من أجل الدستور ، ثم ينتقل بعد ذلك العرض السريع إلى الجرائم السياسية واحتجج الحكومة الإنجليزية عليها ويعرض أقوال الصحف ووكلاء الأنباء وموقف انجلترا من الحوادث الجارية فى عرض لآراء وأحاديث فلا تكون نظرته إلى ارتكاب الجرائم ضـــد انجلترا إلا من زاوية الأمن لا من زاوية النضال الثورى ، فيعلن أسفه على ارتكابها ويتابع اهتمامه بذلك فى عرض لموقف الحكومتين .

وينتقل من هذا الموضوع الهام إلى حصر أعضاء الأسرة المالكة الذين يطلق عليهم نبيل ونبيله ومن ذلك إلى قانون تصفية أملاك الخديو .

وفى الفصل الثانى يسير بنفس المنهج المتشعب فى العرض فيتحدث عن اللورد اللنبى والسودان ويوالى إهتمامه بعودة سعد واعتقال أعضاء الوفد ومحاكمة بعضهم ويتابع ذلك فى تعليقات الصحف الأجنبية سيما الإنجليزية لزيادة اهتمامها بالأمر .

إهتم شفيق بعرض المادة ولم يحاول فى عرضه الكشف عن بواطن الأمور مكتفيا بذلك ولم تكن مادته كافية فى كثير من الحالات فلم يعرض لنا شيئا عن الجهاز السرى للثورة وكيف كان يدير الثورة أثناء نفى سعد بل خلا مؤلفه من ذلك كله حتى مجرد عرض المسائل الذى أهتم بشأنه ، كان يعوزه التركيز ، فالمسألة تعرض ولا بأس بعد ذلك أن تليها أحداث أخرى ! ، ثم يعود إليها مرة ثانية ، فكان ذلك أيضا يعوزه التركيز والعرض الموضوعى ، فهو مثلا يتابع الجرائم السياسية ويورد تعليقات الصحف عليها ثم الإهتمام بنقل سعد إلى جبل طارق ثم ينتقل إلى اشتراك مصر فى مؤتمر الصلح الشرقى بلوزان ويعود فى النهاية إلى أعمال لجنة الدستور .

وتكلم شفيق عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى إيجاز ورأى « أنه من الجائز وجود الأحزاب فى الدولة ، ولكن من المحرم وجود التحزب المناهض لروح الشعب » ثم يمضى فيعرض ما ألقى من خطب فى اجتماع الحزب مع عرض مبادئه دون دراسة .

ويهتم بالحزب فيتكلم عن إطلاق الرصاص على عضوين من أعضائه فيبدى أسفه وألمه ، ولكنه يقف دون الكشف عن حقيقة الأمر، مع أنه كان يحاول أن يعرض مادة تاريخية . ويرى فى ذلك أنه كان ثمرة روح الخصام والعدوان السائد فى الأمة ، دون إلقاء ضوء على الحادث ، علما بأن الجريمة قد جاءت عن خطأ غير مقصود من الجناة فقد كان المقصود من الإغتيال هنا أثنين آخرين من الحزب ، وكان الحادث جزءا من نضال الطليعة الثائرة باعتبارها أن المعتدى عليهما كانا من المارقين عن وحدة الثورة وأهدافها .

لم يتعرف شفيق على الموقف ولا عرض مادة كافية عنه بل أسرع ينتقل الى موضوع لجنة الدستور واستقالة ثروت من الوزارة وصداها فى مصر والخارج وتولى توفيق نسيم

الحكم ثم يتابع أخبار الوزارة وما تلا ذلك من إشاعات أزمة وزارية إلى استقاله اوزارة فى عرض لوثائق سياسية هامة . وتأليف وزارة يحيى ابراهيم وما تلا ذلك من نشاط سياسى من أحاديث وتصريحات وبيانات للوفد وجريدة الاحرار الدستوريين .

ويعود مهتما بإطلاق سراح سعد ، فعرض آراء الصحف البريطانية واختلاف آرائها ويتابع تحركات سعد فى فرنسا فينتقل منها الى مسألة اعلان الدستور ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ثم يضع أمامنا نصه وما أعقب ذلك من تصريحات ونقد للدستور والتضارب فى ذلك بين تأييد للدستور ومعارضه له إلى إطلاق سراح المعتقلين من اعضاء الوفد فى مصر وجزيرة سيشل .

وقد أسهب فى وصف عودة سعد إلى وطنه كما اهتم بنشاطه والاعداد للانتخابات ، وكذلك الاحزاب الاخرى ثم اورد شفيق فى ذيل التمهيد خلاصة لهذا الجزء دون فيه رأيه في ثروت فأشاد بحياته وخدماته لمصر كما أورد شيئا عن وزارة نسيم بشكل مقتضب.

أن الأجزاء الثلاثة التى كتبها أحمد شفيق كمقدمة تمهيدية لحوليات السياسة التى بدأت منذ سنة ١٩٢٤ وما بعدها ، تعطى فكرة سريعة عما كان يقصده من ورائها من بيان التاريخ السياسى لمصر من عهد محمد على حتى إعلان الدستور ، ولكنها كما تجلى من دراستنا للاجزاء الثلاثة ، لاتعتبر دراسة تارخية بالمعنى المعروف بقدر ما كانت تدوينا وعرضا للحوادث .

فالجزء الأول الذى كتبه سردا للحوادث حتى الحرب العظمى سنة ١٩٢٤ ليس كافيا كما أنه لم يمض والمنهج التاريخى ، وإن مضا فيه شكلا على التقسيم والتبويب الا أنه لم يستشر فيه المراجع ، وقد كانت عن هذه الفترة كبيرة لاتستعصى فى الرجوع من أجلها على المراجع ، على مؤلف ملم الماما جيدا بالعربية والفرنسية كأحمد شفيق ، كما لم يكن نهجه قائما على النقد والتحقيق فى هذا الجزء الذى حاول أن يعرض فيه تاريخا .

ومنذ أن أخذ يفصل الاحداث من سنة ١٩١٤ فيما احتواه بقية الجزء الأول حتى عام ١٩٢٠ وما احتواه الجزءان الآخران الثانى والثالث فقد سار فى عرضه متخذا شكل

بالتقسيم والتبويب ، وحاول استشارة المراجع ولكنها كانت لديه هى الصحف ولم يكن عرضه فى شكل دراسة .

حقيقة تجلى من بين الصفحات اتجاهات تكشف عن رغبة فى الدراسة ولكن ما جاء منها لم يكن دراسة بل مجرد عرض الاحداث دون ما دراسة لوجهات النظر المختلفة عن الحادث .

وبالرغم مما كان يتوقع ، من أن يكون العرض فى مادته أوفى ، والأضواء على الأحداث كافية ، فإن ذلك لم يكن واضحا تماما فقد كان في مقدوره لما عرف عنه من الذكاء المستقرىء وسابق الروابط مع أعلام السياسة العليا فى مصر ، ووقوفه على أصول الاتجاهات فى السياسة فى مصر منذ أن عاصرها وسار معها ، أن يزيد الأحداث التى عاصرها مادة ووضوحا ويبلورها سيما فيما جاء عن ثورة سنة ١٩١٩ والجرائم السياسية التى تعاقبت . وعن الدسائس التى كانت السراى تحوكها ضد الثورة وعن المنظمات السرية التى تشكلت فى ظل الثورة وكانت بيدها القيادة وغير ذلك .

أما طريقة عرضه للأحداث فلم تكن طريقه الاستقراء كما قلنا بل طريقه سرد لأحداث متباينة مختلطة دون ما جهد مبذول — إلى حد ما — فى الكشف عن جوهر الأحداث ، وطالما كانت هذه الأجزاء مجرد تقديم لحوليات ، فقد كان من الافضل إذا ما سارت فى عرض الأحداث على أساس التقسيم الموضوعى فذلك أوفى عرضا وأشمل وضوحا .

أما طريقته فى إصدار الاحكام على الاحداث والشخصيات فقد كانت محاولة لوزن كل الأمور بميزان ، وهو أمر لا ينسجم وأسلوب الحكم التاريخى على الامور . ذلك الذى يقوم على أساس التقدير العام والوزن العام لها ، فتقدير الحدث التاريخى يحدد فى جوهره كذرة متفاعلة مع سائر الأحداث وبمقدار الكشف عن ذلك يكون مقدار وزنه .

ويتجلى فيما مضى ، أن ما جاء فى الاجزاء الثلاثة لا يستطيع أن يعطى صورة دقيقة

عن الفترة التى سبقت فترة الحوليات السياسية إلى حد كبير .

ولقد اعترف أحمد شفيق بهذا اعترافًا صريحًا فيما يتعلق بما كتبه عن الأحداث التى مرت وهو خارج مصر منذ سنة ١٩١٤ سواء ما كان منها مستقى من الصحف أو ما حاول تحقيقه بعد ذلك من المعاصرين بل وما تلا ذلك من الأحداث التى عاصرها بعد ذلك ، فإن ذلك كله لا يعطى صورة دقيقة تامة عن تاريخ الأعوام التى كتب فيها لا للأسباب التى ذكرناها فقط ولكن لسبب نود إضافته إلى هذه الأسباب جاء على لسان المؤلف نفسه تلمس به الحذر فيما جاء منها من نقص وهو أن : «الحقائق التاريخية لا تدون كاملة أثناء وجود المعاصرين بل كمالها يقدر بعدها عن الجيل الذى تدون عنه » عندما تزداد الأمور تكشفًا والوثائق تحرراً بعد ذلك على أن ذلك ليس السبب الوحيد فى قصورها فقط بل وما أسلفناه من أسباب .

وأما ما يصدق على كتابات المؤلف عن المدة التى عاصرها فهى كما قال إلى حد كبير « صورة قريبة مجردة من الهوى لحياتنا السياسية وما إليها من أواخر سنة ١٩١٤ حتى حتى سنة ١٩٢٣ .

أما ما بقى من قيمتها حتى اليوم فيكمن فى وجودها كمادة مهيئة لمن يشاء الاستعانة بها للدراسة ، خصبة بوثائقها فيكتب عن هذه الفترة تاريخيًا .

ولعل المؤلف كان يدرك هذه الحقيقة ـ تمامًا ـ عندما قال : إنه كان يستهدف منها إعانة مؤرخى المستقبل ويكفيهم مؤونة الالتجاء إلى مطولات الصحف والمجموعات الرسمية سيما المستندات التى كان يعرضها كاملة أحيانًا أو مقتبسة من نصها الأصلى .

الفصل الرابع

حوليات مصر السياسية

ما أن انتهى شفيق من مذكراته اليومية فى نصف قرن ١٩٢٣ ، حتى أعد مشروعه عن حوليات مصر السياسية ، وبعد أن أخرج التمهيد لهذه الحوليات ، بدأ ينشر الحوليات السياسية ، وكانت محاولة لتسجيل حوادث مصر — لا لدراستها — فى كل عام على شكل حوليات كما ترويها وتعلق عليها الصحف المصرية والأجنبية فى شكل عرض مدعم بكثير من الوثائق .

تراه يحدثنا عن أهميتها فيقول عنها بأنها « وضع حديث فى الشرق لم يطرقه طارق قبل اليوم اقتبسه من أهل الغرب إلا أن التاريخ فى الشرق ما زال مقتصرا على سرد حوادث الأزمان الغابرة غير الحوادث الجارية التى لا يدونها غير الجرائد فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى ، فجعل الغربيون هذه الحوليات كأنها جريدة الجرائد تحوى الحوادث العامة فى مجلد واحد يسهل اقتناؤه وحمله فيغنى عن تلك المجموعات الضخام ويرجع إليه للتفكير والتذكير . . »

بدأ ينشر الحولية الأولى لعام ١٩٢٤ ثم الحولية الثانية عن حوادث سنة ١٩٢٥ وكانت الثالثة عن سنة ١٩٢٦ والرابعة عن سنة ١٩٢٧ والخامسة عن حوادث سنة ١٩٢٨ والسادسة عن سنة ١٩٢٩ ثم السابعة عن حوادث سنة ١٩٣٠ .

وقد عرض الحولية الأولى فقسمها إلى ثلاثة أبواب احتوى الباب الأول على تسع فصول والباب الثانى على ست فصول والثالث على فصل واحد أما سائر حولياته فقد قسم كل حولية منها تقسيما زمنيا إلى اثنى عشر بابا كعدد الشهور ، تضمن كل باب حوادث شهر ، وقد انتظمت الحوادث فى كل شهر فى فصول وكان فى نهاية كل باب متفرقات تتضمن جسام الحوادث الفردية ، كتشييد عمل جليل ، أو عقد معاهدة ، وكان يهتم بتحليل

شخصية رئيس كل وزارة بعد انتهاء عهدها ،وكان المؤلف يلخص حوادث العام تلخيصاً غير ممل لمن أراد أن يلقى نظرة إجمالية عن الحياة المصرية فى وقت مضى .

ولقد اختلفت حجوم هذه الحوليات بعضها عن بعض ، باختلاف حوادث السنين التى سجلت عنها حوادثها ، فكانت صفحات الحولية الأولى ٦١١ صفحة يتخللها ١١٩ صورة،وجاءت الثانية أضخم من الأولى إذ بلغت ١١٠٤ صحيفة ضمنها ٧٤ صورة ،واقتربت الثالثة فى الحجم من الأولى إذ بلغت ٧٠٦ صفحة مع ١٩ صورة ،وكانت الحولية الرابعة كالسابقة تقريباً إذ بلغت ٧٨٢ صحيفة مع ست صور، وكانت الحولية الخامسة أكبر من الحوليات السابقة إذا بلغ حجمها ١٥٢٦ صحيفة تضمنت ٢٤ صورة،أما الحولية السادسة والسابعة فتعتبر كل منهما أكبر الحوليات إذ بلغت كل منهما ١٦٠٠ صحيفة وقد احتوت السادسة ٢١ صورة والسابعة ١٣ صورة فوتوغرافية توضيحية .

ولقد اتبع أحمد شفيق منهجاً واحداً — تقريباً — فى تسجيل حوادث حولياته السبعة وعرضها .

توخى المؤلف أن يضمن الحولية الأولى تضميناً وافياً عما حدث فى العام النيابى الأول لمصر بعد الثورة .

كان الدستور قد صدر ،وبدأت فى ظله الانتخابات النيابية ، وأخذ الناس ينشغلون بذلك الأمر وبذلك الصراع الذى دار بين الأحزاب القائمة : الوفد والحزب الوطنى ثم، حزب الأحرار الدستوريين ، حول مقاعد مجلس النواب إذ ذاك ، عندما أخذت الثورة تشهد مراحلها الختامية ، وبداية عهد التجزئة فى طرق القضية الوطنية .

وكانت مرحلة ،أن مثلت تحولا فى مجرى النضال الثورى ، فقد مثلت — بالتالى — عودة لحياتنا النيابية بعد أن انقطع بها السبيل ، منذ أن أخفقت الثورة العرابية واحتلت مصر ، وضاع بهذا نظامها النيابى الأول فى ظل هذا الاحتلال البغيض .

يصف المؤلف فى الفصل الأول كيف سارت الانتخابات ، فيمضى فى وصفه مع نشاط الأحزاب وأساليبها فى الدعاية الانتخابية وشدة المعارك بين كل فريق ، وما ألقى من خطب ،

استقاها من جرائد : الأهرام والأخبار فى ذلك العام، ويعرض طرفا من هذه الاتجاهات .ويتكلم عن ظهور الانتخابات والتفوق الساحق لمرشحى الوفد معتمدا على جريدتى : الأهرام والبلاغ ، ثم يحاول عرض دلالة ذلك الفوز على اتجاه الرأى العام ، سيما فيما يتعلق بشعوره نحو القضية الكبرى فيقول بأن « البلاد كانت بذلك تعتنق مذهب الوفد المصرى فهى ترى أن السعى بالطرق المشروعة ومنها المفاوضة هى الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الإستقلال التام . . »

ولا جدال فى أن مصر كانت تعتنق مذهب الوفد وكانت على ثقة بزعيم الثورة قبل كل اعتبار ، وإنها كانت توليه هذه الثقة إينما اختار السبيل لحل القضية الوطنية .
وأخذ يعرض أقوال الصحف البريطانية فى نتائج الانتخابات من خلال تلغراف خاص لجريدة الأهرام وكذلك الجرائد الوطنية .

تراه يعرض المادة عرضا دون إستشارة مراجع عن الصحف ولا محاولة للدراسة بل اكتفاءا بالعرض بالأسلوب الصحفى .

وينتقل إلى الفصل الثانى فيبدأ باستقالة وزارة يحيى إبراهيم ، ويعرض نقدا لأعمال وزارته ثم يعرض أعمالها عرضا خفيفا ثم ينتقل للفصل الثالث فيتحدث عن وزارة سعد زغلول وتوليته الوزارة وقبوله ذلك ثم عن كتابى تأليف الوزارة ويهتم فى الفصل الرابع بأعمال وزارة الشعب من تعيينات وتنظيمات جديدة وتصرفها إزاء المسجونين السياسيين ويشرح أحمد شفيق مدى نجاح سعد فى ذلك ، بعد استشارة الإنجليز على أنه كان فى هذا أيضا كما مضى فى سابق نهجه يستشير الصحف أيضا دون أن يحاول تحقيق الأحداث بنفسه باستشارة المعاصرين مثلا وكان حريا أن يفعل ذلك على الأقل مع ما كان يبدو منها على جانب كبير من الأهمية .

ثم ينتقل بعد ذلك فى تشتت كعادته فى العرض إلى الحديث عن مقبرة توت عنخ آمون ومن ذلك ينتقل إلى الحديث عن الزعماء الطرابلسيين اللاجئين إلى مصر فيحاول عرض

دراسة عنهم ثم يعرض انتخابات مجلس الشيوخ فى الفصل الخامس والإستعداد لافتتاح البرلمان ثم افتتاح البرلمان فيصف ذلك وصفا شاملا .

وتجد مادة خصبة حول الحياة النيابية من ملاحظاته حول البرلمان إلى حديثه حول خطبة العرش والرد عليها معتمداً على بعض الصحف المعاصرة ، فقد أخذ يعرض نشاط البرلمان فى مجلس الشيوخ ومجلس النواب حول مسألة خطبة العرش فيعرض لبعض الخطب التى ألقيت والأحاديث التى دارت متبعا فى ذلك سير أعمال المجلسين فى ذلك الموضوع وكان يرجع فى ذلك إلى مضابط المجلس ولكنه مع هذا لايكاد يمضى مع الحياة النيابية حتى يقطع ذلك الموضوع فيتكلم فى تشعيب عن موضوع الخلافة ، وفى الفصل السادس وقد أثيرت فى شهر مارس كمسألة شغلت أفكار العالم الإسلامى بأسره

وقد حاول أن يقدم فى هذا عرضا تاريخيا عن حكم سلاطين آل عثمان وأنو ا الخلافة وتاريخ تركيا إلى عهد الكماليين وإلغاء الخلافة ثم يتحدث عن وقع ذلك الخبر فى مصر ويقول « ولقد كان فى مصر إجماع على بقاء الخلافة » .

ويعود أحمد شفيق ثانيا إلى الحياة النيابية فيكتب فى الفصل السابع عن الهيئة التشريعية الأولى وما تبع ذلك من أعمال البرلمان ومناقشاته فيعطينا مادة خصبة تهم مؤرخ التاريخ النيابى لمصر الحديثة فيتابع جلسات المجلسين عن لجنة الطعون فيعرض ذلك ويفصله تفصيلا.

ويتابع الجلسات فيتحدث عن مكافأة أعضاء مجلس النواب وتقديم مشروع ميزانية الدولة المصرية وإحالته للجنة المالية وقد عرضت لجنة المالية مشروع قانون خاص بتقرير مكافأة لأعضاء البرلمان ثم يعرض مسألة المفاوضات التى أثيرت فى ذلك الوقت مع بعض .

أخذ شفيق يتعقب موضوع المفاوضات الذى كان قد أثير فى المجلس ثم أخذ يستعرض أقوال الصحف عن عقبات المفاوضات فى جريدتى السياسة والبلاغ وتابع مناقشات المجلس فى عرض الرغبات التى كان يبديها الأعضاء ومسألة مشروعات السودان.

ثم ينتقل لمجلس الشيوخ ومناقشاته فى الفصل الثامن فيتكلم عن مكافأة الأعضاء ومحاكمات الصحف التى اهتم بها فحاول عرض أول القضايا التى هاجمت بها الوزارة

رجال الصحافة ، والأشخاص الذين ينشرون آراءهم فيها ، وقد عمدت الوزارة إلى محاسبة الصحف بمصر على كل كبيرة وصغيرة كما حدث مع جريدة الكشكول والأخبار واللواء ومع أفراد هذه الصحف ، وكانت تشتد فى المراقبة حتى غدا ثمة عدد ملحوظ من القضايا المرفوعة ضد الصحف .

وقد حاول شفيق فى هذا العرض أن يستخدم مذكراته فى تسجيل ذلك الحادث من هذه الحولية فثبت هنا ما سمعه وما رآه شخصيا .

ثم ينتقل المؤلف إلى مسألة السودان فينقل لنا عنها من جلسة ٧ يونيه فيتابع الحديث بين الصوفانى وسعد حول هذه المسألة وقد سأل الصوفانى رئيس الوزراء عن طريقة علاج مسألة السودان وهنا شرح رئيس الوزراء الطريقة لعلاج المسألة وقال «لا يرى طريقة عملية إلا المفاوضة وأنها هى السبيل الوحيد الذى يؤدى إلى إثبات حقوق مصر » .

ورغم أن جلسات مجلس النواب كانت بوجه عام حافلة بالموضوعات المختلفة التى وردت عند الحديث عن الميزانية فإنه لم يعرض منها إلا ذلك .

ويتكلم عن أزمة وزارية بسبب السودان فيدرسها من خلال ما جاء عنها بجلسة مجلس النواب فى ٢٩ يونيه وبين موقف المجلس ورئيس الوزراء منها ، فقد جاء فى بعض التصريحات : أن المفاوضات ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير فأعلن سعد : أنه صرح مرة بأنه يستنكر هذا التصريح وقال موجها الكلام للنواب « ولقد سبق أن قلت لكم إنى إذا لم أجد طريقا للمفاوضة على غير هذا الاساس فأنى لا أدخل فى المفاوضات أصلا . . . » وأنه إذا لم يصل إلى هذا فإنه يتخلى عن الحكم فأيده المجلس وأعلن ثقته به بالاجماع ، ومع هذا طلب إليه المجلس أن يعرض على الملك الثقة به عندما يعرض استقالته وقدم سعد استقالته ولكن الملك « ألح عليه فى البقاء » .

ثم تابع شفيق الموقف فى أطرافه الأخرى بين الصحف ، وكانت تُرى إلا مسوغ لاستقالته وكان الرأى العام — كما تجلى من المظاهرات التى قامت لتأييد الوزارة —

يطلب منه البقاء فى الحكم ، وقد جاء ذلك من شفيق عرضا مريحا للذهن وقد تابع ذلك أيضًا بين جلسات مجلس الشيوخ .

ويتكلم عن ميزانية الدولة فى جلسة السبت ٢٦ أبريل وبيان وزير المالية المطول عن سنة ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ فيعرضه فى مقتطفات ، فيتابع عرض بعض الضرائب ومسألة أموال الحكومة المودعة فى البنك الأهلى ومسألة الموظفين ومرتباتهم وكثرتهم ونفقات جيش الاحتلال ، حتى انتهى المجلس من نظر الميزانية ولكنه لم يعرض آراءه عن ترتيب هذه الميزانية ولجأ إلى آراء الجرائد المعارضة فى انتقادها الحكومة حول ذلك الترتيب ، علمًا بأن مضابط المجلس كانت كافية للرجوع إليها ، ثم تكلم عن مسألة ديون الجزية التى كانت ضمن المسائل التى أثارتها الصحف المحلية بمناسبة عرض هذه الميزانية واستغلال بعض الجرائد لها .

ويعرض شفيق مسألة السودان فى الفصل التاسع ، كمشكله من أعقد المسائل التى تناولها التسوية النهائية للمسألة المصرية ، وكانت تلك تشغل بال الرأى العام فأخذ يعرض المسألة فيبدى ميول الإنجليز للانفراد بالحكم فى السودان ويستمر فى عرضه للموقف مستنداً على بعض مقالات نشرتها الصحف المعاصرة المحلية كالمقطم والأخبار والأهرام والسياسة ثم الاجبشيان جازيت والجورنال وبعض الأحاديث الصادرة عن سعد وعبدالعزيز عزت ،وأخذ يتابع الموقف ثم يعود إلى مجلس النواب فينقل إلينا من إحدى جلساته المنعقدة فى ٢٣ يونية اتجاهًا نادى به الصوفانى والرافعى ، ويلفت الأنظار إلى ما يحدث فى السودان ، وموقف رئيس الوزراء ومشاركة حكومته لهذا الشعور بالنسبة للسودان ، وكيف ينظر بعين المقت لأعمال الإنجليز ، وأخذ يعرض المسألة من وجهة نظر بريطانيا من خلال بعض التصريحات والخطب ومن خلال ما نشرته الصحف البريطانية مثل الديلى أكسبريس والديلى تلغراف والديلى كرونكل والتيمز والمورنيج بوست وغيرها ، ويتابع الموقف فى السودان نفسه ومظاهراته نقلا عن التيمز والأهرام وبعد أن عرض لبعض آراء نواب المعارضةفى مصر ، حاول تعليل ظهور مسألة السودان

بشكلها الحاد فقال : بأن ذلك قد بدأ فى البرلمان المصرى إبان تقرير الميزانية ومحاولة ضم ميزانية السودان لميزانية مصر .

ولقد أولى شفيق هذه المسألة إهتماماً كبيراً لأنها كانت مسألة تشغل أذهان كل الناس والمسئولين فى الداخل والخارج ، وقد قام بعرضها كما رأينا مستقاة من الصحف .

ويأتى الباب الثانى من الحولية فتجد الفصل الأول يبدأ بمسألة الاعتداء على حياة سعد .

بدأ ذلك يعرض القضية فيعرض آراء بعض المصريين عن دخول المفاوضات ، والدوائر السياسية المتصلة بالوفد وبعض الصحف وعن أسلوب المفاوضة فى حل المسائل المتعلقة ببريطانيا .

وكان من الجلى أن يميل سعد إلى قبول الدعوة التى كان قد وجهها إليه ثمانية من النواب البريطانيين ، وأن تجرى المفاوضات فى شهر يولية . وقد انتهز أحد الشبان فرصة سفر سعد إلى الاسكندرية ، وأطلق عليه رصاصة أصابته فى ذراعه الأيمن ، ولكنه نجا من الحادث وكشف الشاب فى ادعائه عما حمله على ذلك وهو رغبة سعد فى المفاوضة ، ويمضى المؤلف فى عرضه للحادث معتمداً على صحف البلاغ ، والسياسة ، ويحاول التعرف على ما ينتمى إليه المجرم ، ولكنه لم يستطع كمعاصر أن يحقق ذلك الحادث فيزيد حقيقته التاريخية استجلاء ، وكان استقراؤه لمجرى التحقيق يحتاج لمزيد من الدقة .

وأخذ يعرض لآراء الخاصة التى حاولت تعليل إندفاع الجانى ، وذلك بين الصحف واخصها البلاغ ، من أن الأمر كانت له علاقة بالخديو عباس .

ويتكلم عن سعد والمفاوضات، فيذكر سفره إلى الاسكندرية ، ومقابلات الشعب واحتفاؤه به أينما سار فى الاسكندرية ، وبين المحطات ، وفى الاسكندرية ، وكيف كان فى حاجة إلى السفر « على أثر الجناية » إلى أوروبا للاستشفاء ، على أساس أنه إذ وجد الفرصة لا يحجم عن المفاوضة .

ذكر الحفاوة به فى الأسكندرية والخطب التى ألقيت وخطبة سعد مستندا فى ذلك إلى إعداد جريدتى الأهرام والبلاغ وغيرها من الصحف التى رجع إليها وقد استنتج من أقوال سعد « ومن قرائن الأحوال » أن سعدا كان عازما على المفاوضة دون الإرتماء عليها « على قول الأهرام » ويحاول إلقاء ضوء على الموقف فيقول « وإذا رجعنا إلى قرارت البرلمان وإلى تصريحات سعد باشا عرفنا بلا صعوبة وبلا تكهن القواعد التى رفضها سعد للاتفاق مع الانجليز وهى إذا كانت جمعت بقوله « الاستقلال التام لمصر والسودان » فإنها بسطت بما قاله لمندوب جريدة التيمس بأنها لا تخول انجلترا حقا لم يكن لها قبل الحرب » .

ويعود فيعرض أراء الأحرار الدستوريين ثم يتابع تفاصيل رحلة سعد من مرسليا إلى باريس إلى لندن وأحاديثه فيعرضها عرضا نقلا عن الصحف المحلية والأهرام ثم يتكلم بعد ذلك عن تعديل قانون الاجتماعات فى مجلس النواب ، ويتابع أقوال الصحف فى الأخبار والسياسة ثم ينتقل لختام أعمال البرلمان فيقول « أما الأعمال التى قام البرلمان بها فإنها على كثرة ما فيها من اقتراحات كانت يسيرة كما يدعى البعض » .

ويعود ليطرق موضوع السودان فى الفصل الثانى فيكتب عن حوادث السودان بعد أن كان السبيل قد انقطع بالحديث عنه يتداخل موضوعات أخرى وهو يتشعب فى العرض .

فأخذ يقص علينا حوداث السودان المشربة بعطف نحو مصر تلخيصا من الصحف المحلية ،وكذا المظاهرات والإعتداءات وغيرها مستقاة من الصحف أيضا .

وهو بعد ذلك ينتقل للمفاوضات فيتابع رحلة سعد من باريس إلى لندن مستندا إلى تلغرافات الأهرام .

ثم يتكلم عن مشكلة الحج والعلاقات بين مصر والحكومة الحجازية ولا يلبث أن يرتد إلى السودان أيضا فيتابع أحداثه فى اقتضاب .

وينتقل إلى الفصل الرابع ، ليتكلم عن مسألة الحدود الغربية فيهتم بتحديد مواقع

السلوم وواحة جغبوب مع ذكر شيء من معالمها ، وكيف انتهزت إيطاليا فرصة حدوث أزمة السودان فقامت بحمل الوزارة على النزول عن هذه الواحة لإيطاليا وكيف أذيع أنها تريد أن تعتمد على القوة للوصول إلى غايتها ، وذلك نقلا عن الأخبار وكيف كان شعور حكومة مصر وجمهورها ، ثم يوالى شرح موقف بريطانيا وما تلا ذلك من محاولات لحل الموقف ومضى — كعادته — ينقل عن إحدى الصحف الانجليزية ، موقف سعد ومباحثاته مع سفير إيطاليا فى باريس وعن صحيفة أخرى عن سير المفاوضات بين إيطاليا ومصر بشأن الحدود إلى أن أصدرت الحكومة المصرية بلاغها عن وجود حركة عسكرية فى غرب السلوم لاحتلال جغبوب فاهتم مجلس الوزراء بذلك ثم يتابع المخابرات بين الحكومة بشأن ذلك .

ثم يغير وجهته فيتابع مفاوضات سعد وهو يقيم فى باريس فى ترقب لبدايتها ، فيشرح ظروف المفاوضات وكيف أنها لم تبدأ لعدم تحديد موعد لبدايتها وكيف أن ذلك قد انتهى بدعوة مكدونالد لسعد فى ١٦ سبتمبر إلى المفاوضة فى لندن ، وأخذ يتتبع أخبار المفاوضات وتعليقاتها بين الصحف المحلية والأخبار والسياسة والأهرام والبلاغ ثم يتابعها بين الصحف الانجليزية إلى بداية الاجتماع معتمدا على برقيات الأهرام والبلاغ والمقطم ثم يتابع بعد ذلك أنباء الصحف الاجنبية من الديلى تلغراف إلى السندى تيمس والديلى ميل والأهرام ثم سير الدور التمهيدى لهذه المفاوضات فى لندن واستقبال سعد من المصريين المقيمين هناك ، ثم انقطاع المحادثات وعودته لمصر وقد جاء نشرة للكتاب الأبيض الانجليزى عن المفاوضات التى دارت مفيدا ، فقد كشف ذلك عن مدى إخلاص سعد لقضية البلاد ثم أخذ يعرض أقوال الصحف البريطانية والمصرية حول المفاوضات واتجاهاتها وإلى تتبع الأحداث حتى عودة سعد إلى مصر .

وأخذ يعرض الحوادث من خلال الصحف المحلية المعتادة ، وبيان قلم المطبوعات ، وبلاغ حكومة السودان ١٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وتناول صحف القاهرة له من الأهرام والسياسة وغير ذلك .

ثم لايلبث صاحب الحوليات أن يترك ذلك لينتقل إلى موضوع آخر فى الفصل الخامس فيتكلم عن إصلاح الأزهر ، وإضراب الأزهريين ، وموقف حكومة سعد من ذلك ، وأخذ يعرض رأى الجرائد الإنجليزية بنشر ذلك الحادث دون محاولة يبديها من ناحية بشأن ذلك .

ثم يمضى فى متابعة الموقف السياسى بين الصحف ، ثم ينتقل إلى الكتابة عن إشاعة استقالة الوزارة ومحاولة سعد الاستقالة لضعف صحته ، ثم موقف النواب فى بداية الدورة البرلمانية الثانية وقرار الأكثرية بإعلان الثقة بالوزارة ، ولم يحاول شفيق فى هذا أن يتحرى الموقف من أطرافه باستشارة بعض الثقات والرجوع إليها أو استقراء الحوادث وقد كان متتبعاً لها ، فلم يخرج بهذا بتعليل للاستقالة تعليلا شافياً ! ! ويمضى فى عرضه ليقول إن سعدا قد سحب استقالته ، بناء على الإجماع على بقائه .

وينتقل شفيق بعد هذا الموضوع إلى موضوع آخر فى الفصل السادس ، وهو مقتل السردار ، فذلك الحادث التاريخى الذى كانت له آثاره القوية فى تصفية جهاز الثورة السرى والتنكيل بدعاة التطرف ، وتمكين الرجعيين من إدارة دفة الأمور السياسية فى البلاد .

ورغم أهمية هذا الحادث فلم يتبع فى الكشف عنه وعرضه غير ما اتبعه من قبل فى عرض الأحداث ، فقد حاول عرض الحادث من خلال البيانات ، ونشرات الصحف دون تحرى الموقف ، ثم يعرض المذكرتين اللتين قدمهما المندوب السامى إلى سعد ويتابع موقف النواب والوزارة وردها على اللنبى ، ورد دار المندوب السامى على رفض مصر تلبية مطالب حكومة بريطانية الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من البلاغ المقدم ، وإرسالها التعليمات لحكومة السودان بإخراج جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية من السودان وإطلاق يدها فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة ودفع الغرامة وقدرها ½ مليون جنيه فوراً .

ويتابع الموقف هكذا حتى استقالة وزارة سعد فى ٢٣ يولية وقبولها ثم يأتى على نص

الاستقالة والـكتب المتبادلة وموقف المجلسين فى صورة عرض عام واحتجاج الشيوخ والنواب ويتابع بعض أقوال الصحف المحلية عن الموقف .

وينتقل للباب الثالث والأخير بالـكتاب وهو عن وزارة أحمد زيور وهو أول باب له عنوان شامل ثم يبدأ بالفصل الأول عن تأليف الوزارة الزيورية .

وهكذا يعرض الحوادث فلا يستخدم إلا الصحف والأحداث السياسية كما تعرضها الصحافة ، وتزيدها إيضاحاً بالمستندات والوثائق المنشورة أما الدراسة فكانت محاولات خفيفة وقارىء هاذ الحادث لا يستطيع بهذا العرض معرفة كنهه إلا إذا قرأ مذكرات سعد أو أية مذكرات شخصية معاصرة ولم يستطع أحمد شفيق ، وكان معاصراً وله سابق معرفته بهذا النشاط ، أن يعرف ما وراء هذا الحادث ليعرف المدبر الأكبر له بل ولم يبدأ أية محاولة لهذا ، تشير حتى إلى ملامح الطريق لذلك وهو الحادث الذى أجهز على الثورة .

وبدأ عهد جديد فى وزارة أحمد زيور ، فيعرض تأليفها كما جاء فى الـكتابين المتبادلين التقليديين بين أحمد زيور وبين السراى ، ثم تأجيل البرلمان ويتابع الموقف حتى القبض على بعض أفراد الجهاز السرى للثورة دون أن يفصح عن ذلك ويتابع الموقف عن احتجاج الوفد المصرى لدى الدول الـكبرى ولدى عصبة الأمم واحتجاج الهيئة الوفدية على تصرفات الوزارة .

ثم يتكلم عن سياسة الوزارة الزيورية وتسليمها جميع المطالب الانجليزية .

ويأتى الفصل الثانى فيتحدث عن الأزمـة وعصبة الأمم ويتابع الموقف الدولى وتحالف الدول الإستعمارية فرنسا وإيطاليا مع انجلترا فى مواجهة مصر وعدم رغبتهما فى التدخل فى شئون مصر ويتابع الموقف فيصور محاولات جعل المسألة ، مشكلة دولية وكيف كان ذلك يمضى فى تعثر ، وقد جاء عرض المؤلف هنا للموقف الدولى عن طريق بعض الأحاديث والصحف كافيا لبيانه إلى حد كبير .

ثم يتابع السير مع الموقف فيذكرلنا قصة مؤامرة كان قد دبرها بعض المصريين

المتحمسين ضد وزراء بريطانيا واللنبى نفسه ، ويعتبرها قصة غريبة ويتابع أثر ذلك فى انجلترا نفسها وينتهى إلى أنها قصة مختلقه مرتبة ترتيبا ، وكانت القصة ، وهى من نشاط الجهاز السرى للثورة ، فى حاجة إلى مزيد من الدراسة لوجه التاريخ .

ثم تكلم عن الدعوة لمؤتمر وطنى على أثر تمادى الانجليز فى الخطة التى رسموها لتنفيذ مآربهم فى مصر والسودان فيما يتعلق بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير فيتابع ذلك ثم يعرض فى الفصل التالى موضوع حل البرلمان بعد تأجيله .

وهكذا مضى شفيق فى أجزاء الحولية على هذا النسق من عرض المادة فى نسق كان من الممكن أن يبدو أكثر وضوحا إذا ما راعى التقسيم الموضوعى لا مجرد سرد موضوعات لا ترتبط ببعضها كما أنه اكتفى بعرض مادته بالنقل عن الصحف ويعرض بالمستندات وكان يتحرز فى إخضاعها للفحص والنقد مكتفيا باستقصاء مادتها من أفواه المسئولين السياسيين المعاصرين ، ولعله شاء بهذا أن يجعل من الحولية مجرد عرض للأحداث وجريدة جرائد العصر .

ولقد سار هكذا فى سائر الأجزاء ولكنه تميز عن الحولية السابقة فى أنها قسمت تقسيما زمنيا منحها مزيداً من الوضوح فى العرض خلال فترات زمنية متتابعة بينما كانت الحولية الأولى مقسمة إلى أبواب ، ثم إلى فصول تحتوى كل منها على موضوعات لا يمت الكثير منها بسبب للآخر ولاهى من أحداث فترة زمنية واحدة من فترات هذا العام .

أخذ شفيق إبتداء من الحولية الثانية التى كتبت عن سنة ١٩٢٥ ، إلى الحولية السابعة يقسم المادة متتبعا المنهج السابق فى عرض مادتها إلى أبواب ، كل باب يحوى أحداث شهر بأكمله ، ثم يقسم الشهر إلى فصول كل فصل احتوى على بعض الأحداث .

وقد احتوت الحولية الثانية — وهى أضخم من الحولية الأولى كما ذكرنا — على الكثير من المعلومات عن العام البرلمانى الثانى عام ١٩٢٥ ، وقد سماه برلمانيا فى شىء من التحوز « فالحقيقة أن البرلمان لم ينعقد فى غضون هذه السنة إلا بضع ساعات » فلم يكد مجلس النواب يشرع فى تأليف هيئة مكتبة حتى باغته مرسوم الحل .

وقد جاء هذا السفر ضخماً كما قلت ، لأنه حاول تتبع النزاع الحزبى العنيف الذى استنفد مجهوداً ضخما من الزعماء وذوى الرأى ، وقد حرص على تسجيل أقوال الزعماء وأفعالهم كوثائق اعتقد فى قيمتها التاريخية ، وبهذا تضخم الجزء الثانى من الحوليات .

ولقد تناول الباب الأول شهر يناير ، وانقسم ذلك إلى فصول تناول الأول منها الوفد والعرش ، واستقبالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية ودعوى مساعى الوفد لدى دار المندوب السامى ، وغير ذلك مما يضع القارىء أمام مرحلة جديدة من تاريخنا عقب الثورة بعد استقالة سعد وتولية وزارة زيور الحكم عقب مقتل السردار ، وكانت السياسة البريطانية تتجه لنزع تلك الثقة التى كان يتمتع بها الوفد المصرى وكان من مظاهر تلك السياسة فى الداخل أن قامت حركة ترمى إلى تأليف حزب جديد تناصره حكومة زيور ويؤيده بعض من كان لهم نفوذ قوى من رجال القصر وقد تجلى ذلك فى مستهل العام ، فقد بدت حركة حزبية تدبر أموراً ذات خطورة تمس وحدة الوفد والشعب وتماسكه أدت إلى تفتت وحدة الوفد ، باستقالات متتابعة من نوابه وشيوخه وشخصياته الكبيرة .

يتابع ذلك أحمد شفيق ، بين الصحف الإنجليزية ثم استقالات النواب والشيوخ من الوفد وبين الصحف المصرية المحلية . ثم دعوى مساعى الوفد لدى المندوب السامى التى دسها له المغرضون ، ثم ينتهى هذا الفصل ، ليبدأ الفصل الثانى فيعالج تأليف حزب الاتحاد فيلخص أقوال الجرائد عن حزب الاتحاد وآراء الجماعات والأفراد عن هذا الحزب ورأى سعد فى الحزب الجديد والانتخابات أما الفصل الثالث فقد تناول الوزارة وموقفها والانتخابات مع إبدائه بعض ملاحظات حول الوزارة مما يتعلق بموقفها ثم فى الفصل الرابع عرض معلوماته عن رجال الأزهر وموقفهم من تأييد هذه الوزارة وولائهم للسراى ثم يتكلم عن موقف الوزارة الجديدة والسودان فى الفصل الخامس فيما يتعلق بقوة الدفاع السودانية وطلب توسيع الأراضى الزراعية فى السودان وغير ذلك.

وقدم عرض ذلك ، كما استقاه من الصحف أيضاً وتعليقاتها السياسية حول هذه الموضوعات ، أجنبية كانت أو محلية ، عرضاً جعل هذا الفصل أطول من سابقيه .

ثم يبدأ الباب الثاني من شهر فبراير فيتناول في الفصل الأول منه محاولة تحميل سعد تبعة الأزمة القائمة ، مع أقوال الصحف عن الوفدية واحتجاج الوفد على السياسة الانجليزية ثم السودان ، وينتهي الفصل بآراء الأحزاب المعارضة للوفد بنفس الأسلوب مستخدماً نفس نوع المصدر .

ويتبع ذلك الفصل الثاني ، متضمناً تعليقات الصحف المصرية عن أطماع « اتحاد الجالية البريطانية في مصر » وعن خطة وزير خارجية انجلترا عن مصر ، ويمضي بعد ذلك في الفصل الثالث فيحدثنا عن تصرفات الوزارة الزيورية في الانتخابات وتعديل بعض الدوائر الانتخابية وسقوط سعد في انتخابات الدرجة الأولى وحملة التيمس على سعد ، وخطبته في الطلبة وغير ذلك ، وفي هذا يمضي كنهجه ليكتفي بعرض الخطب وأقوال الصحف وتعليقاتها والبلاغات الرسمية ويكتفي بعرضها ثم يفرد الفصل الرابع ليتتبع فيه شئون السودان والوزارة والديوان واتجاهات السياسة الانجليزية منه ثم يتكلم عن اقتراح غريب لحل المسألة المصرية في الفصل الخامس وهو تعطيل البرلمان لأجل غير مسمى مع بقاء أحكام الدستور الأخرى نافذة فيقرر ذلك على لسان الصحف ثم يعود ليفرد فصلا خاصا وهو الفصل السادس ، عن موقف إيطاليا من الحدود الغربية وموقف حكومة مصر وصحافة بريطانيا ، وفي الفصل السابع يتكلم عن الحالة الداخلية وعلاقة الوزارة بالازهر في بضع صفحات ، وقد انفرد الفصل الثامن بالحديث عن شئون تعيين الموظفين بمراسيم وشئون الموظفين الأجانب ثم يورد بعد ذلك متفرقات جاء أهمها عن العثور على عصابة القتل السياسي والإفراج عن النقراشي وغير ذلك .

ويعرض في الباب الثالث حوادث شهر مارس وقد دار الفصل الأول منه حول الانتخابات أيضا وحملات الدستوريين على السعديين مع بضع خطب وأحاديث عن تعديل قانون الانتخابات ، فقد استمرت في هذا الشهر المعركة الانتخابية واشتمل الفصل

الثانى على نتائج الانتخابات وأقوال الصحف الانجليزية وغير ذلك ، وتضمن الفصل الثالث استقالة وزارة زيور ، وتأليفها للمرة الثانية ، وخطب سعد فى الوفود ، وتطبيق قانون الاجتماعات مع أحاديث وآراء وتصريحات متناثرة ، ثم يتكلم عن افتتاح البرلمان وحل مجلس النواب مرة ثانية ، مع عرض أسباب حل المجلس فى الفصل الرابع ، ثم يعود ويذكر متفرقات عن إشاعة استقالة اللنبى ومجرى الأحداث فى السودان ، ومسألة الحدود الغربية وغير ذلك .

وتناول الباب الرابع حوادث شهر ابريل ، فتكلم فى الفصل الأول عن سياسة الحكومة وموقف الموظفين من الإشتغال بالسياسة وفى الثانى الميزانية العامة والتمثيل الخارجى كما عرض فى الفصل الثالث مسألة حدود مصر الغربية وأقوال الصحف ومذكرات دارت بين مصر وإيطاليا وموقف بريطانيا من الأزمة وفى الفصل الرابع تحدث عن مكافأة أعضاء البرلمان وبعض المسائل الأخرى .

وتناول فى الباب الخامس أنباء شهر مايو فتكلم فى الفصل الأول منه عن ميزانية الدولة سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ وفى الفصل الثانى عن استقالة وزير المواصلات ثم فى الثالث عن المستشار القضائى وحفلة تكريمه ، وفى الرابع عن استقالة اللنبى وموقف الاحزاب منها ، ثم فى الخامس عن الحدود الغربية واقتراح مسألة جغبوب ، ثم يعود للسودان ومشروعات بريطانيا فيه في الفصل السادس إلى أن يأتى على المتفرقات ، وكان أهمها عريضة المحامين للملك وإشاعة سفر سعد ، وعن الجزية المصرية ومصر ومؤتمر السلاح ولقد عرض فى الباب السادس أنباء شهر يونية .

جاء الفصل الأول عن النضال بين الأحزاب المصرية ، والثانى عن سفر اللنبى ، والثالث عن الحكم فى قضية قتل السردار ، ثم باقى المتفرقات عن توسيع قناة السويس ومشروعات الرى الكبرى ، وغير ذلك لينتهى بهذا ذلك الباب القصير .

ولقد بين الباب السابع حوادث شهر يولية ، وجاء الفصل الأول عن الوزارة المصرية والأحزاب ، ورأى سعد والحالة القائمة وسياسة بريطانيا فى مصر ، والفصل الثانى

عن سياسة المندوب السامى الجديد ، والثالث عن سفر زيور لانجلترا ونشاطه هناك والمآدب التى أقيمت له وتعليقات الصحف على زيارته ، ثم جاء الرابع عن الترتيبات التى أدتها الوزارة للصحافة المصرية ، ورأى سعد فى التعديل ومظاهر الاحتجاج عليه وآراء الجرائد الأجنبية ، وينتهى هذا الباب بمتفرقات ، جاء أهمها عن اللورد اللنبى فى انجلترا ، ثم عن اتفاق انجليزى إيطالى وعن سردار الجيش وغير ذلك مما انتهى به هذا الباب .

أما الباب الثامن فقد اهتم بحوادث شهر أغسطس ، فجاء الفصل الأول يعرض لنا أعمال الوزارة الزيورية ، ويتكلم الثانى عن الإسلام وأصول الحكم ، ومحاكمة المؤلف ومناقشة الصحف ، ثم تضمن الفصل الثالث بعض المتفرقات وفقاً لعادة شفيق فى إنهاء كل باب من حولياته .

ويتكلم الباب التاسع عن حوادث شهر سبتمبر ، فيتناول الفصل الأول منه آثار الحكم على الشيخ على عبد الرازق ، ثم إقالة وزير الحقانية ، ثم يختتم هذا الباب بمتفرقات كان أهمها ما جاء عن ثروت فى لندن .

أما الباب العاشر فقد تناول حوادث أكتوبر فى أربع فصول ، جاء الأول منها يعرض أنباء المعتمد البريطانى الجديد فى مصر ، وهو يقدم أوراق اعتماده وطوافه بالأقاليم وزيارة سعد له والثانى يهتم بموقف مصر السياسى والدعوة لمؤتمر وطنى وسياسة الدسائس وغير ذلك ، والثالث عن بعض القوانين والمنشورات أما الرابع فقد تضمن متفرقات كختام لهذا الباب .

ولقد تناول الباب الحادى عشر حوادث شهر نوفمبر فى ثلاث فصول تناول الأول دعوة البرلمان للانعقاد والثانى عن الاجتماع فى النادى السعدى لذكرى ١٣ نوفمبر والثالث ختام الباب عن المتفرقات .

أما الباب الثانى عشر فتناول حوادث شهر ديسمبر فى خمس فصول وفى ختام هذه الحولية ذكر شفيق كعادته فى ختام كل حولية ملخص الأحداث فى عرض سريع .

وتقرأ الحولية الثالثة ، فنرى مادة خصبة لحوادث مصر سنة ١٩٢٦ فى نهضتها السياسية العملية والاقتصادية وفى علاقتها بالدول الأجنبية .

فقد انقسمت الحولية الثالثة إلى أثنى عشر شهراً عرض فيها للأحداث السياسية مجرد عرض كعادته دون ما دراسة مستفيضة ، فتناول فى الفصل الأول من الباب الأول موقف الوزارة الزيورية ، ودعوة الوزارة للاستقالة والدعوة لاجتماع البرلمان القديم ،وفى الفصلين الباقيين من هذا الباب تابع حديثه عن الانتخاب وفكرة مقاطعتها واللجنة التنفيذية للاحزاب المؤتلفة والمندوب السامى فى افتتاح خزان ميكوار ، وغير ذلك من المتفرقات .

وتكلم فى الباب الثانى فى فصوله الثلاث التى انقسم إليها ، عن الأحزاب المؤتلفة والأزمة الدستورية وعن اجتماع المؤتمر الوطنى وجلساته وعن اتفاق جغبوب مع متفرقات أخرى .

وفى الباب الثالث تكلم فى فصله ، عن سياسة الأحزاب المختلفة واستقالة عبد العزيز فهمى من حزب الأحرار واصطدام الائتلاف ببعض الاعتبارات وغير ذلك مما جاء خلال متابعته الأحداث الجارية .

أما الباب الرابع ، فبدأ بحركة الانتخابات وسيرها ، ويتابع ذلك بعرض متفرقات عن الاتفاق التجارى بين مصر وألمانيا وغيرها وانتخابات بلدية الإسكندرية وهبوط أسعار القطن .

ويأتى الباب الخامس ، بحوادث شهر مايو عن قضية الاغتيال السياسى والوزارة الزيورية والمتفرقات الأخرى .

أما الأبواب التالية ، فقد تناولت فى فصولها التى انقسمت إليها ، حوادث شهر يونية عن الأزمة الوزارية عقب الانتخابات وأعمال وزارة زيور وحوادث شهر يوليةعن الحالة السياسية والائتلاف بين الأحزاب ثم أنباء شهر أغسطس كما

تناول بعد ذلك فى الأبواب التالية مسألة افتتاح البرلمان والحادثات السياسية ثم الأزهر والإصلاح وغير ذلك .

ولسنا بحاجة إلى مزيد من التفصيل لبيان المنهج التى عرضت به الحوليات ، فقد مضت فى ذلك على نفس المنهج فكانت تسجيلا لأحداث مصر السياسية لا دراسة لها ، فخرجت الحولية الرابعة تحمل تفاصيل عن القضية المصرية ، وموقف الأحزاب السياسية منها،وتولى ثروت مكان عدلى فى الوزارة وتكلمت عن المفاوضات ، ثم افتتاح البرلمان وغير ذلك من الشئون الفرعية مما استغرق ٧٨٢ صحيفة .

وصدرت الحولية الخامسة فى سنة ١٩٢٨ تتابع سرد المادة التاريخية الغزيرة التى تميزت بها الحوليات فاحتوت حوادث جسيمة ، وقد جاءت هذه الحولية أضخم لاحتوائها جميع حوادث مصر فى هذه الفترة الأخيرة مرتبة حتى تاريخ حدوثها سواء ما كان منها خاصا بالمفاوضات المصرية ،أوما يقع فى داخل البلاد سيا أعمال البرلمان والوزارات وما تكتبه الصحف الكبرى تعليقاً على هذه الحوادث .

وقد جاءت أضخم الحوليات السابقة من حيث المادة ، إذ بلغت ١٥٢٦ صحيفة ، وقد جاءت عن حوادث سنة ١٩٢٨ ، وقد كان ذلك العام له شأن فى تاريخ مصر ، وكان يرمز لاتجاه جديد فى حياة مصر السياسية ، وقد اشتمل على:أعمال البرلمان وضيوف مصر وملك الأفغان ، وتولى النحاس محل ثروت ، وتولى محمد محمود محل النحاس فى رئاسة الوزارة ، وتعطيل البرلمان ومشروعات الرى فى مصر والسودان ، وألوان من الصراع بين الوفد والوزارة .

وقد جاءت الحولية السادسة والسابعة فى حجم واحد ، فاحتوت الأولى الإتفاق على مياه النيل ومفاوضات محمد محمود ـ هندرسون ، وألوانا من الصراع بين الوفد والوزارة ، وتولى عدلى محل محمد محمود .

أما الحولية السابعة فتضمنت حوادث سنة ١٩٣٠ ،من افتتاح البرلمان إلى مفاوضات النحاس — هندرسن ، وتولى صدقى محل النحاس فى رئاسة الوزارة وتأجيل البرلمان

ثم صدور الدستور الجديد ، والحزب الجديد « حزب الشعب » .

ولقد اضطرت الحالة الصحية صاحب الحوليات الكف عن المضى فى كتابة الحوليات بعد صدور الحولية السابعة ، فأعلن ذلك فى الصحف وترك لمن يشاء الاضطلاع بعبء إصدار الحوليات التالية مع استعداده لمساعدته ، ولكن لم يتقدم إليه أحد .

ولقد عمد إلى توزيع نسخ هذه الحوليات على الأفراد والجماعات والمكاتب العامة هدية منه حتى بلغ مجموع ما وزع من ذلك نحو خمسمائة نسخة من كل حولية ، وقد طبع من الحولية الأولى ألفى نسخة ومن التى تلتها ألف نسخة ، أما المجلدات الأخيرة فلم يطبع منها سوى خمسمائة نسخه .

ولقد تجلى من هذا العرض العام للحوليات ، أنها لا تعتبر دراسة تاريخية ، لأنها لم تقم على الدراسة ، وأنها لا تعتبر تاريخاً بالمعنى الصحيح ، لأنها كتبت فى عصرها ، بل مادة تاريخية غزيرة ، لم تتناولها يد النقد والتحليل — إلا لماما — فمع أن صاحبها كان من القدرة على أن يزيدها إيضاحا بمزيد من النقد ، فإنه كان يتحرز فى الخوض فى ذلك خوف الزلل ، فلم يقم بتحقيق بعضها بنفسه أو دراسة وثائقها ، بل كان يكتفى بمجرد عرض المادة ، وإذا كانت مصادره الأساسية في كتابة حولياته فى معظمها الصحافة ، فإنه لم يحاول من هذه الناحية أيضا دراسة الآراء المتضاربة حول الكثير من موضوعاتها ، وإن لم تخل حولياته من آراء كان يحاول بها إلقاء بعض الأضواء على ما كان يعرضه من مادة .

إن قيمة الحوليات تكمن فى وجودها كمصدر تاريخى لا كتاريخ ، لقد جاء شفيق بحوادث ووثائق ومادة للتاريخ ، ولكن بقى أن يلقى عليها المؤرخ ضوء النقد والتحقيق لتكون تاريخاً فالوقائع والآثار كانت مغمورة بالأحوال بمحيط من الآراء والإرادات والانفعالات التى جاءت بتلك الحقائق والوثائق معبرة عنها ، ولم يبحث صاحب الحوليات هذه العوامل الخفية التى حركت الناس على الثورة ، أو الاختلاف

على نظم الحكم فى أعقاب الثورة ، أو الإختلاف فى المفهوم السياسى لنظام الحكم، فلم يأت بتاريخ ولكن وفر أحد مصادره فى شكل عرض عام خصب المادة وليس التاريخ غير طريقة بحث قبل كل اعتبار .

وإذ يحرص صاحب الحوليات على أن يختتم عهد كل وزارة فى التدوين بتحليل شخصية رئيسها بتدوين الحسنات والسيئات فان ذلك لم يكن غير مادة يعرضها ، ودون أن تكون حكما على فرد ما ، فالحكم على الأحداث التاريخية يجب ألا يقوم إلا على أسلوب الحكم العام الذى يجب ألا يتبع غيره فى دراسة التاريخ ، لا على أساس ميزان الأعمال ، الحسنات فى كفة والسيئات فى كفة .

فالحكم الصحيح ، هو ما يصدر تماما عن تقدير للاحداث أو الشخصيات وهى تتفاعل مع الأحداث بل وآثارها على ما بعدها وعلى المحيط الذى ينشأ فيه ، فالحكم على فرد ما يكون حكما عاما بمقدار تفاعله وتأثيره على مجرى التاريخ .

وإذ تفقد الحوليات المنهج العلمى التاريخى بشكل لا تصلح به أن تكون تاريخا للفترة التى كتبت عنها ، فانها مهما يكن، لم تفقد قيمتها كمصدر وسجل هام للتاريخ موثوق به ، فهى تحتوى على مادة خصبة قوامها الخطب السياسية والأحاديث التى تبرز دور الصحافة فى مسايرة الصراع السياسى ، فهى حقا أقرب لأن تكون كما أرادها صاحبها « جريدة الجرائد المعاصرة ، فليست دراسة ولكنها تسجيل للحوادث الجارية تستهدف تيسير الرجوع إليها ، فهى حوادث يقول عنها صاحبها بأنها « لا يدونها غير الجرائد فلا تلبث أن تزول تلك الحوادث من الأذهان بمجرد إلقاء الجرائد من الأيدى » .

الفصل الخامس

مؤلفات أحمد شفيق

ولقد كان لأحمد شفيق ـ بجانب اثاره السابقة ـ ثلاثة مؤلفات أخرى تاريخية كتب اثنين منها بالفرنسية ،وهى الرق فى الإسلام الذى ترجم بعد ذلك إلى اللغة العربية ، والثانى وهو مصر الحديثة ونفوذ الأجنبي فيها ، والثالث باللغة العربية وهو قناة السويس .

ولقد جاء أول عهده بالتأليف ،فى موضوع الرق فى الإسلام ، وترجع ظروف تأليفه إلى عهد التلمذة فى الخارج فى باريس ، فقد حدث أن إزار كنيسة سان سلبس فى أول يولية سنة ١٨٨٨ فسمع كاردينالا ، كان رئيس القساوسة فى الجزائر ـ فى ذلك الحين ـ يلقى محاضرة عن الرق قال عنها ما يأتى « أن الرقيق انتشر فى أفريقيا انتشاراً مروعاً حتى بلغ مليونى نسمة ، وإذا استمرت الحال على هذا المنوال مدة خمسين عاماً فلن يبقى فى تلك الإرجاء إنسان حر إلى أن قال « ولم يزل الرق موجودا على حدود مصر وفى زنجبار و بلاد العرب وعلى ساحل البحر الأحمر » ثم انتقل من ذلك إلى الطعن فى الدين الإسلامى ، الذى يبيح ، فى رأيه ،سوء معاملة الأرقاء حسب زعمه ، ثم نصح المستمعين بمحاربة الرق وتحرير الأرقاء .

لاحظ شفيق ما فى هذا الكلام من المغالطة والتهجم على دينه فجالت فى نفسه فكرة تأليف كتاب فى هذا الموضوع يبين حقيقة الرق فى الإسلام وظل هذا الرأى يختمر فى نفسه حتى أتم دراسته فى أوربا .

ولما عاد إلى مصر أخذ يؤلف كتابه عن الرق فى الإسلام باللغة الفرنسية رداً على مزاعم ذلك الكاردينال ، وقد قام بترجمته بعد ذلك إلى العربية أحمد زكى مع بعض الإيضاحات .

ولقد انقسم الكتاب إلى ستة أبواب ، حاول بها المؤلف اعطاء فكرة عن تاريخ الرق منذ أن ظهر حتى اليوم فى نطاق محدود ، فبعد أن افتتح الكتاب بمقدمة قصيرة ، تكلم عن الرق فى الاسلام كتمهيد ، وقسم الكتاب أبوابا تناول الباب الأول ، الاسترقاق فى الازمان القديمة ، وقد قسم الباب إلى فروع سبعة أى فصول ، تناول الرق فيها عند قدماء المصريين ثم الهنود والأشوريين والايرانيين والصينيين والعبرانيين والاغريق والرومان .

ثم انتقل إلى الباب الثانى ، فتكلم فيه عن الرق فى القرون الوسطى وبعد تمهيد لذلك قسم الباب إلى ستة فروع أى فصول تناول فيها الرق عند الغاليين والرومانيين والفرنج وعند القوط الشرقيين . واللمبارديين والانجليز .

وتناول الباب الثالث الرق فى العصر الحديث فبعد تمهيد — أيضا — مضى يعالج الموضوع .

ثم مضى فى الفصول التالية فتناول فى الباب الرابع الرق فى الديار النصرانية ،فى تمهيد، وحديث عام وفى الباب الخامس تناول الرق عند أهل الاسلام فقسم الباب بعد تمهيد عام ، إلى ستة فروع تناول الرق ومعامله الرقيق وأخذ بعد ذلك يلخص ما تقدم ويختم ما كتبه .

وتكلم فى الباب السادس ، عن الرق فى مصر من حيث العرف والأخلاق دون ما تقسيم أو تبويب .

والواقع أن الكتاب يعتبر فى مادته صغيرا بحيث لا يعدو فى حجمه حجم المقال المطول ، أو الكتيب الصغير ، وهووان بدا فى تقسيمه يشير إلى بحث مطول ، فان كل فرع من فروعه كان قصيرا حتى بلغ بعضها بضع سطور ، بل سطراً ونصف سطرا من حجم الكتاب الصغير .

وهو فكرة سريعة عن الرق غير مستفيضة ، وقد حاول استشارة بعض المراجع

العلمية ، ولـكن دون أن يتبع فى ذلك الطرق العلمية ، ولا حاول دراسة المادة دراسة نقدية تحليلية .

وكانت معظم مراجعه دينية ، ولـكن لم ترد فيه مثلا فتاوى القضاة والعلماء فى البلدان الإسلامية المختلفة التى تحرم النخاسة ، تحريمًا ينبنى عليه تحريم ما هو واقع من القظائع فى أى بلد آخر إذ ذاك ، ولا فـكار كبار المؤلفين الذين كتبوا فى الرق ، ثم أنه لم يتـكلم عن الرق من حيث النتائج والإرتباطات الدولية وغير ذلك ، وقد وعد المؤلف القراء بمراعاة ذلك وغيره فى بحوث مطولة .

ولـكن مهما كان الأمر ، فالـكتاب مفيد ، فقد جاء رداً عاجلا مختصراً مركزاً فى صورة مقال ، لتلك الدعوى التى سمعها المؤلف عن الرق فى الإسلام ولم تعجبه .

ولقد أعاد شفيق طبع كتابه « الرق فى الإسلام » باللغة العربية فى مارس سنة ١٩٣٧ .

قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر :

وشاء شفيق أن يؤلف عن قناة السويس على طريقته ، وذلك استجابة للظروف التى حفزته على إخراج الفـكرة إلى حيز الوجود ، من وجود القناة كمشكلة من المشاكل التى اصطدمت بها — على حد قوله — « سياسة حسن التفاهم » .

بدأ بمعالجة الموضوع فى صورة محاضرة ألقاها فى نادى الرابطة الشرقية فى شتاء عام ١٩٢٦ ، شرح فيها بعض المواقع الجغرافية بالرسم والتصوير ، وما انتهى منها حتى طلب منه بعض الحاضرين درسها ووضعها فى رسالة خاصة لتـكون أصلح وأبقى عند الرجوع إليها فأخرجها ، وقد فرغ من طبعها فى شـكل رسالة مستقلة قصيرة فى الوقت الذى كانت بريطانيا تعرض فيه مشروع معاهدة بين هدرسون ومحمد محمود .

وقد قام المؤلف بعرض عام عن تاريخ القناة منذ أن بدأ ذلك فى شكل محاولات فى أعماق التاريخ القديم والوسيط ، ثم تتبع مراحلها فى العصر الحديث .

شرح المؤلف برزخ السويس قبل حفره ثم مدينة السويس والقناة زمن الفراعين فى تلخيص مركز ،لم يستشر فيه مرجعاً ، ثم القناة فى العهد الإسلامى ،وهو إذ يحاول هنا استشارة بعض المراجع : من كتاب « أبو الفدا » إلى كتاب تقويم البلدان ولكن دون دراسة تستحق الذكر .

وينتقل لتاريخ القناة فى القرن ١٩ فيمضى بسرد ظروف نشأة المشروع الأول ، وقد جاء ذلك العرض طريفاً ، وهو يسرد حوادثها حتى ينتهى من ذلك فى عهد سعيد ويتابع الوصف حتى افتتاح القناة وحفلاتها وقد جاء وصفه لذلك منه شيقاً أيضاً ، ثم تكلم عن ضياع صفقة الأسهم التى كانت تملكها مصر وذلك سنة ١٨٧٥ فى عهد اسماعيل ، وحالة القناة المالية وحركة المرور فيها وما إلى ذلك فى شكل مقتضب وبنهج أبعد عن الأبحاث العلمية المتكاملة .

وفضلا عن أن هذا الكتاب قد جاء ـ فى صورة مقال طويل ينقصه المنهج العلمى إلى حد كبير ، فقد كانت نظرته نحو المسألة غير متكاملة فلم ينظر إلى القناة إلا من زاوية خاصة كمشروع يعده مفخرة القرن ١٩ ،أما من الزاوية المصرية فلم يكن ذلك واضحاً تماماً فلم يبين تأثير المشروع على نهضة مصر الحديثة ، وعلى إخفاق ثورة عرابى وأثرها فى أطماع بريطانيا فى احتلال مصر لضمان مواصلاتها الإمبراطورية ، ثم كيف كانت مشروعاً استعمارياً تسلطيا على حساب المصريين وأثر ذلك المشروع فى شل حركة الاستقلال وما إلى ذلك مما أغفله ومما لم يرد ذكر شىء منه إلا لماماً .

على أنه مع هذا يعد مقالا طريفا خفيفا مقتصرا مركزا يعطى فكرة سريعة عن معالم تاريخ القناة فى اسلوب مفهوم ، أما نهجه فهو جزء من منهج المؤلف العام .

ولقد نشر أحمد شفيق كتابا ثالثا ، ولكن بالفرنسية سنة ١٩٣١ ، وهو « مصر الحديثة ونفوذ الأجنبى فيها » وقد أراد به أن يكون سجلا لخطوات الامتيازات

فى مصر لكل دولة من صاحبات الامتياز وقد ضمنه خريطة يستطيع من يراها أن يعرف تقدم وتأخر نفوذ كل دولة بمجرد النظر .

ويعتبر الكتاب فى الحقيقة ، تاريخا سياسيا لمصر من عهد نشوب الامتيازات الأجنبية يلخص تماما تاريخ مصر في القرن ١٩ محتويا على صور عدة من وثائق مهمة .

وقد طرق الكتاب عدة موضوعات هامة كاشتراك مصر الحربى فى اعادة فتح السودان ، ونصيب إنجلترا فى ذلك ، ومصالح تركيا فى عهد اسماعيل وغير ذلك .

وقد عرضه فى اسلوب سهل — غير متكلف — وجاءت انتقاداته بصراحة وجرأة ولكن كان يحتاج كعهده دائما فى عرض التاريخ إلى الدراسة العميقة القائمة على النقد والتحليل لا إلى سرد الأحداث والاهتمام بتتابعها كما مر بنا ثم إلى الشمول فى الحكم العام الذى كان سببه وجود نقص فى بعض مادة البحث سيما وأنه قد عاصر هذه الفترة الطويلة كلها وكتب فيها مذكراته .

فقد نقل مثلا رسائل مفيدة تبودلت بين الخديو والوزراء ولكن تجاهل التقارير المطبوعة التى صدرت من كرومر وخلفائه ولم يشر إلى أى كاتب ماعدا دوفرين وملنر وكان من مظاهر عدم الدقة ما جاء فى كتابه من أن شامبليون لم يكن من العلماء الذين جاءوا إلى مصر مع نابليون الأول ، وكانت الأرقام التى ذكرها عن المال الاحتياطى سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ فى حاجة لمزيد من الدراسة وغير ذلك ، وقد جاءت أحكامه وآراؤه عن عرابى وسعد زغلول متأثره بوحى من نزعته المحافظة التى لا تتفق مع النزعة الثورية .

وليس معنى ذلك التشكيك فى قيمة الكتاب أو صاحبه بقدر ما هو مقصود من الكشف عما كان يعوزه من المزيد من البحث والنقد والتحليل كشأن كتابة التاريخ دائمـاً .

والكتاب بعد هذا ، عبارة عن نتائج اختبارات وطنية عميقة لأحداث تاريخية

عاصرها ، وثمرة لحياة مليئة بالحوادث والأعمال ، وقد تضمنت صفحاته الختامية عبراً وعظات وتشجيعاً للنشء الجديد ، كما شمل حجمه على (٢١٣) صحيفة .

لم يكن لشفيق بعد هذا من مؤلفات غير محاولة لتأليف كتاب عن مصر الحديثة بالاشتراك مع لفيف من كبار الكتاب كل فى تخصصه .

فقد حدث أن قامت فى نفس رئيس قسم التاريخ فى جامعة تفتس بيوستن ، وكان قد حضر لمصر لأبحاث تاريخية ، إيجاد كتاب يعطى الأمريكيين فكرة صحيحة عن مصر الحديثة ممن لا يعلمون عنها شيئا إلا قليلا ، وعند عودته إلى بلاده اتصل بأحمد شفيق عن طريق أحد الصحفيين السوريين الأستاذ « حبيب إبراهيم » كاتبه وفاتحه بفكرته وبأنه كبير الأمل فى اهتمامه بمساعدته على إخراج هذا الكتاب بمعاونة بعض المصريين الاخصائيين ، على أن يختص هو بكتابة فصل عن يقظة الشعور القومى وعلاقته بالأحزاب والصحافة منذ القرن التاسع عشر ، فقبل شفيق ذلك نظراً لاستقلاله كما يقول عن الأحزاب .

وبما أنه وأخوانه الذين اطلعوا على هذا الطلب اعتبروه دعاية لمصر ، فقد استعد لفيف من كبار الكتاب والمؤرخين للمساهمة فى هذا الكتاب فاختص أحدهم بالرأى وآخر بالتطور الإسلامى ، وثالث عن الصحة ورابع عن الزراعة ، وخامس بالتجارة والصناعة ، وسادس بالأدب ، وسابع بالفنون الجميلة ، وثامن بالميول الفكرية والفلسفية وتاسع بالتعليم ، وعاشر بالشئون الاجتماعية ، وحادى عشر بالتغيير السياسى فى مصر الحديثة ، وثانى عشر بمسائل العمال والفلاحين ، وثالث عشر بالاحتلال الإنجليزى والعلاقات الخارجية ،ولكنه لظروف قهرية لم يتمكن الأستاذ هوكنز صاحب المشروع من تنفيذ عزمة .

يقظـــة الشعور القومى :

وحدث أن اتفقت الجامعة الأمريكية سنة ١٩٤٠ مع أحمد شفيق على إلقاء محاضرة

عن هذا الموضوع بقاعتها الشرقية فألقى مقدمة عن سبب كتابته أما المحاضرة فقد قام بإلقائها الأستاذ محمد لطفى جمعه .

ولقد جاءت المحاضرة عن يقظة الشعور القومى — الذى شاء أن يسهم فيه فى مشروع الكتاب السابق — مختصرة ولكنها كانت واضحة ومليئة بالمعانى والحقائق التاريخية . بدأها بتمهيد تحدث فيه عن صعوبة تناول موضوع يقظة الشعور القومى بمصر فى هذه الفترة لتشابه الحركة فى ظواهرها .

واعتذر لضيق الوقت عن الالمام السريع بالموضوع وبهذا تعمد الاختصار .

قسم البحث طبقا للعهود السياسية :

فتناول الشعور القومى فى عهد الاحتلال الفرنسى فاعترف بأن الشعور الدينى كان « أكثر ظهورا من الشعور القومى » وهذا صحيح تاريخيا .

ثم انتقل سريعا إلى عهد محمد على ولكن فى اسلوب تحليلى ، ولم يعتبر ثورة الشعب لتولية محمد على أريكة مصر ثمرة « الاحساس بالعزة القومية » لأن الدافع لذلك كان احساس المصريين فى القاهرة بظلم الأتراك والمماليك فى رأيه ، ثم عطف محمد على وتقربه منهم فى زعامتهم الدينية وهذا الحكم فى رأيى سليم من الناحية التاريخية إذا كان المقصود من العزة القومية معنى المبدأ القومى . ولكن ليس معنى ذلك أنه كان خلوا من الشعور القومى فقد كان ذلك الشعور قد أخذ يتبلور منذ إلتقاء الشرق بالغرب فى ساحة مصر من الحملة الفرنسية فى إطار الفكرة الإسلامية .

واعتبر شفيق عهد اسماعيل تتمة لعهد جده وقال بأنه قد حدثت فى أواخر عهده بعض حوادث تبدو عليها طابع اليقظة القومية ولكنها فى الواقع كانت بعيدة عن ذلك من هذا : قيام الضباط فى ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ضد النظارة المختلطة ، وهو حكم يتسم بمزيد من الاسراف فقد كان ثمة اختمار فكرى قومى كان يتجلى خلل الرماد ، وكان تدل عليه تلك اليقظة الفكرية السياسية التى عبرت عنها الصحافة واهتمام الناس

بما كان يدور على صفحاتها من نقد للظلم والظالمين وغير ذلك ، ثم يتابع مطلع هذه الحركة القومية فيرمقها بأنها كانت بإرادة اسماعيل وتحت بصره والحقيقة فى أنه ساندها ولم تكن كلها بإرادته ثم قال ربما تكون هذه الحركة سببا من أسباب يقظة الشعور القومي ولكنها في ذاتها لم تكن منبعثة عن هذا الشعور .

أما أنها ليست مرتكزة على شعور قومي ففيه اسراف فى الحكم من العالم المؤرخ فقد كان ثمة شعور قومى وان لم يبلغ مرتبة العقيدة ، وقد وجد من ضعف الخديوية ما استطاع به التعبير فوقف بجانبه الخديوى كسبيل لغاياته وقد دلل على وجوده بمختلف المظاهر وجاء الاستعداد البادى فى التعبير عنه فى مجلس شورى النواب ومن الصحافة والجيش من أبرز الأدلة على وجوده ومصريته .

أما شق الحكم الثانى فهو طبعا مسلم به تاريخيا ، ثم يمضى شفيق فيتكلم فى أواخر عهد اسماعيل — عن لون من الاختمار الفكرى .

وأتى شفيق فى محاضرته على عهد توفيق والحركة القومية فقال عنها بأنها أكبر حركة عرفتها مصر حتى ذلك العهد ويقول « ولكنها على اتساعها لم يكن منبعها الحقيقى اليقظة فى شعور الأمة بل سببها شعور الضباط المصريين بمحاباة عثمان رفقى الجركسى ناظر الجهادية لبنى قومه على حساب المصريين » .

على أن هذا يعتبر اعترافاً لا انكارا للحركة القومية ففى قومة الضباط ضد هؤلاء الأتراك والجركس ثورة ضد التحكم الخارجى تماما والداخلى الممتد فى الأسرة الخديوية ومن ثم فهى ثورة قومية وإن لم تكن على مستوى المبدأ القومى .

ويمضى شفيق فى اتجاهه السابق ليذكر سائر حوادث الثورة وكيف تطورت إلى سياسية ولكنه يقول بأن هذه الحركة التى بدأت « بأسباب شخصية » فى رأيه ، كان لها أثر قوى فى ايقاظ الشعور ، وقد كانت فعلا عاملا أذكى الشعور القومى .

ويلقى على الاحتلال مسئولية القضاء على هذه اليقظة الوليدة ثم أخذ يسرد عهد عباس فى اختصار ويتابع تصادمه مع الاحتلال ، وكيف ظهر مصطفى كامل وسافر

إلى فرنسا لاتمام دراسته بتشجيع من الخديو وكيف تعاهدا سرا بعد عودته « بالعمل الوطنى » ويمضى فى سرد أحداث الحركة القومية كما عاصرها وقد اعتبر حادثة دنشواى حادثا « هز الشعور القومى هزة عنيفة » وبين كيف أثرت جهود مصطفى كامل ، بتأييد عباس ، فى سحب انجلترا لكرومر من مصر .

ويتكلم عن ظهور الأحزاب ونشأة الجريدة ونشأة حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية لينافس حزب الأمة ومصطفى كامل ، وقد حفز ظهور الحزبين وميل الخديو لسياسة جورست إلى تشكيل الحزب الوطنى رسميا .

ويتكلم عن مد أجل امتياز قناة السويس ويعتبر رفض الجمعية له مقياسا لتقدير الشعور القومى بل يعتبرها حدثا كبيرا فى تاريخ ا . . . . .

ولقد اعتبر عدم الموافقة على المشروع من الجمعية العم

والكرامة القومية ودليلا على يقظة الشعور» ، ثم يتحدث ء

منذ انفصال مصطفى كامل عن الخديو وظهور الأحزاب بما ينصف

عن هذه الفترة وأن مضى وصفه مختصرا ولكن جاء مليئا بالمعانى .

ويتابع وصفه لسير الحركة القومية حتى سنة ١٩١٤ فيتكلم عن الجمعية التشريعية وكيف أراد بها الانجليز مصانعة الرأى العام ويعد ما بدا من اهتمام من الشعب بانتخابات هذه الجمعية من دلائل يقظة الشعور القومى ، فقد كان اهتماما لم يكن منتظرا .

ويتكلم عن عهد الحماية والشعور المكتوم فى أواخر سنة ١٩١٤ واعلان الحماية على مصر من انجلترا ثم أخذ يعلل الاستعداد للانفجار فى فترة الحرب بأسلوب بريطانيا الظالم الذى مس القوت والرجال . وهو تعليل سليم فقد كان أسلوبها الجارح الظالم الذى مس مقومات المجتمع سببا رئيسيا للثورة .

ويتابع الأحداث فى أسلوب واضح بمعان ملموسة ، فيتحدث عن تأليف الوفد ويفصح فى ذلك عن جوانب الشعور القومى وكيف تصدت له بريطانيا ومنعته من السفر لعرض القضية على مؤتمر الصلح وكان الانفجار والثورة الكبرى .

ويتابع ثورة ١٩١٩ فى اعجاب بذلك الشعور القومى الذى تجلى ابان هذه الثورة تراه يقول : —

« فى هذا الوقت بلغ الشعور بالقومية المصرية ذروته العالية » وهذا حق وينقل لنا شعوره الذى أبداه ابان معاصرته لأحداثها ويمضى مع أحداث الثورة من الافراج عن المعتقلين إلى لجنة ملنر ومقاطعتها واستقبال سعد ورفاقه بعد عودتهم من أوربا بعد مفاوضات سعد ملنر وبين كيف دل ذلك على نمو الشعور القومى .

ويتكلم عن بداية الانشقاق بتأليف حزب الأحرار الدستوريين ويتكلم عن الدستور والانتخابات وتولى الوفد الحكم فى اقتضاب بالغ ثم تأليف حزب الاتحاد سنة ١٩٢٥ لاضعاف الوفد وحزب الشعب سنة ١٩٣٠ .

ويتكلم عن آثار هذه الأحزاب فى تدهور الشعور القومى مستثنيًا فترات قصيرة ، ويمضى فى حديثه عن الشعور القومى فى اقتضاب حتى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ولقد جاء بحثًا مركزاً عرض فى تبسيط ، ولكن كان يحمل معان كثيرة ، وكان سهل الاسلوب لم يتجاوز الحقيقة التاريخية فى رأينا إلا لماما ، ولعل ضيق الوقت وقصر البحث هو الذى نأى به عن اتجاه استشارة المراجع على أن ذلك لا ينقص من قدره إذا علمنا بأن صاحبه كان معاصراً لفترة طويلة لأحداث البحث .

مصطفى كامل :

وكان لأحمد شفيق بضع من الأبحاث التاريخية نشرتها له الصحف المعاصرة ، كان أهمها ما نشرته له الأهرام فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٠ ، بمناسبة إزاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل ، وكان مقالا عن مصطفى كامل وقد تحدث عنه « بعاطفة حب الوطن » وهو يرتدى « لباس التاريخ » الذى وهب حياته له كما قال ، وكرس جهوده فى سبيله .

وقد مضى فى حديثه عن إبراز جهوده فى يقظة الشعور القومى ، وأخذ يتحدث عن حالة ذلك الشعور قبل ظهور مصطفى كامل ، بما لم يخرج عما سبق أن تحدثنا عنه وذلك فى بضع صفحات .

فذكر أن الشعب لم يبدأ فى « التيقظ الخفيف » إلا فى أواخر عهد اسماعيل ، ولما جاءت الثورة العرابية فى أيام توفيق ، نبهت الشعور واتسع مداه واشترك فيها الكثير من الشعب ، وهذا صحيح تاريخيا ، ثم يقول :

« إلا أن فشل هذه الثورة والإحتلال الإنجليزى بعدها أخمدا كل شعور وطنى فى عصر النهضة » ثم يستطرد فيبين أنه فى هذا العهد نشأ مصطفى كامل فلم تضعف عزيمته وقد بدأ التعارف بينه وبين عباس حلمى عقب توليته الملك .

ثم يتحدث عن تأليف اللجنة السرية بعد حادثة إقالة النظارة الفهمية ، وبعد مسألة الحدود ، إذ اتفق مع مصطفى كامل على تشكيل لجنة سرية من بعض الشبان الممتازين بالوطنية ، وذكر أعضاءها وكيف قررت هذه اللجنة القيام بالدفاع عن مصالح مصر بالكتابة فى فرنسا ومصر بأسماء مستعارة وبالخطب التى يلقيها مصطفى كامل فى أوروبا وينتقل بعد ذلك إلى حديث مصطفى كامل مع الكولونيل بارنج ، ويذكر شفيق كيف كان دائماً يتصل بمصطفى كامل أثناء وجوده بفرنسا للدعاية . ويذكر نص رسالة وردت إليه منه فى ٢٥ يناير ١٨٩٥ عن حديث دار بينه وبين بارنج شقيق كرومر وكيف كان بارنج يرى ضرورة الإحتلال ومصطفى كامل يرى ضرورة الجلاء . ثم يثنى على مصطفى كامل لبراعته فى ذلك الحوار الذى دار بين الطرفين .

وينتقل للحديث عن عبقرية مصطفى كامل فى الدعاية ، وعريضته لمجلس نواب فرنسا وتعرفه على مدام آدم ، وكيف مهد له ذلك الكثير من السبل فى أوروبا لنشر دعوته .

وأخذ يتكلم عن أول خطبة وطنية القاها الزعيم الوطنى بعد ١٤ عاما من الإحتلال فى الإسكندرية ومبلغ آثارها فى نفوس المصريين ، ثم يتحدث عن انفصاله عن الخديو ، فيقول : بأنه مع أنه قد ذكر أن الخديو عاون مصطفى كامل وساعده ، فإنه يرى من الواجب أن يقرره بأن « جرأة هذا الشاب وقوته فى جهاده كانت مستمدة من إيمانه بالواجب أكثر من أى عامل آخر » وهو فى هذا مؤرخ منصف .

ويمضى ليفصل كيف انفصل عن الخديو سنة ١٩٠٤ حينما رأى فى عباس ميلا إلى

اليأس من مجاهدة المحتلين بعد ابرام الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا وينتقل بعد ذلك إلى حادثة دنشواى وحسن استغلاله لها فى تصويره الاحتلال فى أبشع صورة « حتى اضطرت الحكومة الانجليزية أن تقيل معتمدها فى مصر » .

ويتحدث عن تأليف الحزب الوطنى . . .

ثم يتكلم بعد ذلك عن أخلاق الفقيد بعد ذلك الاستعراض السريع لحياته ويلخص أهم صفاته التى ساعدته على النجاح « وفى مقدمة هذه الصفات الكبيرة ، : الوطنية العميقة ، والاخلاص الكامل ، والجرأة العظيمة ، والايمان بالله ، والعبقرية السياسية والصحفية وقوة حججه وحضور البديهة » .

ولقد كان مقالا تاريخيا وإن جاء مقتضبا فقد كان مركزا واضحا منصفا من عالم مؤرخ معاصر لأحداث ذلك الزعيم الكبير .

وكان لأحمد شفيق بجانب ذلك بعض أمنيات عن مؤلفات فى غير لون المؤلفات السابقة، فبعد أن نيف على السبعين تمنى أن يخرج للناس كتيبين أحدهما لتعليم مبادىء الحساب فى أسلوب قصصى مترجم عن الفرنسية ، والثانى لتلقين مبادىء اللغة العربية على طريقة استحدثها موضحة بالصور .

وكان يرى فى هذين الكتيبين نفعا كثيرا إذا عنى بتدريسهما للناشئة ولكن لم يستطع ذلك فقد وافته المنية .

لقد كان شفيق مؤرخا يحب التاريخ وكان ذا فضل على التاريخ المصرى الحديث، لقد غذا شفيق التاريخ بمصادر ومؤلفات وكان ألمع مصادره « مذكراتى في نصف قرن » ثم حوليات مصر السياسية .

وبالرغم مما احتواه المصدران من بعض الهنات الخفيفة أو القصور فقد أمن شفيق بهذا الانتاج الكتاب والمؤرخين على مصادر التاريخ المصرى واسهم بهما فى تحرير تاريخنا الحديث من سيطرة العقلية الأجنبية ، وغدا القراء ، بعد المؤرخين ، أكثر أمنا من تأثير النظرة المنحرفة المنبعثة من معظم هذه العقليات التى لم تكتب فى معظمها

من زاوية فقط بل وعن غير فهم دقيق للشرق وروح الشرق ونظرته .

وقد انفسح بهذا أمام القراء والمورخين المجال للاستزادة من أكثر من مصدر علمى بعد ما أخرجه شفيق لمعرفة الحاضر بدراسة الماضى — أما سوى هذين المصدرين فكانت محاولات تأليف تاريخى كان يعوزها كلها منهج البحث العلمى السليم وكانت والحوليات السياسية فى محور واحد من ذلك المنهج ، وإن علت مراتبه فى محاولات التأليف الأخيرة .

كان يهتم فى هذه المحاولات الأخيرة كما كان يهتم فى الحوليات السياسية بتدوين مادة وترتيب الحوادث فيها وإثبات الوثائق ولكن دون ربط أو تحليل . وإن بدت معالم ذلك فى مؤلفاته الأخيرة أكثر وضوحا ولكن لم تكن أحكامه عموماً أحكام مؤرخ يهتم بالتأويل الحقيقى للتاريخ .

أما طريقة حكمه فى كل مؤلفاته فتقوم على طريقة الميزان ذى الكفتين من تسجيل الحسنات والسيئات ، طريقة تحمل العدل فى شكلها ولكنها لا تصلح أساساً لمعرفة العدالة فى الحكم التاريخى الذى من شأنه ألا يتم ويكون صحيحاً وعادلا إلا على أساس التقدير العام .

وأن أحمد شفيق بعد هذا كله مؤرخ تمثل فى فهمه ، مما قصد أن يكتب تاريخا ، منهجا يجمع من القديم الحديث .

كان يحب التاريخ وقد أسدى إليه ما دعمه وأثار الاهتمام به ، وكان يود أن يوفق برصد جائزة تمنح لمن يقدم أحسن رسالة فى التاريخ كما كان يرغب ولكن وافته المنية .

الفصل السادس

آراؤه واتجاهاته الثقافية والاجتماعية

حالت دواعى السياسة بين أحمد شفيق وبين الأعمال الرسمية بعد عودته إلى مصر ، ولما كان دافق النشاط فقد تحول فى نشاطه إذ ذاك إلى العمل الثقافى فى خدمة بلاده .

أخذ بعد عودته يتحسس طبيعة السياسة فلم يطق حرارتها، فأسرع فى نشاط دافق لم يثنه عن المضى فيه ، شيخوخته التى كانت قد جللته ، ولا بصره الذى زايله ، بنشاط المحاولات الهادفة الفكريه .

فجاءت باكورة نشاطه بعد عودته لمصر فى نشاطه مع جمعية الرابطة الشرقية .

كان شفيق داعيه قويا لوجود الرابطة الثقافية والإقتصادية والأدبية بين الأمم الشرقية لم تؤثر شيخوخته فى حماسه من أجل إقامة هذه الفكرة وتحقيقها .

وقد رأى نفر من رجالات هذا الشرق المتحضر أن من الوسائل المعنية على تحقيق رجائه فى النهوض هو العمل على توثيق الصلات بين مفكريه وأهله ، فبدأت الفكرة تتحقق فى إحدى المناسبات فى إجتماع ضم بعض الشرقيين ومالبثت أن خرجت منه إلى حيز الوجود فى شكل الرابطة الشرقية .

وقد هداهم التفكير فى إنشاء جمعية تربط أفراد الشرقيين وتغذى فيما بينهم من العلاقات . أسموها جمعية الرابطة الشرقية ، ثم اختاروا السيد عبد المجيد البكرى أحد الحاضرين للرئاسة ، وللسكرتارية أحمد زكريا .

ما إن سمع أحمد شفيق بهذه الفكرة حتى وجد منها ما يستجيب لإتجاهه الآخذ بإحياء هذه الفكرة فأسرع يعلن إنضمامه تجاهه الرد باعتباره عضوا .

وبقدر ما وجد ترحيباً من الجمعية بقدر ما أولاها عنايته فقد غذت من آماله الكبار في أن تصبح يوماً ما نواة عصبة أمم شرقية .

ولقد حضر الاجتماع الذى عقد فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ وحضر من الأعضاء أكثر من ٥٠ عضواً ثم تم انتخاب مجلس الإدارة فانتخب أحمد شفيق عضواً فيه وقد توفرت أغراض الجمعية على توثيق الروابط بين الأمم الشرقية بالتعاون الفكرى ودرس حضارة الشرق وما يناسب اقتباسه لنهضته من الحضارة الغربية وأن تتوسل إلى ذلك بالوسائل العلمية والاقتصادية وذلك بدعوتها بالقلم واللسان .

ودعا شفيق أعضاء الرابطة إلى تناول الشاى — ذات مرة — بدارها فعرض عليهم أن تكون موضع المناقشة الأزياء والتقاليد الشرقية ، ثم خرج عليهم بعدة أسئلة دارت كلها بين الأخذ بمبدأ الاندماج فى الأخلاق الغربية والاحتفاظ بتقاليد نامع استبدال بعض المظاهر بأخرى بما يفيدنا بمعنى السير فى شكل انتقائى فى مسايرة الغرب فدارت مناقشة قيمة حول ذلك .

واقترح شفيق عدة اقتراحات نمت عن نشاط تجديدى وتقرر فى النهاية فتح اكتتاب لإصدار مجلة تعبر عن أغراض الرابطة وتنشر مبادئها فانهالت التبرعات لإنشائها ، ثم تم اختيار أحمد شفيق لإدارة هذه المجلة فصدر العدد الأول منها فى ١٥ اكتوبر وكتب فيها شفيق عن الجمعية ماضيها وحاضرها ومستقبلها غير أن شفيق لم يدم فى عمله طويلا فقد استقال .

وقد استقال شفيق من لجنة المجلة فى نوفمبر سنة ١٩٣٠ بعد أن كف بصره ولعجزه عن القيام بهذه المهمة ولكن تقرر استبقاؤه لعدم الاستغناء عن وجوده

لم يدم عمر الرابطة الشرقية طويلا ، فسرعان ما انتهت بنشاطها إلى لون من الفتور عن العمل أعقبه إنقطاع حتى انفرط عقدها فانتهت جمعية الرابطة الشرقية سنة ١٩٣١ .

وقد خدم شفيق فكرة الرابطة الشرقية وكانت وسائله فى ذلك وفرة اتصالاته بذوى النفوذ الذى كان له فى نفوسهم تجلة واحترام لاقناعهم بما ينطوى عليه هذا الأمل

من حق وقد لازم ذلك الأمل بعد انقضاء عهد الرابطة حتى نهاية حياته .

ولم يكن شفيق طوال هذه الفترة التى استغرقها نشاطه فى الرابطة مكتفيا بهذا النشاط بل أصدر مجلة الاعلانات كمحاولة تتناول شئون الاقتصاد ، "تلفت النظر إلى أهميتها وكان نصفها بالفرنسية والنصف الآخر بالعربية وقد صدر منها العدد الأول فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ ولكنها لم تدم طويلا كما كان له بجانب ذلك كله نشاط تعليمى كبير .

كان لشفيق سابق نشاط فى إنشاء الجامعة المصرية منذ بادر للاكتتاب لمشروعها بشروط رآها فى صالح هذا المشروع ومضى وهذا المشروع حتى أخرجه إلى الوجود يعاونه فى ذلك موقف الخديو من تصرفاته حتى انتخبه مجلس الإدارة للوكالة فاضطلع بها خير اضطلاع .

وقد سار شفيق لم يفارقه العمل لخدمة بلاده ثم نشر التعليم وكان له دوره ورأيه فى العناية بالتعليم العام فى آراء تقدميه مفيدة فاشترك فى المؤتمر الذى عقدته نقابة المعلمين سنة ١٩٢٥ وضم كبار رجال التعليم وكان تحت رئاسته .

وقد حبذ التعليم المشترك لمزاياه الاجتماعية أما عن مجال التعليم فرأى أن تكون واحدة للجنسين فى الهواء الطلق .

وقد رأى أنه من الواجب لكى يصلح المجال فى تعميم التعليم الأولى وجعله إجباريا ألا يرتبط — للوصول إلى هذه الغاية — بضرورة إقامة ابنية فإن انتظار إقامتها يستدعى مدة طويلة وعندئذ يفضل إيجاد تدبير وقتى للحصول على أمكنة للتعليم الأولى بأن تقام المدارس من أخشاب وتغطى بالحصير المشدود ورأى أنه إذا وجدت هذه الأمكنة خصص بها قسم لرياضة الأطفال وقسم التعليم الأولى ورأى وجوب أن يكون هناك حديقة فى ساحة كبيرة للرياضة البدنية ودورة مياه صحية بسيطة ولكنه رأى أنه بهذه التدابير الوقتية يمكن الحصول بعد مدة لا تزيد على خمس سنوات على جميع الأمكنة اللازمة لجعل التعليم الأولى إجباريا على الأقل فى القرى .

« وأما فى المدن فقد يصح أن توضع لمدارسها الأولية سياسة بناء ثابتة من مميزاتها ، أن تكون سريعة التنفيذ ورخيصة التكاليف » . أما عن المعلمين فقد رأى أن البلاد فيها عدد كبير من المعلمين يكاد يكون عاطلا من العمل ورأى استخدامهم فى ذلك وأن مشكلة المعلمين ليست من الشدة لدرجة لا يمكن اجتيازها بالتدريج فى ظرف خمسة أعوام التى قدرت لإقامة مجال الدراسة الأولية .

ولا جدال فى أن هذا الرأى رأى ينم عن تفكير سليم فى محاولته كسر الحدود التى تحول دون منح الشعب حقه فى التعليم العام فإذا لم تتوفر الأبنية فليكن ثمة أمكنة تقام من الأخشاب وإذا لم يتوفر المعلمون فليحل أزمتهم القائمون من المعلمين وهكذا فالتعليم عنده يقاس بحاجة الشعب وضرورة هذا التعليم لهذا الشعب لرفع مستواه الفكرى كى يستطيع أن يلحق بركب التقدم الحديث .

بجانب هذا ، كان له رأيه فى مناهج التعليم ومواعيد الدراسة وغير ذلك وقد رأى أن يكون سن القبول لرياض الأطفال فيما بين ٤ — ٦ ومن ٧ — ١٠ للتعليم الأولى .

ومع اتجاه شفيق الهادف إلى تعميم التعليم وتوسيع رقعته نجد له رأياً لا ينسجم مع هذه الدعوى وحاجة البلاد إلى التعليم كما لمسها فى اقتراحه السابق ، فقد صرح سنة ١٩٣٨ فى الوقت الذى كانت الحاجة فيه ماسة لاتساع رقعة التعليم فيما يتعلق بالتعليم الثانوى والتعليم العالى بأنه « يحسن وضع نظام يجعل الدخول فى المرحلة التالية من التعليم مقصورا على من يظهرون كفاءة خاصة واستعدادا اكيدا لها فلا يباح التعليم الثانوى إلا لمن يحصلون على درجات عالية فى نهاية مرحلة التعليم الابتدائى » ولكل من اجتاز الامتحان كما هو الحال الآن .

وكذلك رأى إلا يباح التعليم الجامعى إلا لمن حصل على درجات عالية وأظهر استعدادا ممتازا لتلقى التعليم العالى .

أما الذين يتخلفون عقب كل مرحلة فتتوفر لهم الامكنة اللازمة فى التعليم الزراعى والصناعى الفنى . .

كان الهدف هو جعل الكفاية الخاصة والاستعداد الكبير أساسا لدخول التعليم الثانوى والعالى وقد رأى ضمانا لهذا توجيه الامتحانات فى كل مراحل التعليم إلى اختبار ذكاء التلميذ وعقليته وفهمه وحقيقة استعداده وكان يعتقد أن هذه الطريقة مفيدة من عدة وجوه : الاول انها تعمل على ألا ينال التعليم العالى إلا من يستحقه ومن يضمن انتفاع البلد من مواهبه الممتازة مستقبلا والثانى : هو اننا بهذا نقلل من عدد المتعطلين الذين يتعلمون تعليما عاليا لاعتقاده أن البلاد ستظل مدة طويلة فى حاجة لمن يتعلمون تعليما فنيا والثالث هو : التخلص من شكوى الامتحان سنويا والرابع هو : الاقلال من الشكوى التى تثيرها كليات الجامعة من انحطاط مستوى الطلاب فيها تبعا لانحطاط التعليم الثانوى .

لا جدال فى أن هذا الرأى يعتبر فى ذاته أساسا سليما لنظام التعليم العام الجامعى ليؤدى كل رسالته خير أداء ، لكن ذلك الرأى على وجاهته قد جاء فى فترة كانت البلاد فى حاجة إلى العمل على اتساع رقعة التعليم فى قفزة واسعة نحو المستقبل ولم تكن مصر إذ ذاك قد وصلت لدرجة التشبع أوما يشابهها بحيث فرض القيود على التعليم أيا كانت فى هذه الفترة يزيد من حدة أزمة يعتبر علاجها أمرا صعبا كما أن الحد من التعليم ولو على هذا الأساس الذى رآه . لا يقلل من عدد المتعطلين فقد كانت علته . لا ترجع إلى انتشار التعليم أو انكماشه بقدر ما كانت العلة فى سياسة الدولة إذ ذاك وإهمالها لحل مشاكل الفرد الاجتماعية لأنها لم تكن تقيس ميزانيتها بحاجة الافراد ، من هذا كان رأيه على وجاهته فى حاجة لتكامل ونظرة أمامية ومزيد من الدراسة .

ومن المسائل الثقافية التى اهتم بها أحمد شفيق — أيضا — مسأله عقد مؤتمرات دورية للثقافة العربية فقد انتهز فرصة إقامة احتفال لتكريم الشاعر أحمد شوقى فى هيئة مؤتمر عربى وعرض عليه هذه الفكرة فنال الاقتراح كل الاستحسان .

ومضى فى هذا الاتجاه يسعى لتوحيد برامج التعليم فى البلاد العربيه وقد جاء ذلك أمرا متمما لاتجاهه فى الرابطة الشرقية ، فعرض هذه الفكرة على الدول العربية إذ ذاك على ملك العراق فى أغسطس سنة ١٩٢٧ والسعودية وبعض رجال العرب فووفق عليه .

ثم قدم شفيق فى يوم ٢٩ نوفمبر مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى وهو عبدالخالق ثروت وقتئذ طالب فيها النظر فى اقتراح عقد مؤتمر للثقافة العربية بصفة رسمية فى مصر بناء على موافقة المسئولين العرب الذين كان قد اتصل بهم بشأن ذلك ، ولما قابل رئيس الوزراء بعد ذلك قال إنه سيشير على وزير المعارف بالبحث ثم نصحه بأن يقابله فزاره أحمد شفيق وكان على الشمسى وحادثه فى الموضوع فأبدى ذلك استعداده لبحثه ولكن الوزارة استقالت بعد ذلك وتولى المعارف فى الوزارة الجديدة أحمد لطفى السيد فلما زاره شفيق كذلك واعاد معه الحديث لم يجد عنده ميلا وقبولا للفكره وحدث أن تطورت الظروف وأخذت مصر تفكر فى دعم الروابط العربية بعد أن أخذت علاقاتها ببريطانيا تستقر سعيها بعد هذا العام إذ ذاك عادت تتحسس وجودها من جديد وتنظر للعروبة بشيء من الإهتمام .

وفى ظل هذا التطور عادت الفكرة التى نادى بها أحمد شفيق فى العقد الثالث من هذا القرن إلى الإهتمام سنة ١٩٣٨ .

قرأ أحمد شفيق فى هذا العام بأن الأستاذ العشماوى وكيل وزارة المعارف — إذ ذاك — اقترح فى ٢٤ مارس أن يعهد إلى لجنة من كبار رجال التعليم فى الوزارة والجامعة بحث فكرة عقد مؤتمر يدرس شئون التعليم بين الأمم الشرقية وتحديد الموضوعات التى يعنى بها ، وتكونت اللجنة من وكيل وزارة المعارف رئيسا والوكيل المساعد للوزاره وعمداء كليات الجامعة مع خمسة من رجال التعليم .

إذ ذاك أرسل شفيق لجريدة الأهرام كلمة استبشر فيها باتجاه تفكير الوزارة فى هذه الناحية ثم ذكر ملخصا لما دار بينه وبين الزعماء العرب وحكامهم حول هذه المسأله ثم قال شفيق إذ ذاك . إذا كانت الظروف السياسية والأحوال الإجتماعية والإقتصادية قد حالت فى الماضى دون تحقيق الفكرة فأرجو أن تكون الفرصة اليوم سانحه ،

تمنى الرجل أن يتحقق ذلك الاتجاه لإيمانه به ولأنه ظهر من بين ذاته فكرة سعى إلى تحقيقها من قبل ومضى الرجل مع هذه الفكرة يتابعها ويحاول ابراز دوره فى إيجادها .

فتحدث مع الدكتور طه حسين والأستاذ العشماوى وقال لهما إن هناك ثالثا فكر منذ سنوات فيما فكرتما فيه وأنه يوجد فى وزارة المعارف ملف يضم المخابرات التى دارت فى هذا الشأن وهو يدل على موافقة ملوك البلاد الشرقية .

ولقد عقدت اللجنة جلسات لبحث وسائل تنفيذ الفكرة وأخذ شفيق يراقب تطورات الموقف ويتسمع أنباء الاهتمام بالفكرة فى حساسية كبيرة فقرأ مرة فى إحدى المجلات بأنه ألفت لجنة برئاسة الأستاذ أحمد أمين بأسم جمعية الدراسات العربية فكتب إليه رسالة يستفهم فيها عن مهمة هذه الجمعية وعما إذا كانت ستبقى تبحث موضوع « توحيد البرامج » فجاءته رسالة يقول فيها أن جماعة من إخواننا السوريين من دمشق وبيروت وفلسطين يتشاورون فى إيجاد رابطة علمية ثقافية تعمل على إحياء العلوم العربية وترقيتها بالدرس والنشر .

ويتابع شفيق الموقف فيقرأ فى جريدة منبر الشرق كلمة عن أعمال اللجنة المشكلة بالمعارف فيطمئن لما قرأ على مصير فكرته من أنها بدأت تدخل فى دور التنفيذ ثم تمنى أن يتم ذلك قريبا .

فقد اتصلت الوزارة بوزارة الخارجية تطلب منها بيانات عن الخطط والبرامج ومشاكل التعليم ونظامه ونوع المعونة التى تقدمها الأقطار الشرقية لتشجيع الجهود الثقافية ومجموعة الكتب الدراسية فردت بالموافقة على فكرة عقد المؤتمر مكونة من اليمن وفلسطين وشرق الأردن ولبنان وسورية والعراق وإيران ، أما تونس والجزائر ومراكش فقد ردت عنها فرنسا بأن طرق التعليم بهذه البلاد تسير وفقا لعاداتها مع اعتذارها عن الاشتراك فى المؤتمرات ، كما أرسلت الوزارة إلى المنطقة الخليفية بالمغرب فلم ترد وللسودان فوعد وكيل حكومته فى ٢ يناير سنة ١٩٣٩ بالعناية بالأمر وتقدمت إيران بمقترحات .

أما جلسات اللجان فقد عقدت اللجنة العامة بوزارة المعارف جلستها الأولى فى ٤ يوليه سنة ١٩٣٨ وقررت بحث وسائل تنفيذ فكرة عقد المؤتمرات ودراسة سياسة التعليم والمناهج ، على أن تسير الأمم الشرقية كعشائر تربطها صلات الرحم

ولكل عشيرة تقاليدها وتنظيم العلاقات بين البلاد التى ردت على مصر والانتفاع بتناول الآراء وتكوين اللجنة الفرعية . . وتابعت اللجنة العامة جلساتها بعد ذلك لاستكمال دراسة الموضوع .

لقد كان أحمد شفيق — بلا جدال — سباقا فى تفكيره فى هذا وذاك بما كان يذكى الوعى الثقافى .

لم يكتف شفيق بهذا بل مضى يعنى بشىء آخر مرتبط بهذا وبالتعليم فى مصر وهو اللغة العربية وتعليمها للناشئين خاصة ، وقد حاول فى وقت ما أن يطبع كتيبا لتعليم القواعد للأطفال بطريقة جديدة لولا أن صرفه عن ذلك بعد التدبر فيه كثرة مشاغله .

وقد ظل يتتبع هذه المسألة أيضا حتى سمع الأستاذ بهى الدين بركات وزير المعارف يفتتح موسم الاذاعة المدرسية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ ويطرق فيها مسألة إصلاح الهجاء العربى وتسهيله على الأطفال ومسألة تبسيط اللغة العربية نحوها وصرفها .

ولقد ألفت لجنة من وزارة المعارف لدراسة هذه المسألة وهى (تبسيط اللغة) والتقدم بمقترحات ، غير أن مقترحات اللجنة أثارت اعتراضات جمة .

كان شفيق جم النشاط يرحب بكل اتجاه نحو الإصلاح ، وكما أسهم فى ذلك المجال كانت له اتجاهاته وكانت له آراءه فى مجال الإصلاح الاجتماعى الذى أخذ ينشغل به خصوصاً فى العشر السنين الأخيرة من حياته .

ولقد كان من أكبر ما قام به بعد الانتهاء من مؤلفاته التى شغلته وملأت عليه شفاف قلبه ذهابا وإيابا ، أن ينشغل بمسائل الإصلاح الاجتماعى لاعتقاده أن هذه المسائل جديرة بعناية كل وطنى ولكن جاء دورها متأخرا فى وقت كانت قد انهكته الشيخوخة جداً فرأى أن يعرف لنفسه حقها فلما أشرف على الثمانين سنة ١٩٣٨ وقنع بما له من آمال وماقام به من أعمال بقى من آماله طبع كتابه « أعمالى بعد مذكراتى » وكان يأمل بعد أن يفرغ من طبعه أن يبدأ فى الاستجمام فى مكان هادىء ولكن الرجل مضى مع هذا المجهود الكبير ، يعمل وأن بدأ فى أعمال لا تحتاج لكد كبير حتى نهاية مماته ولا غرو

فهو الشعور بضريبة الحياة الذى كان يحضره ويدرك فرضها على ذاته ، فكان لا يستريح حتى تؤدى تلك الضريبة نحو نفسه ونحو أبنائه ونحو الأجيال القادمة مستنفداً فى ذلك حدود طاقته ومستجيباً إلى طبيعته وبمنطق بيئته وظروفه .

على أنه رغم قناعته بهذه الجوانب من النشاط فقد كانت له آراؤه ، واتجاهاته فى الاصلاح الاجتماعى ، فكان له ثمة آراء نشرتها الصحف العربية وبعض المجلات .

ولقد كان اتجاهه فيما رآه من اصلاح ، بعكس تأثر شخصيته بالحضارة الغربية اتجاها يمزج بين القديم والحديث نهجا آمن به ، من الأخذ بالحضارة الغربية على أساس التطور فى شكل انتقائى وعلى حذر فلا كان شفيق بالرجل المحافظ تماما ولا كان بالعصرى تماما ، بل وسطا .

كانت فكرة تحرير المرأة وتعليمها قد اختمرت فى رأى: قاسم أمين بإخراج كتاب فى هذا الصدد وعرض عليه أن يشاطره العمل فلم يرض ، فمنعه من تلبية طلبه سببان : الأول عمله الحكومى الذى لم يكن يسمح له بالتفرغ لمسألة يعلم بأن تأليف كتاب فيها لا ينتج الثمرة المرجوه ثانيا: اعتقاده بأن الأفكار لم تهيأ بعد لقبول مثل هذه الدعوة .

وكان أحمد شفيق يرى أن لكل من الشرق والغرب تقاليدا وعادات يتأثر بها ولا يستطيع عنها نزولا لما مر عليها من قرون وحقب واضطلع عليها من ظروف ومؤثرات وليس الخير فى أن يأخذ المرء بتقاليد قومه وينطبع بطابعهم جملة أو تفصيلا ويرى أيضا أن الرجولة الكاملة التى يتخيرها الشاب هى ليست فى أن ينقاد الشخص إلى تقاليد الشرق أو الغرب انقيادا تاما ، ولكنها فى المزج بين تقاليد الاثنين واستصفاء ما هو انفع واجدى .

وكان يرى أنه من التعصب والجمود عنده أن تقف بالمرء فى دائرة ضيقة وأفق محدود فلا تدعة يضرب فى طريق التقدم والسعى لذلك ويعترف شفيق بأنه « من انصار المزج بين الحضارتين والاخذ فى كليهما من الفضائل فذلك وحده طريق الرجولة الكاملة . »

وهو ما سار عليه شفيق حتى فى أسلوب حياته فيها ، وكان يرى أنه نظرا لان الغرب قد سبق الشرق بأشواط بعيدة فى ميدان الحضارة والتقدم فقد وجب على الشرق « أن يأخذ عنهم فضائل هذه الحضارة يأخذ عنهم العلم المهذب المصفى والاقتصاد والعناية بالصحة ومعرفة الواجب والمحافظة على الوقت واستثماره فى النافع والثقة المتبادلة والصدق والامانة وغير ذلك من الصفات التى جاء بها الشرع الشريف ولا تتنافر وتقاليدنا . . »

تلك كانت نظرته نحو إصلاح المجتمع وتجديده ولم تكن تلك تمثل رغبته التى ينفرد بها دون سائر معاصريه من جيله ، بل كانت هذه النزعة هى السائدة فى ذلك الوقت بين المفكرين من المصلحين الاجتماعيين والسياسيين ونزعة الشرق العربى فى مضمار التقدم وكان قوامها السير بالتقدم فى شكل انتقائى وعلى حذر كى يستقر الاصلاح ولا يكون داعيا للنفور والاستثارة .

ومن خلال هذه النظرة جاء رأيه عن الاصلاح فى الزى وشئون المرأة والسفور والعادات الموروثة كالزار وغيره ثم أزمة الزواج وغيرها .

تراه يقول عن الزى فى نقد يسوقه بنظرته أن الزى الأفرنجى تسرب إلينا وكانت تلك عادة سيئة أخذناها عنهم دون تبصر أو تدبر وكان غير راض عن الطربوش كزى للرأس ويعتبره غير لائق لمن يعيش فى البلاد الباردة كما كان فى نظره غير لائق أيضا كزى للرأس فى مصر لأنه لا يقى العينين ولا الرقبة من أشعة الشمس كذلك لم يرقه زى القميص ورباط الرقبة فكان يعتبرهما غير مفيدين وقد حاول ابتكار زى جديد اقتصادى وارتداه فعلا وخرج به لمقابلة بعض أصدقائه فى جرأة عله يشيع بين الناس ولكنه اخفق فيه لأنه لم يستحوذ على رضاء الناس وإعجابهم لعدم أناقته .

أما عن شئون المرأة فقد سبق أن عرضنا رأيه وقد تبين فى إطار نظرته التحريرية

المتحفظة وكان له رأى ينساب من خلال تلك النظرة فى الإصلاح فهو يقول عن النساء « أما النساء فأنى أكره منهن الخلاعة الزائدة فى الأشياء تلك التى تعارض والقواعد الصحية والمالية والشرع الإسلامى والذوق وكنت من أنصار الحجاب الكلى وإنما أبيح للمرأة كما يبيح لها الشرع أن تكون سافرة الوجه واليدين » .

ويرى أن السفور يسهل على طالب الزواج أن يرى من يريد أن تكون شريكة حياته كما تراه . هى أيضا .

واستنكر بعض العادات الاجتماعية التى نمارسها فى « الزار » وكذا العديد فى الجنازات وغيرها ويعد ذلك وأمثاله عادات قبيحة يرى العدول عنها .

وكان يرى استكمالا لصفات الرجولة أن يتحلى الرجل بصفات تميزه عن المرأة فيكون فى ذاته رقيقا فى شهامة وديعا فى رجولة ويقول :

« التعديل الذى أراه أن يأخذ من الغرب مالا يتنافر مع المدنية الشرقية سواء كان من وجهة الشرع أو العرف وأفضل الوسائل عندى عقد مؤتمر يسمى مؤتمر العائلة الإسلامية يستعرض العادات الحسنة والصفات ثم يقرر الصالح منها ويعدل مايلزم تعديله بحيث لا يختلف مع الشرع والتقاليد الشرقية ! !

وكان له رأيه الخاص فى أزمة الزواج عبر عنه فى إحدى المجلات التى كانت تقوم باستفتاء عن حل أزمة الزواج ، وبناء على طلبها أبدى رأيه فى أول يولية سنة ١٩٣١ فيقول بأن الدين بين البلاد الإسلامية يساعد على الزواج فى جميع نواحيه .

أما عن مصر فيرى أن كلمة أزمة لا تعبر تعبيرا حقيقيا « بدليل أن الأرياف فى رأيه لا تعرف هذه الازمة وإنما يسمع عنها فى المدن فقط .

وقد رأى أن الارياف فى مصر بمنجاة عن أزمة الزواج وأنه إن كانت هناك أزمة فهى فى المدن دون القرى .

ثم مضى شفيق يعلل أزمة الزواج بين الطبقتين الثالثة والثانية بين الشعب فى فهم موضع المجتمع القائم .

أما الطبقة الراقية فى رأيه فالأزمة بينها ترجع إلى إسراف الزوجات « إسرافا قد لا تعرفهن ميلاتهن فى أوربا . »

وقد رأى علاجاً للأزمة بين المدن أن يشير بالعمل على مداواة داء الإسراف وعلاج الحالة الخلقية العامة ويقوم ذلك فى رأيه بالتعاون بين المنزل والمدرسة ثم تنظيم المهور ومظاهر الأفراح والإكثار من التعليم الصناعى بمختلف درجاته لضمان المستقبل .

ولما طلب منه أحد المعنيين بأزمة الزواج سنة ١٩٣٣ إبداء رأيه فى تلك الأزمة قال بأنها أزمة طارئة على مصر وأنه يعتقد أنها وفدت عليها من المدنية الغربية ، وقد زادتها الظروف الموضوعية شدة وأخذ يعللها بأسباب اقتصادية واجتماعية وخلقية بما لم يخرج عما سبق ذكره كثيراً ، ولما وليت الحكم وزارة على ماهر سنة ١٩٣٦ وألفت « المجلس الاجتماعى الأعلى » كتب شفيق إلى جريدة الاهرام بما كتبه خاصاً بالمسائل الاجتماعية وما أن علم بتأليف جمعية للدراسات الاجتماعية ، حتى كتب إلى من ألفها مستحسنا هذه الفكرة وشرح له فى رسالته سابق اهتمامه بهذا الموضوع وأنه منضم إلى الجمعية فجاء الرد بالموافقة والترحاب وكان ذلك فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

كان شفيق يرحب بكل دعوة إصلاحية وقد أثار اهتمامه تفرغ مصر إذ ذاك واهتمامها بشئونها الاجتماعية فقد بدأ الاهتمام بوضع الدراسات الاجتماعية فى معهد دراسى كما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى أغسطس سنة ١٩٣٩ .

وقد نشر بجانب ذلك بضع مقالات عن تقاليد المجتمع منها مقاله عن حفلات الموالد فى مصر ، فى جريدة الاهرام فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ذكر أنواعها بين الشعب وبين الأسرة الخديوية فى الماضى كما نشر مقالا آخر بمناسبة عيد الاضحى فى جريدة الاهرام فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٩ عن الزيارات فى الاعياد وتطور تقاليدها وكان مقالا تاريخيا ، ثم مقالا عن الاحتفال بالعام الهجرى بمناسبة أول العام الهجرى بتاريخ ٢٢ فبراير

سنة ١٩٣٩ ضمنه بعض الاقتراحات التي تخدم أغراض هذا اليوم الكريم ، ثم مقالا في ٢ فبراير سنة ١٩٤٠ بعنوان تطور المآدب الرسمية في مجلة المصور وذلك بمناسبة صدور قرار الحكومة بتحريم تقديم الخمور في الحفلات الرسمية ، وقد أبدى إعجابه بالقرار وقد تحدث حديثاً تاريخياً استعرض فيه تقاليد هذه المآدب في نصف قرن من الزمان حسب معلوماته في أيام الخديويين الثلاثة إسماعيل وتوفيق وعباس ، وقد حمل هذه المقالات اتجاهه ونزعته التي عرف بها ، وكان بجانب ذلك بجد ساعياً لتشجيع كل فرد يبدى إنتاجاً أو رأياً قيماً .

الفصل السابع

صفاته ـ وفاته

إن البحث عن أحوال الشخصيات المشهورة يغرى الكاتب والقارىء — معا — كى يبحث عن أحواله الشخصية فيشوق المطلع إلى جوانبها الخاصة .

وإذ تمضى الفصول السابقة فى بيان حياة « شفيق » وجوانبها التى اشتهر بها فإنه من الجدير أن نعرض طرفا مما يقابل به ذلك ، بالبحث فى الجوانب الخاصة به .

ارتقى شفيق إلى الطبقة العليا فى المجتمع من طبقته الوسطى — كما رأينا — ثم نال حظا وافرا من الثقافة الغربية فكانت شخصيته مزاجا بين القديم والجديد بين صفات الطبقتين، شخصية وسطا ، تغلبها النزعة المعتدلة له، فلم يكن له صفات الطبقة الارستقراطية تماما كالصلف والكبرياء والاستعلاء ، بل عاش فى غير حقد وفى بساطة واعتدال تهذبه العقيدة الإسلامية وقد جاءت شخصيته السوية ثمرة البيئة والوراثة على حد سواء يجمع بين صفات الطبقتين فى اعتدال .

وقد كان فى ريعان شبابه أنيق الثياب فى وجهه وسامة ، وفى صفاته فتوة وفى حديثه عذوبة وفى ملامحه أمارات النعيم وفى أشارته أبهة المتصلين بالبيت المالك ، ورشاقة المتحلين بآداب السلطان ، فلما هجمت عليه إمارات الشيخوخة من أثقال الحوادث ، أخذت تلك الصفات تتصوح ولكن دون أن تفقد ملامحها .

كان تفكيره ينم عن ذكاء ، وفى نزوعه لا يميل للطفرة ولا بالثورة بل بالتطور على أساس انتقائى ، وقد عاون ذكاؤه ، وذاكرته الواعية على خدمة الاجيال بما خلفه من مذكرات ومؤلفات ، وكان يلازمه شعور بالذات فى إطار الشعور بالجماعة ولكن كانت تغلبه النزعة المعتدلة .

ولعل أبرز شىء فى هذا هو ذلك الشعور الذى كان يلح عليه بالتعبير عنه ، فى طوقه

غير المطروق من الموضوعات بصورة سمت فوق حد الاعتدال ثم تكريس حياته لكتابة المذكرات الشخصية يساعده استعداده فى ذلك ، ليبقى فى سمع الأجيال ، خالدا ما بقى أثره يحكى دور الجبرتى ، ولكن فى العصر الحديث .

وكان أبرز ما يبدو منه إيثاره الحسنى والخضوع للحق ومروءته ثم إحسانه المستور وكثيراً ما كانت تدفعه اريحيته ومروءته ومكانته لاستخدام مسعاه لدرء أى كرب قد يتعرض له أحد ممن عرفهم من ذوى المكانة من المصريين .

وكان رجل إحسان ، كما كان رجل مروءة ، وبالرغم من أنه كان يبدو بميله إلى القصد فى صرف المال ، اعتمادا على ما كان يرى فى مظهره من الصدوف عن مظاهر الأبهة والبذخ فإنه كان من هؤلاء الذين ينفقون المال عن طيب خاطر ، فقد كان موقفه من بعض ضحايا إحدى الفتن التى حدثت فى الأزهر والتى ترتب عليها أن فصل منه بعض أهله موقفا كريما ، فقد كان بعضهم رقيق الحال ، وكان شفيق يمدهم بالمال عن طريق بعض أصدقائه .

وكان الرجل وسطا فى عاداته ، بقدر ما كان فى نظرته نحو المجتمع ، فى إعطاء ذاته حقها من الوجود ، فى غير الاضرار بعلاقته بغيره ، فكان لا يشرب الخمر لعلمه بضررها ولا يدخن ولا يتعاطى القهوة إلا القليل ممزوجا باللبن لما كان يعلمه من تأثيرها السيء فى الاعصاب ومثلها بقية المنبهات ، ولا يسرف فى ملاذ الحياة فلم يكن نهما فى أكله ولا فى غيره .

وكان يتوجع لدخول بعض عادات الغربيين فى أساليب الحياة الشرقية وكان يتمنى لو سلم هو وسلم الكثيرون وسلمت حياة المسلمين من تأثير هذا التيار الجارف من ناحية الحياة الغربية لاعتقاده أن فى التقاليد الإسلامية الصحيحة مايكفل الخير لكيان الأسرة وسلامة الأخلاق والحياة المطمئنة .

وكان حريصاً على وقته فكان يشغله بعمل يستكمل به الناقص من المشروعات ، وأحيانا كان يشغله برياضة المشى .

وكان من عاداته السير لمسافات كل يوم ثم اليقظة مبكراً ، وكان هذا الرجل الميال للترفية عن القارىء ، بعض الأحيان يصف « رقصة القلة » فى معرض باريس ، ويسلك مسلك الرجال فى كل الأحوال كما يتجلى من موقفه من الخديو عندما شاء السير وأهدافه فى الأوقاف بما يمس كرامة شفيق وفى غير ذلك .

وكان جم النشاط لا يكل حتى فى سن الشيخوخة ، ولا يمل ذهابا وجيئة وترحالا وجدلا وحوارا .

ظل هكذا طوال حياته ، حتى بعد أن ترك حياته الرسمية إلى الأعمال الأدبية والثقافية — كما ذكرناه — حتى إذ بلغ الستين شاء اقامة دار راحته فى شيخوخته ، يستقر بها وتكون مركز لقاء هادىء بينه وبين أصدقائه ومحبيه .

اختار قطعة أرض فى شبرا فانشأ بها ما عرف « بروضة شفيق » .

بدأ اهتمامه بانشائها سنة ١٩٢٦ وقد أخذ يغرس الأشجار فيها فى العام الثانى ثم بناء قصر الروضة سنة ١٩٢٨ وأخيرا افتتحه فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ ، حيث استقر فى هذه الروضة إلى نهاية حياته .

وقد بلغت ساحة الروضة ٣٣ فدانا ونصف تقريبا ، وقد أقام قصره بين هذه المساحة الواسعة التى حولت ألوانا من الأشجار ، واتخذ لقصره بينها ممرا من الأشجار الوارقة ، من البرتقال والموز والمشمش والتفاح وعدة من الأزهار .

فى هذا القصر كانت نهاية المطاف له ، فيه استكمل نشاطه، وفيه كان يقابل أصدقاءه ويقيم لهم الولائم والحفلات .

كان يجمع حوله فى القصر أصدقاءه من الأوفياء ويتناول معهم أحاديثا متناثرة من أحلام الرابطة الشرقية إلى غيرها والنيل يجرى بجوارهم ريانا مباركا وذكر الله يعطر ما كانوا ينشقونه من هواء عليل عاطر .

ولقد ظل بادى النشاط حتى بعد أن أتم نشرمذكراته فى نصف قرن ، بعد نشر

حولياته السياسية رغم شيخوخته ، وفقدانه بصره فكان يغذى بعض الصحف فى أثر الأخرى بالمقالات حول بعض الموضوعات الثقافية .

ولقد ظل فى أيامه الأخيرة مهتما بجمع الوثائق والمستندات وأصول المذكرات التى تم طبعها لكى يودعها مكانا أمينا تمهيدا لاهدائها لدار الكتب حيث تحفظ هناك أصلا خطيا لما كتب من مذكرات ، بيد أنه كان حريصا على سرعة انجاز هذا العمل لشعوره بالشيخوخة .

لم تلبث هذه الشيخوخة أن نالها المرض إثر اصابته ببرد خفيف لم يعبأ به وأثر خروجه فى بعض الزيارات فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وأول شهر رمضان سنة ١٣٥٩ .

وبعد افطار ذلك اليوم ذهب يحيى أقاربه ومعارفه فى مصر والمعادى ، وكأنما كان يودعهم الوداع الأخير ، إذ أنه لم يلتق بهم بعد ذلك لاشتداد المرض عليه .

عرض نفسه على طبيبه الخاص ، فأشار عليه بالاعتكاف عدة أيام ووصف له الدواء ولكن المرض إزداد شدة فاستحضر أنجاله بعض مشاهير الأطباء ، فقرروا أنه مصاب بالتهاب رئوى ، وكان ذلك مع سابق إصابته بالسكر فى شيخوخته نذيرا مزعجا فاضطرب أهله وأصحابه الذين اتصل بهم الخبر ، واستمر المرض فى شدته ، فاستدعى قومسيونا من الأطباء المصريين والأجانب ، فقرروا بأن الأمل فى شفائه ضئيل ، وبقى بعد هذا يعانى آلام المرض فى غيبوبة مستمرة حتى توفى فى الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم ١٥ رمضان الموافق ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٠ وحوله أنجاله وأقاربه وبعض اخصائه فنعته الصحف الكبرى ، وقد شيعت جنازته فسارت فيها جموع عدة يتقدمها العظماء والعلماء والصحفيون والأثرياء وعارفوا فضله ومجده وقد وافته المنية بمنزله بالقبة عن ثمانين سنة مليئة بالنشاط والكفاح .

فهرس



مطبعة مخيمر

تليفون ٩٠١١٩٣